

رسائل الحق الزكي

تأليف
الحق الثاني

الشيخ علي بن الحسين الزكي

الوفاء سنة ١٤٠٠ هـ

المجموعة الثانية

إشراف
سيد محمد الرضي

تحقيق
الشيخ محمد الحنون

منشورات مكتبة آية الله العظمى الخميني النجفي



3 1142 01490 4026

DATE DUE

DATE DUE



« Muhaggiq al-Thānī, 'Alī ibn al-Husayn
/ Rasā'il al-Muhaggiq al-Karākī /

مخطوطات
مكتبة آية الله المرعشي العامية

(٢٢)

رسائل المحقق الكركي

تأليف
المحقق الثاني

الشيخ علي بن الحسين الكركي

لنوا في سنة ١٤٠٠ هـ

المجموعة الثانية

إشراف
السيد محمود المرعشي

تحقيق
الشيخ محمد الحنون

BP

174

M 845

1988

V. 2

C-1

- الكتاب : رسائل المحقق الكركي - المجموعة الثانية
- المؤلف : المحقق الثاني الشيخ علي بن الحسين الكركي
- تحقيق : الشيخ محمد الحنون
- الناشر : مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم
- الطبع : مطبعة الخيام - قم
- الطبعة : الأولى
- التاريخ : ١٤٠٩ هـ ق
- العدد : ١٠٠٠ نسخة
- المراجعة :

استمارة الترخيص

المرتبطة بالترخيص، ويمنحها رعايا مصر في جميع أنحاء مصر
وغيرها من الدول، وتحت إشراف وزارة الداخلية، وتحت إشراف
السلطات المختصة.

من أجل ذلك، فإن رعايا مصر في جميع أنحاء مصر
وغيرها من الدول، وتحت إشراف وزارة الداخلية، وتحت إشراف
السلطات المختصة، وتحت إشراف وزارة الداخلية، وتحت إشراف
السلطات المختصة.

لذلك، فإن رعايا مصر في جميع أنحاء مصر
وغيرها من الدول، وتحت إشراف وزارة الداخلية، وتحت إشراف
السلطات المختصة، وتحت إشراف وزارة الداخلية، وتحت إشراف
السلطات المختصة.

المقدمة

المرتبطة بالترخيص، ويمنحها رعايا مصر في جميع أنحاء مصر

23

1880

1881

1882

Attest
In presence of
the undersigned
Notary Public
for the State of
New York
County of
Saratoga
this 23rd day of
January 1880

Notary Public

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله كما ينبغي ، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله
وعلى آله الطيبين الطاهرين ، واللعن الدائم على أعدائهم اجمعين من الآن الى قيام
يوم الدين .

بين يديك عزيز القارئ المجموعة الثانية من رسائل المحقق الثاني الشيخ
علي بن الحسين الملاكي الكركي ، فبعد أن أكملنا بعون الله تعالى وتوفيقه تحقيق
المجموعة الاولى ، سمينا بجهد ومثابرة في تحقيق المجموعة الثانية ، آمين أن تخرج
مع المجموعة الاولى .

أما ما تبقى من رسائل الكركي فنحن نبحث عنها وسوف نصور ما نثر عليه
ونحققه ونخرجه الى النور انشاء الله ، سائلين الله أن يوفقنا لاتمام ما بدأنا به .
وتحتوي هذه المجموعة على :

٧ - رسالة في العدالة .

٨ - رسالة في النية .

٩ - رسالة في ملاقي الشبهة المحصورة .

- ١٠ - رسالة في العصور الغني .
- ١١ - رسالة في الحبس .
- ١٢ - رسالة في حكم الحائض والغشاء .
- ١٣ - رسالة في صلاة وصوم المسافرين .
- ١٤ - رسالة في السجود على التربة المشوبة .
- ١٥ - رسالة في خروج المقيم عن حدود البلد .
- ١٦ - رسالة في ترتيب قضاء الصلاة الفائتة .
- ١٧ - رسالة في السهو والشك في الصلاة .
- ١٨ - رسالة في الحج .
- ١٩ - رسالة الخيار في البيع .
- ٢٠ - رسالة في اجارة الوارث قبل الموت .
- ٢١ - رسالة في الشباع .
- ٢٢ - رسالة الأرض المتروكة .
- ٢٣ - رسالة في طلاق الغائب .
- ٢٤ - رسالة في سماح الدهوى .
- ٢٥ - رسالة تعيين المخالفين لأمير المؤمنين عليه السلام .
- ٢٦ - جوابات الشيخ حسين بن مفلح الصبري .
- ٢٧ - فتاوى وأجوبة و... مثل .
- ٢٨ - جوابات المسائل الفقهية .
- ٢٩ - فتاوى خاتم المجتهدين .

٢ - رسالة في العدالة :

وهي رسالة وحيدة ذكر فيها المصنف رحمه الله تعريف العدالة ، وبين أن العدالة تستلزم ثبوت التقوى والمروءة ، والتقوى إنما تتحقق باجتناب الكبائر وعدم الاصرار على الصغائر ثم شرع رحمه الله في بيان الكبائر بشكل مختصر ، وتطرق للنية بشيء من التفصيل . وحتم رسالته بقائدة تتعلق بالمية أيضاً .

ذكرها الشيخ الطهراني في الذريعة ، وقال : رأيتها في حاشية المستنجد من الارشاد والمكتوبة سنة ٩٨٢ هـ عند السيد المحجة الكوهكمري أو ان استقاله في النجف . وتوجد نسخة ضمن مجموعة من رسائله في مكتبة راجية قبض آباد كما في فهرسها ، وتسمى أيضاً رسالة الكبائر (١) .

وتوجد من هذه الرسالة عدة نسخ خطية منها :

- أ : نسخة في المكتبة المرعشية في قم المقدسة ضمن المجموعة المرقمة ١٤٠٩ تأريخها سنة ١١٢٨ هـ ، نفع في ورقتين ، مذكورة في فهرسها ٤ : ١٨٦ .
- ب : نسخة في المكتبة المرعشية في قم المقدسة ايضاً ضمن المجموعة المرقمة ٤٩٣٣ ، تأريخها سنة ٩٦٤ هـ ، نفع في ثلاث اوراق ، مذكورة في فهرسها ١٣ : ١٢٨ .
- ج : نسخة في مكتبة جامع كوه رشاد ضمن المجموعة المرقمة ٩٢٩ ، مذكورة في فهرس المكتبة ٣ : ١٢٥٧ .
- د : نسخة في مكتبة جامع كوه رشاد ايضاً ضمن المجموعة المرقمة ١١٠٩ ، مذكورة في فهرس المكتبة ٣ : ١٥٣٤ .

(١) الذريعة ١٥ : ٢٢٥ رقم ١٤٨٠ .

٨ - رسالة في التقية :

وهي رسالة مختصرة قد يعبر عنها بالمقالة ، اوضح فيها المصنف رحمه الله معنى التقية ، وأنها تكون في العبادات والمعاملات ، وأورد ما يدل على صحتها من الكتاب والسنة .

ذكرها الشيخ الطهراني في الذريعة في موضعين :

أ : التقية : مختصر أوله . . . رأيت من نسخة ضمن المجاميع عند السيد جعفر آل بحر العلوم في النجف وغيره تأريخ بعضها ١١٠٠ هـ ^(١) .

ب : مقالة في التقية : للمحقق الكركي ، توجد ضمن مجموعة من كتب الخوانساري ^(٢) .

وتوجد منها نسخة في المكتبة المرعشية في قم المقدمة ضمن المجموعة المرفقة ٤٩٢٣ ، تأريخها سنة ٩٦٤ هـ ، تقع في ثلاث أوراق ، مذكورة في فهرس المكتبة ١٣ : ١٢٩ .

٩ - رسالة في ملاقي الشبهة المحصورة :

وهي رسالة صغيرة تزيد على مائتي بيت ، بين الكركي فيها تحقيق مسألة قد تخصى على الكثير من الناس وهي أن الشيء اذا تجسّس بعضه وكان محصوراً كالثوب والقطعة من الأرض ، واشبه لا يعلم موضع النجاسة أي جزء هو من اجزائه فما حكمه ؟

ذكرها الشيخ الطهراني قال : رأيتها ضمن مجموعة أكثر رسالتها للمحقق

(١) الذريعة ٤ : ٤٠٤ .

(٢) الذريعة ٢١ : ٣٩٩ .

الكركي بخط المولى درويش محمد بن درويش فضل الله السمناني ، فرغ من بعضها في ٩٥٨ هـ ورأيت في مكتبة السيد الشيرازي بامراء مجموعة أخرى فيها تلك الرسالة ، وتأريخ فراع بعض اجزائها ٩٦٣ هـ .

ونسخة أخرى في آخر الارشاد للعلامة المكتوبة ٩٥٢ هـ بخط جلال الدين محمد بن قطب الدين احمد ، وقد ملكها عبد الرزاق بن حواجة سلطان محمود كمال الدين القمي ، رأيتها في كتب الفاضل الشيخ محمد حسن بن الشيخ محسن الجواهري المعاصر ^(١) .

وتوجد من هذه الرسالة عدة نسخ منها :

- أ : نسخة في المكتبة المرعشية في قسم المقدمة ضمن المجموعة المرقمة ٩٢٣ ، تأريخها ٩٦٥ هـ ، تقع في ست اوراق ، مذكورة في فهرسها ١٣ : ٩٢٨ .
 ب : نسخة في مكتبة جامع كوه رشاد ضمن المجموعة المرقمة ١١٠٩ ، مذكورة في فهرسها ٣ : ٩٥٣٤ .

١ - رسالة في العصور العنبي :

بحث فيها المصنف رحمه الله مسألة العصور العنبي اذا غلب النار أو بالشمس فانه يتجس بذلك ولا يظهر الا بذهب الثلثه أو بصيرروته ديساً ، وتظهر الآلات الملاسة له وأبدي مزاويله وثبأهم بذلك ، وبين المصنف أيضاً ما يدل على ذلك .
 توجد من هذه الرسالة نسخة في المكتبة العامة لآية الله المرعشي النجفي في مدينة قم المقدسة ، ضمن المجموعة المرقمة ٩٣٣ ، تأريخها سنة ٩٦٤ هـ ، مذكورة في فهرس المكتبة ١٣ : ١٣٠ .

(١) الذرية ٢٢ : ١٨٤ رقم ٦٦٠٦ .

١١ - رسالة في الحيض :

وهي رسالة صغيرة بين فيها الكركي رحمه الله تعريف الحيض والصعاب التي
تعتبر الحيض عن الاستحاضة ، ثم شرع في بيان أقسام الحائض وصعاب كل قسم
منها .

ذكرها الشيخ الطهراني في الذريعة، وقال: توجد منها نسخة في مكتبة السيد
الصدر ضمن مجموعة من رسائل الكركي ، وهي بخط محمد بن درويش فضل
الله ، فرغ من بعضها سنة ٩٥٨ هـ^{١)} .

وتوجد نسخة منها في مكتبة السيد المرعشي في مدينة قم المقدسة ضمن المجموعة
المرقمة ٤٩٣٢ ، تأريخ كتابتها سنة ٩٦٤ هـ ، مذكورة في فهرس المكتبة ١٣٠ / ١٣

١٢ - رسالة في حكم الحائض والنفساء :

وهي رسالة صغيرة جداً ، بل نستطيع أن نعرعنها بأنها جواب لمسألة واحدة
بين فيها المصنف رحمه الله حكم الحائض والنفساء اذا طهرتا قبل الفجر بمقدار
زمان الغسل ، هل يجب عليهما الغسل للصوم ، ويعمد بدونه أم لا ؟

توجد منها نسخة في مكتبة السيد المرعشي في مدينة قم المقدسة ضمن
المجموعة المرقمة ٤٩٣٣ ، تأريخ كتابتها سنة ٩٦٤ هـ ، مذكورة في فهرس المكتبة
١٣ / ١٢٩ .

١٣ - رسالة في صلاة وصوم الصافر :

بحث فيها الشيخ الكركي رحمه الله مسألة : أن من لا يعرف جميع ما يجب

(١) الذريعة ٧ : ١٢٧ رقم ٦٨٩ .

عليه هل يسوع ه القصر والافطار في السفر أم لا ؟ حيث اشتهر على السنة بعض المعاصرين للمصنف عدم جواز ذلك ، فألف رحمه الله هذه الرسالة رداً على دعوى أولئك ، واثبت أن له القصر والافطار في السفر .

توجد منها نسخة في المكتبة المرعشية في مدينة قم المقدسة ضمن المجموعة المرقمة ٤٩٣٣ ، تأريخ كتابها سنة ٩٦٤ هـ ، مذكورة في فهرس المكتبة ١٣ : ١٣٠

٤١ - رسالة في السجود على التربة العشوية :

وهي رسالة طريفة في موضوعها ، بحث فيها المصنف رحمه الله مسألة السجود على التربة العشبية بعد أن تشوى على النار ورد فيها على حصصه الشيخ ابراهيم القطبي الذي حرم السجود على التربة العشوية . فرع من تأليفها في ١١ ربيع الأول سنة ٩٣٣ هـ في مدينة النجف الأشرف .

وحصومه الشيخ ابراهيم القطبي للمحقق الكركي معروفة ومشهورة وقد بينا ذلك في المجموعة الأولى عندما ذكرنا الرسالة الرضاعية والحراجية . وذكر هذه الرسالة الأفي في الرياض ، وقال : رأيتها بخط الشيخ أبي القاسم علي بن عبد الصمد الحارثي عم الشح الهائي ، والمجاز من المحقق الكركي كتبها بعد سنين من السائب وفرع من الكعدة سنة ٩٣٥ هـ^{١)} . وذكرها الطهراني في التريفة^{٢)} .

وتوجد من هذه الرسالة عدة نسخ خطية منها :

١ - نسخة المكتبة المرعشية في مدينة قم المقدسة ضمن المجموعة المرقمة ٤٩٣٣ تأريخ كتابها سنة ٩٦٤ هـ ، مذكورة في فهرس المكتبة ١٣ : ١٣٢ .

(١) رياض السباء ٣ : ٤٤٧ .

(٢) التريفة ١٢ : ١٤٨ رقم ٩٩٧ .

٢ - وفيها أيضاً ضمن المجموعة المرقمة ١٢٨٠ ، مذكورة في فهرسها ٤ :
٨٠ ، وهي مجهولة الكاتب .

١٥ - رسالة في خروج المقيم عن حدود البلد :

ذكرها الشيخ الطهراني في الدرمة في موضعين وبعنوانين متقاربين :
الأول : رسالة في خروج المقيم عن حدود البلد بقصد سفر جديد ولا
القائمة اخرى : ذكرها في كشف الحجب اقول: توجد رسالة الكركي هذه ورسائله
في التفتة كلها بحفظ المولى علي بن محمد أمين الفارسي الساروي في سنة ١١١٠ هـ
في مجموعة رأيتها عند السيد هادي الاشكوري في النصف الاشراف^(١).

الثاني : مقالة في الخروج عن حد الترخيص من محل الإقامة ، أملاء على
بعض تلاميذه ، وكسه التلميذ بخطه في مجموعة عند السيد محمد باقر اليزدي^(٢).
وتوجد من هذه الرسالة نسخة في مكتبة السيد المرعشي في مدينة قم المقدسة
ضمن المجموعة المرقمة ٩٤٣ ، تاريخها سنة ٩٦٤ ، مذكورة في فهرس المكتبة
١٣ : ١٣٠ .

١٦ - رسالة في ترتيب قضاء الصلاة الفائتة :

وهي رسالة صغيرة تقسح في ورقتين فقط ، بحث فيها المصنف رحمه الله
مسألة نسيان المكلف ترتيب الصلاة الفائتة ، وقال : أن في المسألة قولين ، نس
شرح في بيان الترتيب الذي تحصل معه برائة الذمة .

توجد نسخة منها في المكتبة المرعشية ضمن المجموعة المرقمة ٩٤٢ ،

(١) الدرمة ١١ : ١٨٠ رقم ١١٢٤ .

(٢) الدرمة ٢١ : ٤٠٠ رقم ٥٦٧٣ .

تأريخها سنة ٩٦٤ هـ ، مذكورة في فهرس المكتبة ١٣ : ١٣٠ .

١٢ - رسالة في السهو والشك في الصلاة :

وسماها البعض : خلل الصلاة، وهي رسالة علمية لطبعة ، بحث فيها الكركي رحمه الله مسألة لا يبتك عنها كل مكلف ، وهي السهو والشك في الصلاة . رتبها مؤلفها على قسمين الأول في السهو ، والثاني في الشك في الصلاة واجرائها وشرائطها . والقسم الأول فيه مطالب : المطلب الأول في المقدمات وهي خمس : الأول في السهو .

وقد طبعت هذه الرسالة في آخر كتاب البيان للشهيد الأول محمد بن مكي الجربني العاملي، في طهران سنة ١٣٢٢ هـ ، ولم يذكر فيها اسم مؤلفها، حيث توقف البعض في نسبتها إلى الكركي .

وذكرها الشيخ الطهراني في الدرعة في ثلاثة مواضع ، جزم في موضعين منها أنها للكركي ، وفي الثالث استظهر أنها له ، حيث قال : ومن اتصالها بسائر تصانيف الكركي في هذه السخ المكتوبات في قرب عصره يظن كونها أيضاً من تصنيفه . وهذه المواضع الثلاثة هي :

الأول : الشك والسهو : للشيخ نور الدين علي بن الحسين بن عبد العالي المحقق الكركي المتوفى سنة ٩٤٠ هـ ... نسخة منها في مكتبة الحسينية النسترية في النجف الاشرف بقلم الشيخ محمود بن طلاع الجزائري ، فرع من كتابتها سنة ١٠٨٦ هـ^١ .

الثاني : رسالة في السهو والشك في الصلاة : للشيخ نور الدين علي بن عبد العالي

الكركي المتوفى سنة ٩٤٠ هـ^(١).

الثالث : المجلد في الصلاة : لبعض الأصحاب . نسخة في لاسانة فهرس
٢ : ٥٧ وهي بخط الشيخ موسى بن رحلة من فصل الربيعي المدي تأريخها ٨٩٥٧ هـ
وهي منسمة الى حاشية المحنصر لافع للمحقق الكركي ، ولهذا اسطره مؤلف
المهرس انه للمحقق الكركي ورأيت أساساً نسخة أخرى منه منسمة الى حاشية
الشرائع للمحقق الكركي في مكتبة الشيخ محمد (سلطان المنكلين) بطهران .
ونسخة أخرى في الجف بخط محمد علي بن حويار بن داود بن محمود ،
فرغ من كتابتها في ٢٦ ذي القعدة ٩٥٤ هـ ، وهي منسمة بالجمهورية والعدالة والكبائر
للمحقق الكركي وهذه النسخة في حزانة الشيخ حسين بن الشيخ مشكور الجفي .
ومن اتصاله سائر تصانيف الكركي في هذه النسخ المكتوبات في قرب
حصره بطل كونه ايضاً من تصنيفه^(٢) .

وتوجد من هذه الرسالة عدة نسخ خطية منها .

- أ : نسخة في المكتبة المرعية ضمن المجموعة المرقمة ١٠٠٣ ، مذكورة
في فهرسها ٣ : ١٩٤ ، تأريخها سنة ١٠٧٧ هـ ، وهي بخط حسين بن محمد قمصري .
ب : وفيها ايضاً ضمن المجموعة المرقمة ٣٤٦٦ ، مذكورة في فهرسها ٤ : ٢٥٧ ،
وتحتوي هذه المجموعة على الرسالة الرضائية وصيغ العقود والابقاعات للمصنف .
ج : وفيها ايضاً ضمن المجموعة المرقمة ٢٢٦١ .
د : نسخة في مكتبة مجلس الشورى في طهران مذكورة في فهرسها ٨ : ٦٣٤٢ .
هـ : نسخة في المكتبة الوطنية بطهران مذكورة في فهرسها ٣ : ١١٩٠ .

(١) الذريعة ١٢ : ٢٦٧ رقم ١٧٧٣ .

(٢) الذريعة ٧ : ٢٤٨ رقم ١١٩٧ .

١٨ - رسالة في الحج :

بحث فيها مؤلفها الشيخ الكركي ، رحمه الله مناسك الحج وما يتعلق بها من واجبات ومنحباب ، وجعلها في مقدمة وفصلين . وقد شرحها تلميذه الشيخ شرف الدين البزدي وسمى شرحه بـ (هدية التاج) .
ذكرها الشيخ الطهراني في الذريعة ^(١) .

وتوجد منها عدة نسخ خطية: منها نسخة في مكتبة الاسنانية في مشهد المقدسة، ونسخة في المكتبة المرعشية في قم المقدسة ضمن المجموعة المرقمة ٤٩٣٣ ، تأريخها سنة ٩٦٤ هـ ، مذكورة في فهرسها ١٣ : ١٣٢ .

١٩ - رسالة الخيار في البيع :

وهي رسالة عالية لطيفة ، بحث فيها المصنف رحمه الله البيع بشرط الخيار ، وقال : انه على ثلاثة اقسام ، ثم شرع في بيانها . وجعلها في مقامين ، وحتم المقام الثاني بكلامين .

توجد منها نسخة في المكتبة المرعشية في قم المقدسة ضمن المجموعة المرقمة ٤٩١٣ ، تأريخها سنة ٩٦٤ هـ ، مذكورة في فهرسها ١٣ : ١٣٠ .

٢٠ - رسالة في اجارة الوارث قبل الموت :

وهي رسالة صميمة بين فيها المصنف رحمه الله حكم لزوم اجارة الوارث قبل الموت ، وقال : ان فيها قولين : الاول نعم ، وهو اختيار ابن الجنييد والشيخ

(١) الذريعة ٢٢ : ٢٦٩ رقم ٧٠٢٩ .

وابن حمزة والعلامة * والثاني : لا ، وهو اختيار المفيد وسلاح وابن ادريس وفخر المحققين . وقوى المصنف القول الثاني واقام عليه البراهين من الكتابة والسنة . توجد منها نسخة في مكتبة السيد المرعشي في قم المقدسة ضمن المجموعة المرقمة ٤٩٢٣ ، تأريخها سنة ٩٦٤ هـ ، مذكورة في فهرسها ١٣ : ١٣٠

٢١ - رسالة في الشباع :

بين فيها الكركي معنى الشباع وتعريفه ، وقال : ان فيه قولين ، وقوى أحد القولين واقام الدليل عليه .

ذكرها الطهراني في الدريعة وقال: رأيت نسخة منه في مكتبة الحجة المبرزا محمد الطهراني في سامراء ^١ .

توجد نسخة منه في المكتبة المرعشية في قم المقدسة ضمن المجموعة المرقمة ٩٦٤ هـ ، مذكورة في فهرسها ١٣ : ١٣٠ ، تأريخ كتابتها سنة ٩٦٤ هـ .

٢٢ - رسالة الارض المندرسة :

بحث فيها المصنف رحمه الله حكم الأرض المندرسة وهي الأرض المملوكة العامة اذا اندرست وحربت بعد أن كانت ملكاً لمسلم و فرق في الحكم فيما اذا كان مالئها موجوداً أم لا ، انتقلت اليه بالشراء أو الهبة أو الاحياء .

وتوجد من هذه الرسالة عدة نسخ تذكر ما تعرفنا عليه :

أ : نسخة في المكتبة المرعشية في قم المقدسة ضمن المجموعة المرقمة ٩١٤ هـ ، تأريخها سنة ١١٢٨ هـ ، مذكورة في فهرسها ٤ : ١٨٦ .

(١) الدريعة ١٤ : ٢٦٤ رقم ٢٥٠٧ .

- ب : وفيها أيضاً ضمن المجموعة المرقمة ٤٩٣٣ ، تأريخها سنة ٩٦٤ هـ ، مذكورة في فهرسها ١٣ : ١٢٩ .
- ح : نسخة في مكتبة جامع كوه رشاد ضمن المجموعة المرقمة ١١٠٩ ، مذكورة في فهرسها ٣ : ١٥٣٤ .
- د : نسخة في المكتبة الرضوية في مشهد المقدسة ضمن المجموعة المرقمة ٧٦١٨ .
- هـ : وفيها أيضاً ضمن المجموعة المرقمة ٢٤٣٣ ، وقد ذكرت باسم الأرمين البائرة .

٢٣ - رسالة في طلاق الغائب :

وهي رسالة صغيرة تقع في مائة بيت ، بين بها المصنف رحمه الله حكم الغائب إذا أراد أن يطلق زوجته ، وقد أخرج عنها في طهر قد قريبها .

ذكرها الطهراني في الدرعية ، وقال : توجد في مجموعة أكثرها للمحقق الكركي ، وهي بخط المولى درويش من محمد درويش فصل قد ، من علماء عصر الشاه طهماسب ، فرغ من بعضها سنة ٩٥٨ هـ . وأخرى ضمن مجموعة بخط السيد حسين بن السيد حسن الحسيني ، فرغ من بعضها سنة ٩٤٩ هـ رأيتها في مكتبة الشيرازي مسامراة^١ .

وتوجد من هذه الرسالة عدة نسخ خطية أخرى :

- أ : نسخة في مكتبة السيد المرعشي في قم المقدسة ضمن المجموعة المرقمة ٤٩٣٣ ، تأريخها سنة ٩٦٤ هـ ، مذكورة في فهرسها ١٣ : ١٢٩ .
- ب : نسخة في مكتبة جامع كوه رشاد في مشهد المقدسة ضمن المجموعة المرقمة ١١٠٩ ، مذكورة في فهرسها ٣ : ١٥٣٤ .

(١) الدرعية ١٥ : ١٢٦ رقم ١١٧٨ .

ح : نسخة في مكتبة سبهاالار في طهران ضمن المجموعة المرقمة ٢٩١٩ ،
مذكورة في فهرسها ٤ : ٣٠٦ .

٢٤ - رسالة في سماع الدعوى :

بحث فيها المحقق الكركي رحمه الله مسألة سماع الدعوى ، وهل يشترط
فيها وقوعها من المدعي بصورة الجرم ، أم يكفي لسماعها تصريحه فيها بكون
منشؤها الظن أو التهمة ؟ وهل : ان فيها أوجهاً ثلاثة .
وتوجد من هذه الرسالة نسخة في مكتبة السيد المرعشي في قم المقدسة ضمن
المجموعة المرقمة ٩٣٣ ، بأرجحاسة ٩٦٤ ، مذكورة في فهرسها ١٣ : ١٣٠ .

٢٥ - تعيين المخالفين لأمير المؤمنين عليه السلام

وهي رسالة طريفة في موضوعها ، بحث فيها المصنف رحمه الله المحالين
لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب سلام الله عليه . ويظهر من المقدمة انه ألفها بطلب
من الشاه الصفوي ، حيث دل : قد برز الأمر العالي المطاع أعلى الله تعالى وأفذه
في الأقطار ، بتعين المخالفين لأمير المؤمنين وسيد الرعيس عليه من الله تعالى أفضل
الصلوات واكمل التحيات ، والاشارة الى شيء من احوال مخالفيهم الموجبة
لاستحقاقهم الطعن واللعن من المؤمنين ، والخلود في العذاب المقيم يوم يقوم الناس
لرب العالمين .

هذيله هذا العقب بالاجابة والتقبل ، وكنيت ما لاد منه في تحقيق المأمول ابتغاء
لوجه الله الكريم ، وطعماً في الفود بالثواب الجسيم والأجر العظيم ، وتقرباً لسيد
المرسلين ، وإلى أهل بيته الذين افترض الله سبحانه مودتهم ، وعداوة اعدائهم
على الخلق .

وتوجد من هذه الرسالة عدة نسخ خطية منها :

- أ : نسخة في جامعة طهران ضمن المجموعة المرقمة ١٧٧٤ ، مذكورة في فهرسها ١٦ : ٤٧٥ .
- ب : نسخة في المكتبة الرضوية .

٢٦ - جوابات الشيخ حسين بن مفلح الصيمري :

وهي أجوبة مختصرة على مسائل متعددة سألها الشيخ الصيمري من المحقق الكركي .

ذكرها الشيخ آقا بورك الطهراني في الدرعية ، وقال : تقرب من مائتي بيت ، رأيت نسخة منه ضمن مجموعة في كتب آية الله المجدد الشيرازي في سامراء^١ والصيمري هو الشيخ نصير الدين حسين ابن الشيخ مفلح بن حسن بن راشد ابن صلاح الصيمري البهراني . توفي في محرم سنة ٩٣٣ هـ ، وقد تجاوز الثمانين ودفن في سلعاباد إحدى قرى جزائر خوزستان .

وكان رحمه الله فقيهما زاهداً هادئاً ورعاً أورع أهل زمانه وأعيدهم وأفضلهم مستجاب الدعوة كثير العبادات والصدقات ، قل أن يمضي له عام في غير حج أو زيارة ، ولم يشر له على زلة . وكان للناس فيه اعتقاد عظيم ، وراج الشرع الأقلمس في عصره عية الرواج ، وكان أذكى أهل زمانه .

اجتمع في بعض أسنانه بالمحقق الكركي واستجاز منه فأجازه . قرأ على أبيه وله رواية عنه ، له عدة كتب ذكر السبد الأمل في الأعيان نسخة منها . ومن تلامذته الشيخ بنس الممتي بامعنان ، والشيخ يحيى بن الحسين بن عشرة^٢ .

(١) الدرعية ٢٥ : ٣٠٤ رقم ٩٥٣ .

(٢) أعيان الشيعة ٦ : ١٧٤ .

وتوجد من هذه الرسالة نسخة في مكتبة جامع كوه رشاد في مشهد المقدسة ضمن المجموعة المرقمة ١١٠٩ ، مذكورة في فهرسها ٣ : ١٥٢٤ .

٢٧ - فتاوى واجوبة ومسال :

ذكر السيد محسن الأمين رحمه الله في كتابه معادن الجواهر ونزهة الخواطر^١ إحدى عشرة مسألة للمحقق الكركي ، وأنبأ أن هذه المسائل للمحقق الكركي وليس للمبسي المتحد معه في الاسم واللقب واسم الأب والعصر وتقارب الوفاة ، فالكركي توفي في سنة تسعمائة وأربعين والمبسي توفي في سنة تسعمائة وثمان وثلاثين أو ثلاث وثلاثين .

٢٨ - جوابات المسائل الفقهية :

بما أن المحقق الكركي رحمه الله أحل مكانة علمية مرموقة ، ومناصب سياسية حساسة في الدولة الصفوية ، حيث أصبح في زمن الشاه اسماعيل الصفوي شيخ الإسلام في أصفهان ، وفي زمن الشاه طهماسب تولى منصب نائب الإمام ، لذلك كانت ترد عليه مسائل من شتى مدن الدولة الصفوية ، إضافة إلى مسائل متعددة من العلماء ، كمسائل الشيخ حسين بن مفلح الصيمري المتقدمة ، ومسائل الشيخ يوسف المازندراني .

وحده المجموعة التي يس يدبك تحتوي على مائتين وتسعين مسألة وردت على المحقق الكركي من أماكن متعددة ، جمعها شخص واحد تعميماً للفائدة . وبما أن هذه المسائل صدرت من أشخاص متفاوتين في المستويات العلمية لذلك تراها

(١) معادن الجواهر ١ : ٣٨٦ .

تختلف باختلاف المسائل، حتى أن البعض منها يحتوي على كلمات عامية في كثير من المسائل، ونحن وضعناها كما هي ولم نغير منها شيئاً عملاً بأمانة النقل .
 وعدد مطالعتي القاهرة لفهارس الكتب الخطية عثرت على أكثر من أربعين نسخة خطية لهذه المسائل، ولا أعلم هل هي متحدة أم لا ، وأسعى الآن للحصول على هذه النسخ ثم تحفيظها وإخراجها إلى النور أشاء الله تعالى .

٢٩ - فتاوى خاتم المجتهدين :

وهي عشر مسائل متفرقة وجدناها بهذا العنوان في مكتبة الاسكفنة في مدينة قم المقدسة .

النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق :

اعتمدنا في تحقيق هذه المجموعة من الرسائل على عدة نسخ خطية هي :
 ١- النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة العامة لآية الله العظمى السيد المرعشي النجفي (دام عزه) في مدينة قم المقدسة ، تحت رقم ٩٣٣ ، مذكورة في فهرس الكتب الخطية للمكتبة ١٣ : ١٢٨ .

تحتوي هذه النسخة على ثلاث عشرة رسالة للمحقق الكركي ، اضافة لكتاب فتح الأبواب بين ذوي الألباب ورب الأرباب للسيد رضي الدين علي بن موسى ابن طاووس .

ورسائل الكركي في هذه المجموعة هي : ملاقي الشهة المحصورة ، العدالة ، الأرض المندرسة ، طلاق الغائب ، التقية ، خروج المقيم عن حدود البلد ، الجبض ، صاع الدعوى ، العصور العنفي ، الخيار في البيع ، مناسك الحج ، السجود على التربة الحسينية المشوية ، صلاة الجماعة .

وتقع هذه المجموعة في ١٧٠ ورقة ، وهي بحط السخ ، كتبها حسين بن عبد الرحيم رستمادري في مشهد المقدسة سنة ٩٦٤ هـ . وهي محتلة الاسطر بحجم الورقة ١٨/٥ في ١٣ سم .

٢ - السحرة المحفوظة في خزانة المكتبة العامة لآية الله السيد المرعشي النجفي « دام عزه » في مدينة قم المقدسة ، تحت رقم ١٠٠٣ ، مذكورة في فهرس الكتب الخطية للمكتبة ٣ : ١٩٤ ، وهي بحط السخ ، كتبها حسين بن محمد حسيني قمصري المشهور بـ « افاب » في سنة ١٠٧٧ هـ . وتقع هذه النسخة في ١٣٥ ورقة ، مختلفة الاسطر ، حجم الورقة ٢٤ في ١٩ سم .

وتحتوي هذه المجموعة على عدة رسائل ، منها رسالة السهو والشك للمحقق الكركي .

٣ - السحرة المحفوظة في المكتبة الرضوية في مدينة مشهد المقدسة ، تحت رقم ٢٣٣٤ ، وتحتوي هذه السحرة اضافة الى جوابات المسائل الفقهية للكركي على : جوابات مسائل مهنا بن سنان . تقع هذه النسخة في ١٤٠ ورقة ، كل ورقة تحتوي على ١٥ سطر ، حجم الورقة ٢١ في ١٥ سم كتبها بحط النسخ احمد بن علي ابن عطاء الله الحسيني في سنة ٩٩٤ هـ .

٤ - السحرة المحفوظة في مكتبة جامع كوه رشاد في مشهد المقدسة ، تحت رقم ١١٠٩ ، مذكورة في فهرس الكتب الخطية للمكتبة ٣ : ١٥٣٤ . وهي بحط النسخة ، كتبت في القرن الحادي عشر ، تحتوي اضافة لجوابات الشيخ حسين ابن مفلح الصبيري على عشر رسائل بعضها للكركي ، كل صفحة منها تحتوي على ١٧ سطر ، حجم الورقة ٢/٥ في ١٠ سم .

٥ - اعتمدنا كذلك على كتاب (معادن الجواهر ونزهة الخواطر) للسيد محسن الأمين ، طبع دار الزهراء في بيروت سنة ١٤٠١ هـ ، حيث أخذنا منه بعض المسائل

وأجوبتها للمحقق الكركي .

٦ - الصفحة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية في مدينة مشهد المقدسة تحت رقم ٢٠٢١ ، تحتوي على رسالة تعيين المخالفين لأمر المؤمنين عليه السلام وهي بخط النسخ كتابتها سنة ١٢٨١ ، حجم الورقة ١٤ في ٨ سم ، وكل ورقة تحتوي على ١٢ سطر .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين أبي القاسم محمد صلى الله عليه وآله .

محمد الحسون

١٠ شوال ١٤٠٩ هـ

قم المقدسة



رسالة السيد نور الدين

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين
 الخلق والصلوة على محمد وآله لما كانت لعدالة مستند في
 لغوي والمروءة والتقوى ما يتحقق باحتساب الكبار وهم
 الامر على الصواب لزم معرفة الكبار هي الحكمين وقد
 اخلف فقهاء الاسلام فيها والاصح في المذهب بخلاف الكبار
 في الدنيا الذي هو هذا الشرح عليه غرضه وبذلك ومنه
 الاخبار عن الائمة الاطهار صلوات الله عليهم في جميع التمسيد
 في قوله وقد صطرت ذلك معهم قد اجمعت في الشرح في الله والفعل
 فيخرج في القواطع والارياق والاراض من الرطب والسكر والوزن
 وقد في الحصان والكل والالبسة والغنية فيخرج في جميع
 العيون في تهاة الرعد والخرق والحق والحق في المكينة في السنة
 وبكت الصفة والمغرب بعد الهجرة والياس من روح قد في
 من مكرهه وعرفوا في الدين قال وكل هذا في الحديث
 معنوا عليه ما به كثيره وورد اتم النعمة وزك الشئ
 ومع السبيل وصل الماء وعدم الشئ من المولد والسبيل

تم

الغيبة كورد اند كور عينة محمود انلود كرا اهل بلدن كسي
 اهلن محمود بن كعداد ار غير محمود بن كسي بيم مكرن لو
 بعد ذلك عينه سترغا لاشقا شخص من خلقت به وانقا
 هنتك العرض من ذلك موجهت عدم انصبا طهم بغير علم
 تلقى القول باحد هم على اليقين ولذلك لا يستر الزمان
 على غير المحمود بخاسه ويخون ما من اذ يتبين ويغريهم
 كالتيا بوالجود ويخون هانز لكات الشهادة على اليقين
 لو شمع لعدم ضبطه فلا يتبين احد الا افراد لتعلق
 الشهادة به والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد
 وآله وسلم كثيرا

سالت
 محمد بن
 محمد

الحمد لله كثيرا كما هو الله والصلوة على جيبه وبنيه
 محمد وآله هذا حقيق لمكلة مهمة صودتها ان غرت
 الارض الملوكه القاصر واندرنا انا رها بعد ان كانت ملكا
 لمسلم فاما ان يكون ما لكها موجودا معلوما او لا فان كان

الاول

غيرهما في غير السابغ حيث امرارافتهما وقيامهما بالحق
 للرافة منزلة المراف فان ذلك يتعرس السابغ في مكان
 شين وسمما او لان المرافة لمرافه قائمة للفرق السابغ
 فلو خورما المكلف من شين كحان وخوله في الصوب وهو
 معه وقد عرفت نوت المنع مبد لك وهذا هو الجواب الثاني
 يلا فيه محل طاهر بطر يطاهر فان الشين يحل له عالم
 ينض لم منه احدا اصدق له ولا بعدان يكون قوله رحمه الله
 اخر في الجواب لا فرق بين الطمان او شكهاها في خلاف
 غير اشارة الى ما قلناه واذا امكن حمل كلام مثله على
 التقديم من غير احتياج الى الصواب من انظر في المصير
 لما ذا المحتل كلامه امرين سقط احتجاج من جعل حجة له
 والله المرشد والهادي الي موب التواب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحبش هو الدم الاسود او الاصفر يحار البيط العليظ المنق
الذي يخرج بدفع وحمية بن الايسر غالت اذا بلغت المرأة
تسع سنين كاملة هلاكية ولم تلغ سن الياس وهو سن
سنة ان كانت قشبة او سنية ولا تحنون كاملة وعينا
في كل شهر هلاكي مرة غالت واقله ثلاثة ايام وثلاث ليل
مخالبة ولا يكن كونها في جملة عشرة ولو قصر عنها فالحبش
واكثر عشرة ايام واقل الطهر بن الحبش عشرة ايام وكما
ببر العاشر فالحبش واحد لاكثر وما بين الثلاثة والعشرة
بحسب العادة المستندة الى قرب المناخ من الحرارة وبعد عنها
فثمة العادة عدد او وقتا ويزيد الدم في شهرين هلاكي
مرتين متواليتين منفصلتين عدد او وقتا ورتبا استمرار
خاصة كالمرات ثلاثة اقل الى الشهر ثم ثلاثة في اربع او اثنتي
خاصة كالمرات اقل الى الشهر اربعة ثم رات اقل الى الشهر
ولم ينقطع الا في اليوم الخامس ويغير رات ذات العادة

السفرة

وقيل النهر وبيحون يكون ههنا مع الاستراية في اقل عروق
 فان الحكم بالحجر اقل من صوت الدم اقوى منه
 المادة مادة مصنوعة ولها اثنين جان طاق في تغييرها العادة
 مع استمرار الدم والعادة هي الحيز خاصة وان عارضها في جميع
 العادة على التمييز من لان احدهما ترجيح المادة ولو لم يجمع
 التمييز مع المادة من غير عارض كالو كانت عاداتها حتمية
 اول الشهر في انما تصفة الحيز ثم رات عشرة بصفة الاشياء
 ثم خمسة لعري بصفة الحيز والحكمة لا ولي حيز حكمها
 وكذا الحكمة المماثلة حكم التمييز
 العادة المصنوعة ولا تميز لها في حكمها النوع الى عاداتها في حكم
 حكمها الحيز دون ما عاداتها في كونها العادة كالو كان الدم
 يابتها اقل النهر خمسة مثلا ثم يقطع عشرة ثم يابنها خمسة
 لم تستقر عاداتها وقتا او عدد الاستمرار والروية كذلك في
 نهريه فاذا استقرت كذلك حصل الاستمرار

التتد أو المخاض مع الزيادة عليه فترتد عن الزيادة
 على وقت لعدم المخاض فقطاً اذ هو محل النزاع ومع
 كل من له حق في سقطه سقط فخصير كمر في الأول حزينة
 فلا تنقض والقياس على الشتر في بطلان خصوصاً مع وجود العارف
 فان الملك هنا لك للشر في بطلانها فادور ان المال
 الوصي والوارث لا يستلزم يوم المخاض اذ هو عي
 المتنازع وايضاً وان الوارث ليس بالملك قطعاً ولا تشر
 احاطته والوصي محرم عليه فلا تنقض وصيته والزواني
 نحن نفعل بموجبها اذ لا تدل على محل النزاع بوجه اذ مصرها
 هل الورثة تفقر الوصية بعد اقرارهم لها وليس فيها دلالة
 على لزوم المخاض ولا عدم ذلك فتأمل
 والله سبحانه الخوف

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله كثيراً كما هو عليه والصلاة والسلام على نبيه محمد
 وآله لظاهرينهم وعلواشاعهم واشهران في هذا العقبر

الاستقالة وقد عرفت انه توهّم ضعيف ونسب كمال
في اد مشاهد ولا صار التي تباها في حال التربة
التوفيقية مبتدأ اول ما طالعها تملأ من المشوية وعرضا
بغير تفاوت بل طاهر بعضها ارادة المشوية والحكم
بالكرامه يحتاج الى دليل شرعي لا يها من اقسام
قطعا مع استغناءه يكون القول بها فاسد الاستغناء
مستند سريعا ويكون حوار السهو بانها في المشوية
بلها سواء في اصل الاستغناء لا يفي احد من عمل الاخر فنية
ومن الجحش العباب القول بحواز السهو على الرمل والجرور
التوبة من غير كراهية بل عمل لقرطاس مع ما في القول من
الخالفه لاصلها وهو التراب وما في الاخر من مخالفه
من البات والحكم كراهية السهو على التربة التوفيقية
صلواته على شرفها اذا سؤلت المحل له التو لا ينفع الخلق
في الاول مع استغناء السهو على كذا ان هذا معيد
التحقق حقيق بالاعراض عنه وعدم الا
لشأنه والاشهاد ونوع العلم بعقاي
احكام وله لغيره اولا واحدا
وملأه على سد ما حقه
والله اعلم
ت. ا.

الحمد لله على موافق حنمه العرار والصلوة والسلام على نبيه
 محمد وآله الأطهار. وبعد هذه المقدمة فتعلم على ما لا بد منه
 في بيان ما سألنا به من حيث الله الحرام وديان رسول الله وآله
 وعليهم السلام وصعبتها على سبيل الاحتساب بالثواب خاصة بعض
 المخازن المتعارفة بصفة الله وآياتها وأخلاقنا جميعاً
 نقارنا الله وفي ذلك فهو حسنة ونعم الوكيل وهو موافق
 على معدنية وفصلنا ما سألنا به من لفظ القصد المتكرر
 وشرها القصد إلى كذا ومنها غيرها الآداب المناسبة للصحة
 وهو أو في من جعله اسم لجميع المناسبة المؤداة في الحياة
 ومكة ومنها غيرها لأن التخصيص غير من المعنى لأن ذلك
 حيث لم يثبت القصد بل لأن القصد لنا سنة أولى وعلى
 الأول فثبت بنحو الحق شرها ولغة مائة الصوم والصلوة
 بخلاف الثاني ثم إن جعله اسماً للناسك فينبغي كونه التعريف
 لمنظراً لأمساحها ووجوبه في العسكرة بالقرآن والسمع

وفي الاثنين نزع وفي الودع شاة وفي فقع النخوع كبد
 في الحرم نزع وان كان محلق وفي الضيق شاة وفي
 الانعاص والختيش الغنم ولا كمان على الحامل والسا
 والمخون في شاة ومن ذلك الا الصيد ان الكمان فيه
 على الشاة والحامل فيقود بقدر الاستاء الحذر الوقت
 اختلف كذا من الشاة او لا لا يخفى التكرار في الحلق
 الوقت كان حلق بعض راسه عدوة فبعضه غنية وكما
 المشرك والمطلب واكثر الانجل وفي رواية محمد بن مسلم
 عن السافرة ان كل صف من الساب قدامه وليس يعبد
 وهو مقتضى كلهم الشوق فلي هذا يصرفها ير الوقت في
 الصبا الواحد دون المقدد وهل يفرق بين ذي الصلوة
 وغيره في ذلك فيه تردد فيحمل المبيع والمجهر والصدقة
 ان كانت الحنابة في احرام العمرة وان كانت متعة ومضى ان
 كانت في احرام الحج والحج لله رمت العالين وصلى
 الله على سيدنا محمد واهله الطاهرين

استمر

هذا على طهره بالنقص المذكور مطلقاً فيجب الحكم في الأول
 مسكاً بغير الإطلاق ولأن الأمران يظهر لغيره في المعنى
 المذكور. فدرج المعبر في شرايع عن كونها
 مع مجازاته فيمنع حكم الفاسد. مع الخروج
 لصيرورته ساهية أخرى ولو سلم لم يمتنع من وجه
 آخر وهو الاستحالة فكان كما رأيت من جهة والتحجب تأييد
 هذا الوجه الفاسد في نظر هذا الضيل وصلت عن ما به
 البحر لو طرح فيه لجام طاهرة فامتلأ بكمائة من طهر
 بالانقلاب فلو كان خلط الأشياء المذكورة في محل النزاع
 ما نفع من الطهارة بالنقص لو كان يكون طرح الحسام
 مانعاً من طهره لأن الانقلاب لا يشترطهما في المعنى
 وهو معلوم البطلان

رسالة دوازدهم

بسم الله الرحمن الرحيم
 اللهم اهدنا ما نختار فيه من الحق نادنا عندنا
 ان ابيع بشرط الخيار على ثلاثة اشرايع دار الخيارات الكائن

لو افترضا انما ان يقع منزله لا غير مقتضى الجواب او يقع لازما
 بحيث لا يقطع معه وقد بينا فيما تقدم بطلان القسم الاول
 اكل بيان فلو سلمنا صحة في حق الامر بغيره لان الحق انما
 هو في تصرف وقع باذن المبيع فامتنع المبيع لان ما وبطلان
 القسم الثاني اوضح مما يحتاج الى البيان لان تصرف
 المشتري على انشاء تصرف لازم يسقط خيار المبيع من غير
 ليقضي الاشتراط في تصرفه ببيع وخروج به من حيز البيع
 لا يضره ايضا لاننا انما نبحث على تقدير صدور التصرف باذنه
 ثم هو على تقدير تسليم صحة حقيقة سقوط الخيار في محل
 التراجع نظروا في لاش انما سقط تصرفه لم ياذن فيه المبيع
 فلا بد يسقط تصرفه اذن فيه او لا واني غلط الفرض من هنا
 لولا قلده التامل لمقاصد هذا الفن وعدم التصنع من
 اصوله ولا حيلة في لاقوة الامانة وهذا نحن
 فان الراضحامين مصلين على محمد وآله
 الطاهرين والحمد لله رب العالمين هـ

رسالة نجم مؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة على محمد وآله اختلف كلام الاعراب في ان
الغائب اذا اراد ان يطلق زوجته وقد خرج عنها في طهر
وقهاويه كمن يرفعها فيطلقها فقال الشيخ في النهاية ^{الشيخ} ان
ها شئرا فيطلقها فيقع الطلاق فان كانت حائضا او في موضع
لغيرها انما يقع كاستطاعت طهرها لرفعها فيه يحتاج طهرها
حينئذ شأه وان كانت طاهرا طهرها وقهاويه يحتاج ولا يطلقها حتى
يعي ما بين شهر الى ثلثة اشهر والطلاق المبدوء سلا بعد اطلاق
الغائب يقال ذلك وقرب من ذلك اطلاقا سري مقبل وعلى
من ما يوقا خبرا البراج في الفرج عند زوجها في طهر فقلها
فيه ان يعيها ما بين شهر الى ثلثة اشهر ومجانة الى الصلاح
مطلقة به ايم او من قد شئها وصاحدا واخبر الخبير في
طلاق زوجته الغائب العلم بمرأه زوجها من الجمل وقد روى الزبير
بثلثة اشهر فلا يحد ما ويران ايعي مدة التي تفرحها اشهر
او ستة او اوسطه ثلثة وادماة ومنشأ هذا الاختلاف لاختلاف

الاول

لعمري هذا الرد مرعوه و ر قبال هذا الرد خرج بالاجماع
 انما ابا خنوع بدعي والمبدع جماعة يجوزون طلاق النكاح
 مطلقا او اذ قيت ذلك و علم ان القول بفسخ الطلاق
 على هذا الوجه قول عربي عن الدليل بعيد من الاحتياط
 على ان كتاب الحنفية عن مؤلفات الكتاب والنسبة في البراءة
 وان هو وهم محض وخيال واه وعبارات لا تصح شرعا
 بخلاف ما ذكره في رتبة القواعد ولو خرجت فراق في صير
 بقدرها به مخطا فب وان صدق الحنفية والمعلوم من النكاح
 عدم العلم في الخبر ولو خلق غير الموصولة هنا والتي كانت
 عند قدرنا يعلم انتقاله فيه بر طر في اخرها نطرحها مطلقا
 وان اتفق في الحنفية والمعلوم من لاند وخواهم من المصادق
 وفي الشرايع اما هو اتي من عبته فما يعلم انتقاله من مذهب
 حنفية صريح ولو اتفق في الحنفية وليس ليخصني في هذا
 حديثي لعنهم بقصيرج بالحوار مع العلم بالتحصيل
 والله الموفق للتدريج

رسالة في مسائل سئلوا فيها على الأصول
مع ذكرها في حدود سنة في جواب المسئلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَعِينُ
لقد بلغ جامع الخلايق اليوم لأرب فيه ومخرج دقيق ما أبد به وما
تخفيه ما غاب العلم كذات الثاني وجامع لعملة أدراك لما غاب والصلوق
على الذين من أجلهم كانت الكايات وبرزت الموجودات ههنا وأسناد
فهذه مسایل واجوبه من بسایل صادرة عن خاتمة المختصين
وقدوة العلم الراحمين فتعدي الشيعة وذكر الشريعة جامع المقبول
والمنقول ومحقق المروغ والأصول اوحدا بابا الزمان فرفع الان
المواهب على طاعة الله تعالى امام المحقق الشيخ علي بن عبد الله
سبي الله صرح بصواب البصام وحضره مع ابد الكرم لمجد والى عليهم السلام
حي ذكرى من مهات الدين وما يعم به بلوك المكنين وقد كانت
في كتبنا وكتبنا اصحاب فاجبت جمعها في هذا الكتاب ليظهر بها
وتحسن وقعها وما ائمت الفاضل اسنادها اليه وقوي اعتمادي عليه
هو سيدنا الامام العلامة شيخ الاسلام ومفتي القاص والامام كاد
الامام الولد العبد اليه اذ كان له بعض الشبهة هل يعين احده بطلان
مطلع عن انجاسه كما واخبر برسر بن في آمن اليه سدا جرم يحج حيا

اول



جہاں سے کہیں ہو گا وہاں سے کہیں ہو گا

البقرة ولم يكن لها شئ في شئ ونفذ الوصل اليها حكم الشرع وعرض
بقدر الفدان في تلك النقطة من الموقوفين تلك القيمة لاحد
اجرة تلك الموقوفه كل يوم فكل يوم اعطاهم والمذكور اجرة تلك
الحصة الموقوفه ام لا واذا اخرج ذلك الموقوف الى المارة الضرورية فانه
في القيام بالسباقي عند الوقوف بحيث يكون صرف من االى
واقفا على وجه سريع يكن اخذ من اجرة تلك الحصة الموقوفه يسل
يصرف الى غير من الاجرة المنقطة بحسن الوقوف
بما يصيبه تعيس الوقف ان كان قد عين شرطه ان يقبل شيئا معلوما

الحمد لله

اجتمع مثله في العادة واذا اخرج الحوام المولود فلاب من استيفان الحلكم
فان تعد والوصول اليه فلاب من عدلين من عه والموافق في آفاق
معرف في اجزاء الحصة جاد وان صرف في زرع بنيه الرجوع والله اعلم
عطف الجيب عن من الماسا ليدع العايشه علي بن عبد العالي فخر الدوم
ونور ضريحه واسكنه الجن والانس ام محمد الله العايشه فخره
بيد الله بن محمد... العايشه علي بن عبد الله الحسيني الخ...
صلى الله على اهل النبي واله في امة محمد صلى الله عليه وسلم

والله اعلم
بما كنا نعبد

24

مجلس شورای اسلامی



(٧)

رسالة في العدالة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله ، والصلاة على محمد وآله .

لما كانت العدالة تستلزم ثبوت النفوى والمروءة ، والنفوى إنما يتحقق باجتناب الكبائر وعدم الاصرار على الصغائر ، لزم معرفة الكبائر على المكلفين . وقد اختلف فقهاء الاسلام فيها ، والأصح في المذهب الحق أن الكبيرة : هي الذنب الذي نوعه الشرع بخصوصه ، وبذلك وردت الاحبار عن الائمة لأطهار صلوات الله عليهم . قال شيخنا الشهيد في قواعد . وقد ضغط ذلك بعضهم فقال : هي الشرك بالله والقتل بغير حق ، والنواط ، والرنا ، والهرار من الرحف ، والسكر ، والزنا ، وقذف المحصنات ، وأكل مال اليتيم ، والعبث بغير حق ، واليمين الغموس ، وشهادة الزور ، وشرب الخمر ، واستحلال الكعبة ، والسرقة ، وبكت الصفة ، والتعرب بعد الهجرة ، والبأس من روح الله ، والامس من مكر الله ، وعقوق الوالدين . قال : وكل هذا ورد في الحديث منصوصاً عليه بأنه كبيرة ^(١) ، وورد أيضاً ^(٢)

(١) انظر : كنز العمال ٢ : ١١٠ ، وسائل الشيعة ١١ : ٢٥٢ .

(٢) انظر : كنز العمال ٢ : ١١٠ حديث ٢٦٧١ ، ٢٦٨٤ .

النميمة ، وترك السنة ، ومع ابن السيل فضل الماء ، وعدم التنزه من البول ،
والتسبب الى ختم الوالدين ، والأصرار في الوصية ^(١).

فأما الغيبة فهي ذكر الغير بما يكرهه ، روي انه صلى الله عليه وآله قال :
« الغيبة أن تذكر في الغرض ما يكره أن يسمع » قيل : يا رسول الله وإن كان حقاً ؟
قال : « وإن قلت باطلاً فذلك بهتان » ^(٢).

ولأريب أن الغيبة غير مقصورة على القول باللسان ، والقول باللسان غير مقصور
على الصريح ، فإن الإشارة باليد والرأس والعين وما جرى مجراها إذا أفسدت
حجب الغير وتقصه عدت من الغيبة .

وكذا حكاية حركاته ومشيته : وما جرى هذا المجرى .

وكذا التمرير به مثل : أنا لا احضر مجلس الحكام ، أنا لا أكل مال الأيتام ،
مشيراً بذلك الى أن زيداً مثلاً يفعل هذا .

ومثل ذلك أن يقول : الحمد لله الذي نزهنا عن كذا ، مريداً مثل ذلك فهو
غيبة ، وإن كانت صورته صورة الشكر .

ومن ذلك قول القائل عن غيره : لو فعل كذا لكان خيراً ، وأولم يفعل كذا لكان
حسناً .

ومنه نقص مستحق الغيبة لئيه به على صوب شخص آخر غير مستحق لها .
وكذا لو ذم نفسه بطرائق غير محمودة فيه ، أو ليس متصفاً بها ، لئيه على
صورات غيره .

وضابط الغيبة المحرمة : ما يكون الغرض منها التفكه معرض الغير ، وليس

(١) القواعد والقوائد ١ - ٢٢٤ قاعدة ٦٨ .

(٢) سنن أبي داود ، كتاب الادب باب في الغيبة حديث ٢٨٧٤ .

مقصوداً به غرض صحيح، فلذلك امتشى العلماء مواضع ستة، والحق بعضهم بها
سابعاً :

الأول : أن يكون المقول فيه مستحقاً لذلك ، لا حرمة له نظايره بالمحرم
كالفاسق المتظاهر بعفته، مثل شارب الخمر المتظاهر به ، والظالم المتهك بظلمه،
فيجوز ذكره بذلك الذي هو فيه لا بغيره ، لما روي من أنه : « لا حية لفاسق »^١ .
ومع بعض الناس من هذا القسم ، وأوجب التمييز بعينة الفاسق أيضاً .
وظن بعض العامة في حديث : « لا حية لفاسق » بأنه لا أصل له . وربما حمل على
إرادة النهي به وإن كانت صورته صورة الخير .

والقول بالجواز أوجه خصوصاً من يتحجج بعفته ، وربما أمكن جعل الطعن
عليه واللعن له من جملة القرب .

الثاني : شكايه المظلم ، فلا تعد غيبة ، وقد وقع ذلك بحضرته صلى الله
عليه وآله ، مثل قول المرأة عن زوجها : هو رجل شحيح^٢ .

الثالث : بصيحة المستشير في نكاح ، أو معاملة ، أو مجاورة ، أو غيرها . لما
روي أنه صلى الله عليه وآله قال لفاطمة بنت جبريل حين استشارته في خطبتها : « أما
فلان فرجل صطورك لا مال له ، وأما فلان فلا يصح العصا عن عائته »^٣ . ولأنه مما

(١) أمالي الصدوق : ٣٤ ربه : « إذا جاهر الفاسق بعفته فلا حرمة له ولا حية » ،
وفى كنز العمال ٣ : ٥٩٥ حديث ٨٠٧١ « ليس لفاسق حية » .

(٢) روى أن هذا قالت لقي (ص) : أن أبا مغيان رجل شحيح لا يطيني ما يكنيني
أما وولدي ، أما أخذ من غير علمه ؟ فقال (ص) : « حذى ما يكنيك وولدي بالمعروف » . انظر
صحيح البخاري ٣ : ٢٨٩ ، ٤ : ٢٤١ ، سنن ابن ماجه ٢ : ٧٦٩ حديث ٢٢٩٣ ، أحياء
علوم الدين ٣ : ١٥٢ .

(٣) انظر : سنن ابن ماجه كتاب النكاح (١٠) باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه
حديث ١٨٦٩ ، صحيح مسلم كتاب الطلاق (٦) باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة بها حديث ٣٦

تعم به البلوى

ويجب الاقتصار على موضع الحاجة، ولو اقتضت المصلحة التحذير والصيحة ابتداءً ولم يستدع الغبر بالاشارة فلا فرق بينه وبين الأول، وربما يجب ذلك اذا كان الصبر متوقفاً.

الرابع: الجرح والتعديل للشاهد والراوي، ولذلك وضع العلماء كتب الرجال، وقسموهم الى ثقات والمجروحين، وذكروا آساف الجرح في كثير من المواضع. ويجب رعاية الاخلاص في ذلك، بأن يقصد به حفظ أموال المسلمين، وصيانة الفروع، وصط السمة المطهرة وحمايتها عن الكذب ولا يكون الناعت على ذلك المدارة والتعصب. ويجب الاقتصار على ما يحصل به المرض من القدح فيه بما يسمع من قبول التواءه والرواية منه، زاد على ذلك.

الخامس: ذكر المستدعة ونصايهم الفاسدة وآرائهم المصلحة، وليقتصر على ما يحصل به لمطلوب في ذلك شرعاً، ومن كان منهم عدواً لأهل البيت عليهم السلام، ولا حرج في ذكر مدبهم وقبائحهم، والقدوح في انسابهم واعراضهم بما هو صحيح مطابق للواقع تعريضاً وتعريضاً، كما وقع من أمير المؤمنين عليه السلام، وما صدر من أبي محمد الحسن صلوات الله عليه في مجلس معاوية لعنه الله في ذكره لمعاوية ومعاوية عمرو بن العاص والوليد بن المغيرة وأمثالهم عليهم أجمعين من اللعن ما لا يحصى الى يوم الدين.

ولا حرج في تكرار ذمات والاكتارمه في المجالس لتنفير الناس منهم، وتطهير قلوب الخلق من الاعتقاد بهم، والمؤالة لهم بحيث يبرؤن منهم.

وكذا لهم والطعن بهم على مرور الأوقات مع مجانية الكذب.

٤٧، ٤٨. والمقصود من (دلائل) لأول هو معاوية بن أبي سفيان، ومسل (فلان) الثاني هو أبو لهب.

ومن تأمل كلام سيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه في نهج البلاغة وجده مشحوناً بذلك .

وأما ما يصدر عن أهل الحق وعلماؤهم في المسائل الباطنة والآراء الفاسدة فيجوز ذكره والتدح في صحته وبيان دلائل بطلانه ، ولو استدعى المقام التشنيع على قائله والخشونة في رده لعظم النفوس من الاعتقاد له جار .

ويجب في ذلك تخلص اليد عما عدا قصد وجه الله تعالى ، وإظهار الحق ، وصيانتها عن معاملة سبب العداوة والحسد .

ولو كان ثم مقالة متروكة وقد افترض البطلان بها ولا قائل بها الآن ، ولا يتوقع ذهاب أحد إليها ، ولا حصول مقسدة بسببها ، فإن ترك التعرض إلى ذكر قائلها أولى وأحرى ، فإن المستر بستره تعالى من الأمور المطلوبة شرعاً .

المادس: القذف بما يوجب الحد والتعزير من الشهود اللذين ثبتت بشهادتهم أحد الأمرين ، وكذا القذف من الزوج الموجب لعان . كل ذلك في مجلس الحاكم ، لما في ذلك من فائدة دفع هذا النوع من المفاسد ، ولوقوع ذلك في مجلس النبي صلى الله عليه وآله .

وأما السابع: فقد قيل أنه إذا علم اثنان من شخص مصيبة شاهدة ومعه حافظ ذكرها فيما بينهما جار ، لأن ذلك لا يؤثر عند كل منهما شيئاً رائداً على ما هو معلوم لهما ، ولزيادة هتكت لعرضه. والاولى التنزه عن ذلك ، لأنهما أموران بالمستر ، وربما وقع ذلك بعد عروض السببان لاحدهما ، أو كان سبباً لاختباره

فائدة :

ينبغي أن يعتبر في العية كون المذكور غيبة محصوراً ، فلو ذكر أهل بلدة كثير أهلها محصورين متعدد ، أو غير محصورين كسي قميم بمكروه بعد ذلك عية شرعاً لانتفاء تشخيص من تعلقت به ، وانتفاء هتكت العرض لذلك من حيث عدم انقباطهم

بحيث يلزم نطق القول بأحد متهم على البقين ، ولذلك لا تقبل الشهادة على غير
 المحصور بنجاسة ونحوها من الأدميين وغيرهم ، كالثياب والبطود ونحوها . ولو
 كانت الشهادة على النفي لم تسمع ، لعدم ضبطه فلا يضمن أحد الأفراد لعلق الشهادة به .
 والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً .

(٨)

رسالة في التقية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ تَقْنَى

الحمد لله كما ينبغي ، والصلاة على محمد وآله .

اعلم أن الثقة جائره وربما وجبت ، والمراد بها : اطوار موافقة أهل الحلاف
في ما يدبسون به شعراً . ولأصل به قبل الاجماع ما اشتهر من أموال أهل البيت
عليهم السلام وأعمالهم وقد قيل في قوله تعالى : « ان اكرمكم عند الله اتقاكم »^(١)
ان معناه : عملكم بالثقة .

وعن الصادق عليه السلام : « الثقة دني ودين آبنائي »^(٢) ، وهاهنا يقول
أمير المؤمنين عليه السلام : « أما السب فسيوني ، فانه لي زكاة ولكم نجاة »^(٣) .
اذا تقرر ذلك فاعلم أن الثقة قد تكون في العبادات ، وقد تكون في غيرها
من المعاملات ، وربما كان منطلقها مأذوناً فيه بخصوصه كدمل الرجلين في الوضوء ،
والكتف في الصلاة وقد لا يكون مأذوناً فيه بخصوصه بل جواز الثقة فيه مستفاد

(١) الحجرات ١٣١

(٢) الكافي ٢ : ١٧٤ حديث ١٢ باب الثقة .

(٣) الكافي ٢ : ١٧٣ حديث ١٠ باب الثقة .

من العمومات السالفة ونحوها .

فما ورد فيه نص بخصوصه إذا فعل على الوجه المأذون فيه كان صحيحاً مجزئاً سواء كان للمكلف مندوحة عن فعله كدبك أم لم يكن ، استغناءً إلى أن الشارع أقام ذلك لفعل مقام الأمور به حين التيقن ، فكان الاتيان به امتثالاً يفضي الاجزاء . وعلى هذا فلا تجب الاعادة ولو تمكّن منها على غير وجه التيقن قبل خروج الوقت ، ولا اعلم في ذلك خلافاً بين الأصحاب .

ومالم يرد فيه نص بخصوصه كعمل الصلاة إلى غير القلة ، وبالوضوء بالشيء ومع الاحلال بالمواالة بحيث يجف البتل كما يراه بعض العامة ، ونكاح الحليلة مع تحلل الفاضل بين الإيجاب والقول ، فإن المكلف يجب عليه إذا اقتضت الضرورة موافقة أهل الحلاف فيه اظهار المواظمة لهم ، كما في المقارنة بالنية لأول المحصر في الطواف مع محاذاة أول جزء من مقادير بدنه له .

ومع التعلل : فإن كان له مندوحة عن ذلك الفعل لم يجب الاتيان به ، والا أنى به مجزئاً ثم ان أسكن الاعادة في الوقت بعد الاتيان به أوفى التيقن وحب . ولو خرج الوقت نظر في دليل يدل على وجوب القضاء ، فإن حصل الظن به أوجبناه ، والا فلا ، لأن القضاء إنما يجب بأمر جديد ، هذا في العبادات .

وأما في المعاملات فلا يحل له باطاً وطه المسكوحة للتيقن على خلاف مذهب أهل الحق ، ولا التصرف في المال المأخوذ من المضمون عنه لو اقتضت التيقن أحده ، ولا تزويج الخامسة لو طلق الرابعة على مقتضى مذهب أهل الحلاف دون المذهب الحق ، و [في] الباب وجود نص بخصوصه في فعل مخصوص فحيث وجد ثبت الحكم الاول ، وحيث انتفى انتفى .

وربما قيل بعدم الفرق بين المقامين في كون المأني به شرعاً مجزئاً على كل تقدير ، وهو مردود .

لنا ان الشارع كنف بالمباداة على وجه مخصوص ورقب الأثر في المقالة لوقوعها على وجه مخصوص ، فلا يثبت الاجزاء والصحة بمعنى ترتب الأثر من دونها وهو ظاهر .

والأذن في التنية من جهة الاطلاق لا يقتضي أريد من اظهار الموافقة ، أما كون المأني به هو المكلف به أو المعاملة المعتبرة عند أهل البيت عليهم السلام فأمرزائد على ذلك ، لا يدل عليه الأذن في التنية من جهة الاطلاق بإحدى الدلالات

ثم نقول : يلزم القائل بعدم الفرق بين المقامين صحة الصلاة الى غير القلة ، سواء كان الى محض اليمن والشمال أو الى دير القلة للتنية وفي جلد الكلب كذلك ، ومع الاحلال بالموالاة كما سبق ، وحوازي وطه الحليفة بتركهم ، وتزوج الخامسة بإيقاع الطلاق عندهم لضرورة التنية ، وأخذ المال من المصموم لأجلها والتصرف فيه . ويلزمه أيضاً عدم وجوب الاعادة وان بقي الوقت في المباداة ، لكون المأني به عنده شرعياً مجزئاً . ويلزمه أيضاً عدم اشتراط المدوحة في المقام الثاني كالأول . وجميع اللوازم باطلة .

وقد دزع في التستر بجلد الكلب وادعى أن المكلف اذا لم يتمكن من برعه لأجل النية وضاق الوقت وصلى فيه تكون الصلاة صحيحة مجزئة ، واحتج عليه مع التنية بأن التستر ليس شرطاً في الصلاة مطلقاً بل في الجملة ، وبالإجماع على الصحة والاجزاء في ذلك .

و لجواب : ان التستر في الثوب المعين في موضعه شرط في الصلاة بالإجماع ، الأمر الدال على الوجوب في قوله تعالى : « وحدثوا زينكم »^١ ، وغيره مما هو كثير ، وقد جوز الشارع الصلاة بغير ساتر وفي الثوب المشجس ، وفي الحرير للرجل في مواضع مخصوصة ، فذلك لم يكن التستر شرطاً مطلقاً . نعم لا يجوز

تعدى هذه المراضع ونحوها، مما هو مستفاد من النصوص، لأن العام إذا خصص كان حجة في ما بقي، وكذا المطلق إذا قيد.

وأما دعوى الاجماع فتوقف على اثباته باستقراء فتاوى الفقهاء في هذه المسألة، وكونها على وفق ما يدعيه، وأنى له بذلك.

وربما يقال: انه يحتاج بعبارة صحيحة في المقنة المشهورة في الصلاة المعروفة بالألفية وهي: وكذا باقي الشروط فصيح القضاء في فائدها، لا فاقد الطهارة.

وجوابه: انه هذه العبارة لو كانت حجة يعول عليها لم تدل على مطلوبه، لأن جلد الكلب من مواسع الصلاة، والعبارة انما تدل على الجوار من دون الشرط، ولا دلالة له على السبع بوجه من الوجوه. وقد ورد في مرسل ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام: «لا تصل في شيء من جلد البتة»، ولا ينسج». وقد نفرد في الأصول أن النهي في العبادة يدل على الفساد، وهو دال على المراد في محل النزاع، كاف لمن كان له ملاحظة الانصاف.

(٩)

رسالة في ملاقي الشبهة المحصورة



بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة على محمد وآله الطاهرين .

هذا تحقيق لمسألة شرعية اتفق خفاؤها ، فطلب من لابسع مخالفته الى هذا الضعيف املاء شيء في كشفها ، فكتب هذه الأسطر مستعاضاً بالله ومتوكلاً عليه .

وتحرير المسألة: ان الشيء اذا تجسس بعضه وكان محصوراً كالثوب والقطعة من الأرض ، واشبه لا يعلم موضع الجاسة أي جزءه هو من أجزائه ، فلا ريب أن المجموع قد تكافأ فيه - باعتبار كل جزء من أجزائه - احتمال طهارته و نجاسته ، واعتدل هذان الاحتمالان ، بحيث لم يبق لشيء من تلك الأجزاء رجحان أحدهما الاحتمالين على الآخر ، وذلك نقل عن حكم الطهارة الذي كان قبل ذلك لامباله سواء كان حكم الطهارة مستنداً الى الأصل أو غيره .

وحينئذ فكلمة بشرط فيه الطهارة لا يجوز الاكتفاء بأحدهما فيه ، فلو لبس أحد الثوبين وصلى لم يجزئه ، لقوات الشرط . وكذا لو جعل مسجده جزءاً من تلك الأرض المشتبهة ، لمثل ما قلناه لكن لو لاقى أحدهما شيء معلوم الطهارة فما

الذي يكون حكمه شرعاً من طهارة وغيرها ؟

الذي يقتضيه طاهر المذهب، ويدل عليه الدليل بقاؤه على طهارته من غير أن يتغير حكمه الذي كان عليه قبل الملاقاة ولا يعرف للأصحاب كلاماً صريحاً في ذلك إلا ما ذكره العلامة في النهاية ، فإنه استشكل الحكم في ذلك ^(١).

وفي المتن ذكر شيئاً في باب الآنية المشتبهة ^(٢)، قد يتخيل أنه مما نحن فيه وسنذكر تحقيقه في ما بعد انشاء الله تعالى .

يدل على ما ذكرناه وجوه :

الأول : التمسك بأصالة الرأية المقتضي لعدم ثبوت التكليف لوجوب اجتنابه لعدم الدليل الدافئ عن حكم الأصل ، فيجب التمسك به الى أن يثبت ما ينافيه .

الثاني : استصحاب الحال الذي كان قبل الملاقاة ، فإن الأصل بقاؤه الى أن يتحقق ما ينافيه ، واستصحاب الحال حجة كما تقرر في الأصول ، ومن ادعى ما ينافي من الكتاب والسنة أو الاجماع فعليه البيان .

الثالث : انتفاء المقتضي لوجوب الاجتناب ، فينفي الحكم .

أما الأولى ، لأن المقتضي لوجوب الاجتناب في محل النزاع : أما الحكم بنجاسته ، أو اشتباهه بالجنس الأول متلف قطعاً ، لأن النجاسة حكم شرعي ما طهرها ظاهر الحال ، لا ما في نفس الأمر . وحيث لم تتحقق ملاقاته للجنس لم يتحقق الراجع لطهارته المتطوع بها قبل ذلك ، فتحقق انتفاء الحكم بالنجاسة .

وأما اشتباهه بالجنس ، لأن الاشتباه به عبارة عن وقوع اللبس في تعيين الشيء المقطوع بنجاسته من الشبين أو الأشياء ، لانتهاء العلم بعينه مبهماً وتطرق الاحتمال الى كون كل واحد منهما هو النجس كما يتطرق الى الآخر ، ومعلوم

(١) نهاية الأحكام : ١ : ٢٤٩ .

(٢) منتهى المطلب : ١ : ٢٠ .

انتفاء هذا المعنى عن محل النزاع .

وإذا انتهى كل من الأمرين للدين انحصار المفتضي لوجوب الاجتناب فيهما وجب الحكم بانتفاء وجوب الاجتناب، والالم يكن المفتضي مقتضياً ، هذا خلفه .
الرابع : ان عدم بقاء المنازع على طهارته لو ثبت فانما يكون ثبوته لاحتمال ملاقاته للنجس ، للاتفاق على انتفاء غيره مما يكون صالحاً للعة . وأما احتمال ملاقاته للنجس فانه بمجرد لايزيل حكم الاصل الموضوع به ، فان الشك الطاريء لايزيل اليقين السابق قطعاً .

وعند التحقيق طيس هناك ما يتخيل مضافاته الامجرد احتمال ملاقاته للنجس المنهي بأصالة العلم ، وبأن احتمال ملاقاته للنجس معارض باحتمال كون الملاقي هو الطاهر فيكفان ويرجع الى أصل الطهارة المعلوم قبل ذلك ، كما هو مقرر في باب الترجيح في الأصول .

الخامس : ان من صور النزاع ما لو كان الملاقي لأحد الشئين مساه معلوم الطهارة ، وعلى القول بارتفاع الحكم بطهارته يجب الحكم بالنيم مع وجوده والثاني باطل ، لقوله تعالى : « ولم تجدوا ماء فتيمموا » ^(١) شرط لجواز التيمم فقد ساء ، الا ما أخرج الدليل ، فيبقى محل النزاع داخل ، لعدم الدليل الدال على اخراجه المفتضي للتخصيص من كتاب أو سنة أو إجماع . فان المحصر في الكتاب منحصر في الأمور المذكورة ، ومن ادعى مخصصاً وجب عليه البيان .

وأما بيان الملازمة مظاهر ، لأن شرط جواز الوضوء والغسل كون الماء محكوماً بطهارته شرعاً ، وعلى ما يدعيه الخصم من ارتفاع الطهارة ينتمي الشرط . وإذا كان الحكم في الماء مع الملازمة المذكورة الطهارة ، فكذلك غيره ، لعدم الفاضل . وفي معنى الآية المذكورة جميع العمومات والاطلاقات الواردة في السنة بالأمر

بالطهارة وإزالة نجاسة مطلقاً ، فكون كلها بعصومها أو باطلاقها دليلاً على ما ذهبنا إليه . والعام والمطلق من الدلائل التي لا راد لها إلا أن ينحصر ما يخص العام أو يقيّد المطلق ، ومعلوم أنه ، في محل النزاع ، إلا ما يحظر في الأوهام على خواطر من لم تعرض نفسه لمعرفة طرق الاستدلال الفقهية ، فتراها يحبط خبط عشواء في الليلة الظلماء ، لا يتميز عنده غث ما في يدين من سمينة .

إذا عرفت ذلك فأقصى ما يمكن أن يحتج به من يتزاع في هذا الباب أمران :
 الأول : أن المحل الملاقي لأحد الشبثين مقطوع بنجاسة أحدهما من هير تعيين لا يبقى على طهارته ، لملاقته ما ألحقه الشارع بالجنس في حكمه ، وإذا انقضى الحكم بالطهارة ثبت إما النجيس أو المساواة للجنس في حكمه ، وهو المدعى .
 الثاني : أن كلا من الشبثين المشتبهين ثبت له الحكم بالاشتاء قطعاً ، فوجب اجتنابه لذلك ، ومتى ثبت ذلك لزم في الملاقي له مثله وحقية المقدم ظاهرة .

بيان الملازمة : أن ملاقة أحد الشبثين للأخر برطوبة تقضي المساواة في الحكم بربوالة الطهارة وثبوت النجاسة والاشتاء ، ونحو المساواة في موضع النزاع يقضي رول الحكم بالطهارة ، وهو المدعى . على أن العلامة في المسألة قال ما صورته :

الرابع : لو استعمل الأثنين وأحدهما نجس مشتبّه ، وصلى لم تصح صلاته ولم يرتفع حدثه ، سواء قدم الطهارتين ، أو صلى بكل واحدة صلاة ، لأنه ما يجب اجتنابه فكان كالنجس . وكذا لو استعمل أحدهما وصلى به لم تصح صلاته ، ووجب عليه غسل ما أصابه المشتبه بماء متيقن الطهارة كالنجس ، وهو أحد وجهي العبارة ، وفي الآخر لا يجب غسله ، لأن المحل طاهر يقين بلا يروى يشك النجاسة ^(١) .

(١) انظر : المتن ١ : ٨١ ، الشرح الكبير ١ : ٨١ .

والجواب : لا فرق في المسح بين ثبوت النجاسة وشكها هنا ، بخلاف غيره ^(١) . هذا آخر كلامه .

والجواب عن الأمر الأول : ان المشبه بالنجس ليس ملحقاً بالنجس في نجاسته قطعاً ، ولا في القطع بتنجس الملاقي له أيضاً ، لانقضاء العلم بنجاسته ، فان نجاسته بعينه أمر محتمل ، وان كان نجاسة أحدهما مطلقاً بها ، وانما المتحقق لحاقه له به هو وجوب اجتنابه في الأمر المشروط بالطهارة ، لكثرة الطهارة والنجاسة به .

والحاصل أن نقول في الجواب : ان أريد أن المشتبه بالنجس قد الحقه الشارع به في جميع أحكامه فهو باطل . وان أريد الحاقه به في تنجيس ما يلاقيه ، أو في وجوب اجتنابه ما يلاقيه فهو ممنوع ، ولا يلزم من ثبوت المسح ثبوته في ما يلاقيه . والجواب عن الثاني : ان لا سلم أن علامة أحد المشبهين للأحرير طهارة تفتضي المساواة بينهما في الحكم مطلقاً ، وانما ثبت انقاضي بهما إذا كان المحل الملاقي معلوم النجاسة فيتساويان فيها .

أما وصف الاشتباه فقد عرفت انه إنما يثبت إذا كان احتمال النجاسة مكاناً لاحتمال الطهارة وباقلاً عن حكم الأصل ، وذلك إنما يكون إذا قطع بنجاسة أحدهما ولم يتعين . وهذا المعنى معلوم الانباء عن محل النزاع ، فانه إنما وقع الشك في كون الملاقي له هو الطاهر فيبقى على أصله ، أو النجس فيخرج عنه إلى النجاسة استسلاف بغير الطهارة الحاصل قبل تدافع الاحتمالين . ومع تقدم اليقين المذكور يتخلل حصول الشك

وجملة القول في الأمرين : المستدل يرجع إلى أن المشتبه بالنجس إذا لاقاه جسم آخر برطوبة أفاده حكم الاشتباه ، وهذا مجرد دعوى لا دليل عليه ، والمنع مثنووجه إليه ما بلغ وجهه .

وسنده ان معنى الاشتاء لا يمكن نفعه في المعمل الملاقي ، لما يتا من أن شرطه تكافؤ الاحتمالين على وجه يكون احتمال النجاسة باقلا عن حكم الأصل بالقطع بوقوع النجاسة في الشئين اللذين هذا أحدهما كما عرفت ، والشرط متفق هاهنا بمعنى الاشياء ، وهذا بحمد الله واضح عند من له أدنى بصيرة .

وأما ما ذكره شيخ العلامة في المنتهى ، فان كان المحجة مجرد ذكره فهو من الطائف ، لأن العاجز عن الدليل شأنه أن يشكك بما ليس بدليل .

وان كان المحجة في دليله ، فأنت اذا نظرت الى دليله في قوله : وكذا لو استعمل أحدهما وصلى به لم تصح صلاته ووجب عليه غسل ما أصابه المشبه بماء متيقن الطهارة كالجس^(١) . فان هذا في قوة ما ذكره أولا في المسألة التي قبل هذه من قوله : لأنه ما يجب اجتنابه فكان كالجس^(٢) .

فانه ان أراد بهذا التشبيه القياس ، بأن يكون المرح هو المشبه ، والأصل هو الجس ، والجامع الذي هو المشترك وجوب الاجتناب ، والحكم هو وجوب غسل ما أصابه ، رددها أولا : بأنه قياس ، وبعد تسليم قوله بمنع تعطيل الحكم في الأصل بما ادعى عليه ، ومنع وجود الملة بعينها في الفرع ، لأن الموجود فيه ليس هو مطلق وجوب الاجتناب ، بل وجوب الاجتناب في الأمر المشروط بالطهارة ، فلا يصلي في الثوب المشبه ، ولا يسجد على الأرض المشبهة .

وان أراد به بأن الشارع ساوى بين الشبه والجس ، فلا صحة فيه ، لأن المساواة لا تقتضي العموم كما هو مبين في الأصول ، وبعض الوجوه لا تقيد ، إذ تكفي حيثئذ المساواة في حكم من الأحكام ، ولا ينمن ما ذكره .

وان كان المراد الاستيناس لذلك بقوله رحمه الله ، فناهيك به جلالة وعظما ،

(١) انتهى المطلب ١ : ٣٠٠ .

(٢) انتهى المطلب ١ : ٣٠٠ .

الآن أنظار العقلاء والعلماء تزيد وتنقص، فقد تجد أحمل القول يتمسك بأضعف ما يتمسك به ضعفاء القول، لينصح أن الجميع في مقام النفس والحاجة، فكيف يمكن الركون إلى كلام أحد لمن يرغم به مستضيء بؤر بصيرته من دون أن يعلم خلو ذلك من مرة.

على أن لنا أن نجعل لكلامه محرجاً، وهو أن الماء الذي في الأياض الممتلئة نجسهما بالطاهر هما^(١) اعط من غيرهما في نظر الشارع، حيث أمر بارتئهما، وبين أنهما باستحقاقهما للاراقة بمنزلة المراق، فإن ذلك يشعر بسد الباب في مباشرة شيء منهما.

أولاً الماء لرقته أجزاء قائمة للتعرق ولشيوخ، فوجوده للمكلف مباشرة لحاجز دخوله في الصلاة وهو معه وقد عرفت ثبوت المنع من ذلك. وهذا بخلاف الثوب الذي يلاقيه محل طاهر برطوبة طاهرة، فإن الممتلئ بحاله ما لم تنصل منه أجزاء أصلاً ورأساً.

ولا يبعد أن يكون قوله رحمه الله آخر في الجواب: لا فرق بين الطهارة أو شكها ما بخلاف غيره، إشارة إلى ما قلناه. وإذا أمكن حمل كلام مثله على المعنى القديم، من خبر احتياج إلى المنول من الطاهر تعين المصير إليه، بل إذا احتل كلامه أمرين منقطع احتجاج من جملة حجة له، والله المرشد والهادي إلى صوب الصواب.



(١٠)

رسالة في العصور العنبي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أطلق المتأخرون من أصحابنا أن العصير المعني اذا غلى بالنار أو بالشمس يصير نجساً ، ولا يطهر حتى يذهب ثلثاه واعتبر بعضهم في طهارته أحد الأمرين : اما ذهاب ثلثيه ، أو صبرورته دساً ، وهو صحيح . فإن المظهر حيث هو صبرورته حقيقة حقيقة اخرى غير الاولى ، اقتضت أن يطلق عليه اسم آخر .

ومنى حكم بطهره حكم بطهر آلات طبخه ، وأيدي مرأوليه وثيابهم ، وهما للمثقة ومخلصاً من الحرج ، وقد صرح بعض الأصحاب بذلك .

وكذا صرحوا بطهارة اناه الخمر اذا اظلم غلا ، وكذا بدن نارح البثروثابه والدلووالرشاء وحافات البثر وجواسها والسرفيه انه لو لا ذلك لكان المحكم بطهارة هذه الصور اما متعذراً ، او متوقفاً على تحمل مشقة عظيمة ، وكلا الأمرين باطل.

فرعان :

[الأول] : لو أصاب العصير المعني بعد غليانه شيئاً نجسه ، فلو حلف بالنار أو الشمس بحيث ذهب ثلثاه فالظاهر الحكم بطهره ، لا محالة لوجود المقتضى ، وهو ذهاب الثلثين ، فانه مطهر اجماعاً ، وانتفاء المانع إذ ليس الا كون النقص

لاعلى وجه الطبخ ، وهو لا يصلح للمانية، للأصل، ولأن نقص الثلبين علة لطهره،
فيجب أن لا يتخلف عنه الملول حيث وجد

فان الفصد الى الطبخ غير شرط قطعاً ، حتى لو لوقد موقد ناراً بقرب العصير
العني وهو لا يعلم به فعلى بحيث صار نجساً ، ثم نقص فذهب ثلثاه ، طهر قطعاً .
ومتى لم يكن الفصد الى الطبخ شرطاً تبين الحكم بطهره بالنقص المذكور .

الثاني : ما يعمل من العصير العني بعد علياه في البلاد الشامية وغيرها يعرف
بين عانتهم بالمليس، ربما توهم بعض الناس نجاسته ، وعدم حل أكله وبيعته بعد أن
مضى عليه عصر طويلة لا بعده فقهاء تلك الأعصر نجساً ، ولا يهون على أكله ولا
بيعه .

وكان هؤلاء توهموا كونه بعد تجييه واحتلاطه بالأجروء الباقية التي بها يصير
حلاً قد سد باب طهارته .

وهذا عطف فاحش ، وتصرف في الدين فسح ، مستند الى ضعف وتصور عن
الاستدلال ، فان المقضي لطهارته وهو نقص الثلبين موجود وتخيّل أن احتلاطه
بأجسام أخرى وهو نجس يسع من طهره بالنقص ، انتجسها به باطل ، فان الدليل
الذال على طهره بالنقص المذكور مطلق، فيثبت الحكم في كل فرد تمسكاً بمقضي
الإطلاق ، ولأن الاعتراف بطهر العصير النجس بالنقص المذكور .

فان قيل : قد خرج العصير في محل الزاع عن كونه عصيراً مع نجاسته
ليستصحب حكم النجاسة .

قلنا : نسمع الخروج المقضي لصيرورته ماهية أخرى ، ولو سلم لزوم القول
بطهره من وجه آخر ، وهو الاستحانة ، فكان كما لو انقلب خلا .

والعجب تأثير هذا الوهم الفاسد في نظر هذا المشعل ، وحملته عن اتاء الخمر

لو طرح فيه أجسام طاهرة فانقلب لم يكن مانعة من طهره بالانقلاب ، فلو كان خلط
الاشياء المذكورة في محل الراح مانعاً من الطهارة بالنقص لوجب أن يكون طرح
الأجسام مانعاً من طهارة الخمر بالانقلاب ، لاشتراكهما في المقتضي ، وهو معلوم
البطلان .



(١١)

رسالة في الحيض



بسم الله الرحمن الرحيم

الحبض : هو الدم الأسود أو الأحمر الحار العيط الغليظ المتس، الذي يخرج بدفع وحرقة من الأيسر غالباً ، إذا بلغت المرأة تسع سنين كاملة هلالية ، ولم تلغ سن اليأس وهو سنون سنة ان كانت قرشية أو بطنية ، والا فخمسون كاملة .

وينادها في كل شهر هلالية مرة غالباً ، وأقله ثلاثة أيام وثلاث ليلي متوالية ولا يكفي كونها في جملة عشرة ، ولو قصر عنها فليس بحبض . وأكثره عشرة أيام . وأقل الطهر بين الحبضين عشرة أيام ، وكذا بين النفاس والحبض ولا حد لأكثره وما بين الثلاثة والعشرة بحسب العادة المستتدة الى قرب المزاج من الحرارة وبعدة عنها .

وتستقر العادة هتداً ووقتاً برؤية الدم في شهرين هلاليين مرتين متواليتين متعقبين هتداً ووقتاً ، وربما استقر العدد خاصة ، كما لو رأت ثلاثة أول الشهر ، ثم ثلاثة في آخره ، أو الوقت خاصة كما لو رأت أول الشهر أربعة ، ثم رأت أول الآخر مثله ولم ينقطع الا في اليوم الخامس .

ومنى رأت ذات العادة المستقرة الدم في زمان عاديها تحبضت ، بخلاف ما لو

رأته في هير العادة، إلا أن يتأخر عنها، فإن أرجح الاحتمالين الحكم بكونه حبصاً نظراً إلى أن العادة تفتضي الحبض، فإذا تأخر عن زمانها كان ذلك أدخل في كونه حبصاً

ومثله ما لو لم يكن لها وقت معلوم، فإنها تترى ثلاثاً أيام حتى يستقر الحبض فتعمل فيها أعمال المستحاضة .

فروع :

لو استقرت العادة وقتاً، بأن رأت أول الشهر وانقطع على الخامس، ثم رأت في الشهر الذي بعده اليوم الثاني وانقطع كالاول، فإنها ذات عادة وقتاً لا عدداً إلا أنها لا تجلس لرؤية الدم، بل في اليوم الثاني على وجه قريب .

وكذا المبتدئة : وهي التي لم يستقر لها عادة أصلاً .

والمضطربة : وهي التي نسبت عاداتها كذلك ان نسبت العدد والوقت، أو الوقت خاصة ولو نسبت العدد خاصة فالزمان الذي تحقق الحبض به يلزمها حكمه بمجرد رؤيته فيه، دون ما عدها إلى ثلاثة أيام .

وكل دم يمكن أن يكون حبصاً فهو حبض اتفاقاً، والمراد به : الدم الذي استجمع شرائط الحبض ولم يوجد ما ينافي بكونه حبصاً سابقاً أو لاحقاً، فمبنى حكم بالحبض وانقطع على المثرة فمما دون فالكل حبض، سواء كانت المرأة ذات عادة أو لا .

وان عبرها : فإن كانت ذات عادة مستقرة فحبضها زمان عاداتها، والزائد استحاضة . وان تركت في غير زمان العادة صوماً أو صلاة واجبتين قصتهما .

وان لم تكن ذات عادة : فإن كان لها تمييز حملت به، ويشترط فيه أمور :

أحدها : اختلاف صفات الدم بحيث يكون بعضه أقرب إلى كونه حبصاً .

الثاني : أن يكون ما شابه دم الحبض لا ينقص عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة .

الثالث : أن لا ينقص ما شابه دم الاستحاضة من أقل الطهر على أقرب أقولين واعتبار هذا في الشهر الثاني مع استمرار الدم ظاهر لها مع تجدد طروءه ، وفيه اشكال ينشأ من سبق الحكم بالحيض ، وظاهر قوله عليه السلام : « دم الحيض أسود يعرف »^(١) ، فمتى اجتمعت شروط التمييز حكمت بأن ما اشبه دم الحيض حيض ، وما عداه استحاضة ، ومع عدمه فالمبتدأة ترجع الى عادة نسائها ، والمراد بهن : الاقارب من قبل الأبوين أو أحدهما ، فتحيض بقدر عاداتهن .

وهل يشترط كونهن من بلدها ؟ اشترطه في الذكرى^(٢) . والمعهوم منه البلد الذي نشأت فيه ، للتعليل بأن للبلدان أثراً بيناً في تخالف الأمزجة . وفيه نظر ، لخلو الرواية الواردة بذلك منه .

ولو اختلفت عاداتهن رجعت الى الأغلب ، ومع انتدائه ترجع الى عادة القرانها على المشهور بين الأصحاب . والمراد بهن : من يقرب سنهن من سنها .

واعتبر في الذكرى اتحاد البلد^(٣) ، وللمطرق فيه مجال ، فان اختلفت فاعتاد الأغلب محتمل ، ومع انتدائه ترجع الى الروايات ، فتحيض ستة أيام ، أو تسعة ، أو ثلاثة من شهر وعشرة من آخر .

والمصطربة ترجع الى الروايات مع عدم التمييز دون النساء والأمران ان نسبت العدد والوقت معاً . ولو نسبت الوقت خاصة تحبضت بالعدد الذي ذكرته ولا اعتبار للتمييز لو عارض .

ولو ذكرت الوقت خاصة فالمذكور وما يسيل منه حيض يقين ، فان ذكرت الأول خاصة فهو حيض الى ثلاثة أيام ، وان ذكرت الآخر خاصة فهو بهاية الثلاثة

(١) انظر التهذيب ١ : ١٥١ باب حكم الحيض والاستحاضة والناس .

(٢) الذكرى : ٣١ .

(٣) الذكرى : ٣١ .

وان ذكرت اليوم المتوسط فمعه يوم قبله ويوم بعده ، ولو ذكرت يوماً في الجملة فهو الحيض .

ثم نقول في الصورة الأولى : ان طابق هروض الدم أول الحيض الذي ذكرته فبعد الثالث يحتمل أن تجتمع بين أعمال المستحاضة وتروك الحائض وأعمال منقطعة الحيض ، بأن تفعل لاحتمال الانقطاع عند كل صلاة الى العاشر ان لم يحصل لها بالتميز عدد يطابق مذكرته .

وان لم يطابق هروض الدم أول الحيض لما قبله يتبين بالنجاء انه استحاضة قطعاً ، وما بعده الى العاشر فيه ما سبق .

وفي الصورة الثانية يحكم لها بالحيض من حين رؤيته الى أن يبلغ الاحير الذي ذكرته ، ثم هي مستحاضة .

وفي الصورة الثالثة يحتمل في ما قبل اليوم الذي حكم لها فيه بالحيض أن تكون حائضاً وأد تكون مستحاضة ، فتجتمع بين تكليهما وكذا في ما بعد الثالث الى العاشر ، ونضم الى ذلك المسل عند كل صلاة ، لاحتمال الانقطاع .

وفي الصورة الرابعة يحتمل في ما قبل اليوم الذي ذكرته أن تكون حائضاً من حين رؤية الدم وأن تكون مستحاضة ، فتجتمع بين تكليهما اليه ، وكذا في ما بعده الى عاشره ، وتفصل لاجتماع الانقطاع بعده عند كل صلاة ان كمل به مع ما قبله ثلاثة ، والافن حين استكمالها .

هذا كله اذا كان الوقت الذي علمته واقعاً في المدة التي رأت الدم فيها بحيث يحتمل ما قلناه ، والا اعتبرت حال الصورة الواقعة والحقت بها أحكامها فلو انها ذكرت آخره مثلاً ، ورأت الدم قبله بيوم فقط فقد تأخرت عادتها ، فالعمل بمذكرته غير ممكن ، بل تنحيض بثلاثة أيام ، ثم هي كالتي لم تذكر شيئاً على الأقرب .

وجميع ما سبق من الجمع بين الكلبيين أو التكليفات مبني على وجوب

أخذها بمجامع الاحتياط ، وأصح ذلك رجوعها الى الروايات فتضم الى ما علمته بقية احداها .

وهذا الذي ذكر جميعه انما هو في الشهر الاول ، فأما اذا استمر الدم الى الشهر الثاني فان أحكامه تتبين باستيناء أحكام المستحاضات .
والأقسام ثمانية ، لأن المبتدئة اما أن يكون لها تمييز أولاً ، وكذا المعتادة والمضطربة بأنسابها الثلاثة :

القسم الاول :

المبتدئة التي لها تمييز وفرضها الرجوع اليه ، اذا اجتمعت شرائطه التي ذكرناها سابقاً ، وقد علم منها أن بعض الدم لا بد أن يكون أقرب الى كونه حياً من البعض الآخر ، بأن توجد فيه من الصفات ما يكون به أقوى من الآخر .
فمن ذلك اللون فالأسود قوي بالنسبة الى الأحمر ، والأحمر قوي بالنسبة الى الأشقر ، والأشقر قوي بالنسبة الى الأصفر والأكثر .

ومنه الرائحة ، فالمتن قوي بالاضافة الى ما ليس كذلك .

ومنه الثخانة ، فالثخين قوي بالنسبة الى الرقيق .

ولا يشترط اجتماع جميع الصفات ، بل تكفي واحدة منها في كونه قوياً اذا خلا الآخر عن الجميع ومثله ما لو كان في أحدهما صفتان وفي الآخر صفة واحدة فان ذا الصفتين أقوى ولو كان في كل منهما صفة واحدة احتل الحكم بأن السابق أقوى ، كما في أول الدم الحادث في زمان أحكمه واحتل عدم التمييز .

القسم الثاني :

المبتدئة التي لا تمييز لها ، وفرضها الرجوع الى نساها ثم أقرانها ، ثم الروايات . وقد سبق تحقيق ذلك ، ولا يخفى انها من وقت حدوث الدم تترك الصلاة والصوم الى العاشر ، فإذا عبر العشرة ولزمها الرجوع الى بعضها فقت ما تركته في

البعض الآخر من صلاة وصوم، لظهور كونها طاهراً فيه. ومتى رجعت إلى الروايات فتخبرت عدداً منها تخبرت في تحصيله بأول الشهر. وينبغي أن يكون هذا مع الاستمرار في أول طروءه، فإن الحكم بالحيض أول حدوث الدم أقوى.

القسم الثالث :

المعتادة عادة مضبوطة ولها تمييز، فإن طابق تمييزها العادة مع استمرار الدم فالعادة هي الحيض خاصة، وإن عارضها فهي ترجيح العادة على التمييز لقولان، أصحهما ترجيح العادة.

ولو اجتمع التمييز مع العادة من غير تعارض، كما لو كانت عاداتها خمسة أول الشهر فرأتها بصعة الحيض، ثم رأت عشرة بصعة الاستحاضة، ثم خمسة أخرى بصعة الحيض، فالخمس الأولى حيض بحكم العادة، وكذا الخمسة الثانية بحكم التمييز.

القسم الرابع :

ذات العادة المضبوطة ولا تمييز لها، وحكمها المرجوع إلى عاداتها، فيحكم بكونها الحيض دون ما عداها. ولو تركت العادة كما لو كان الدم يأتيها أول الشهر خمسة مثلاً، ثم ينقطع عشرة، ثم يأتيها خمسة، ثم تستقر عاداتها وقتاً وعدداً لا يتكرر الرؤية كذلك في شهرين، فإذا استقرت كذلك حصل الاستمرار.

(١٢)

رسالة في حكم الحائض والنفساء



بسم الله

الحائض والنفساء اذا طهرتا قبل الفجر بمقدار رمان الفسل ، هل يجب عليهما
الفسل للصوم ويفسد بدونه كالجنب أم لا ؟ صرح العلامة في المنهى والمختلف
بأنه كذلك ، ونقله عن ابن أبي عقيل بعد أن قال : انه لم يجد للأصحاب في ذلك
نصاً صريحاً ^(١) ، وهو مخار الدروس ^(٢) ، وهو الأصح لوجوه :

الأول : ان الحيض والنفساء مانعان من الصوم اجمالاً ، فيستصحب حكم المنع
الى أن يحصل المنافي له شرعاً ، وهو متف قبل الفسل ، لعدم الدليل الدال على
ذلك .

فإن قيل : المنافي هو عموم الأوامر بالصوم خرج من ذلك ما أخرجه الدليل
فيبقى الباقي على أصله ، وليس موضع النزاع ما أخرجه الدليل اتفاقاً .

قلا : الحائض والنفساء قد خرجت من عموم الأوامر بالصوم بالنسبة والاجماع
المقتضين للتخصيص ، فلا يبقى الأوامر المذكورة عموم ، وأيضاً فإن عموم الأوامر
يقتضي زوال مانعة المانع شرعاً فيتوقف على حصول المزيل وهو الفسل ، فيبقى
الحكم على ما كان .

(١) انتهى ١ : ١١٢ ، المختلف : ٣٧ .

(٢) الدروس : ٧ .

الثاني : ان الصوم من الحائض والنفساء غير صحيح ، والوصعان ثابتان بعد النقاء ، اما نقرر من أن المشتق يصدق وان انقضى أصله، خرج من ذلك ما أخرجه الدليل ، وهو ما اذا قلنا الطهارة ، للاجماع عليه ، فيبقى على الأصل .

الثالث : ان المستحاضة الكثيرة الدم لا يصح صومها بدون الغسل ، وهي أحق حدثاً منهما ، فكأن لا يصح صومها بدونها أولى ، وبمفهوم الموافقة حجة انقائاً .

الرابع: ان القول بصحة الصوم من دون الغسل يتوقف على وجود المصحح وهو وجود الموافق ، حذوا من مخالفة الاجماع ، وليس موجود .
فان قل : قد قل به العلامة في النهاية (١)، وبإليك به .

قل : النهاية قل المختلف عند رجوع عنه ، فلا بعد قولاً . وبتقدير عدم العلم بتدعيمها دلجها له يكتفية لحال كافية لوجوب التناقض ، والتمسك بما حلائل المعارض .
فان قيل : قول النهاية لا بد له من مصحح فهو كاف .

قلنا : جاز أن يكون المصحح عدم انتقاد الاجماع حيثئذ ، لكون تمام أهل العصر لم يطعنوا ثم اطفوا فانقضى المصحح

(١٣)

رسالة في صلاة وصوم المسافرين



بسم الله والحمد لله

اشتهر على السنة بعض الطلبة أن من لا يعرف جميع ما يجب عليه لا يسوغ له القصر في سفره في صوم ولا صلاة، وهذا الكلام مع فساد إذا أخذ على إطلاقه في غاية الفج والشاعة .

أما أولاً :

فلأن ذلك لم يسمع في شيء من الأحبار، ولا في كلام أحد من علماء الأصناف على تكرار الأصناف ، بل المسموع أنهم في القصر للمواظبة وغيرهم من غير فرق، ولو فرق أحدهم لاشتهر كما اشتهر غيره .

وأما ثانياً :

فلأن المنع المذكور يتطرق إلى طلبة العلم بل إلى أكارهم سيما أهل عصرنا هذا ، فإن أحداً منهم لا يكاد يجده موفياً بما يجب عليه تحصيله ، فإن المفيد لا بد أن يعرف جميع الواجبات وبأخذها حسن له أهلية الفتوى ومن له أهلية الاجتهاد ، ولا بد أن يترقى ويتوسع إلى أن يحصل جميع الواجبات الكفائية .

وهذا أمر لا يكاد يوجد ولا يتحقق، فإن أحداً لا يخلو من التقصير في التحصيل وحيث أنه يلزم المنع من القصر بالكلية ، وهو معلوم بالطلان .

وأما ثالثاً :

فلأن المنوع من القصر في سفره بالسبب المذكور يجب أن يكون ممنوعاً من جميع الواجبات ، بل ومن المستحبات والواجبات الغير المضيقية . وحيث فبحرم على عبده محالطته بنحو البيع والشراء والمحاورات العرفية والمحكيات وامثالها ، لما فيه من المعاونة على الائم والمدون . بل يحرم السلام عليه لما انه يقتضي تشاغله بالرد ، وبحرم ايضاً الوقوف مع الجماعة في الصلوات على الوجه المناهض لكمال التشاغل .

ولم نسمع من أحد من العلماء الذين عاصرناهم ، ولا من تقدم في العصر الماضية مع القوام من الجلوس في السوق ، والتشاغل بالبيع والشراء ، وغيرهما من الامور المباحة ، بل اكثر من يتولى ذلك هم القوام ورأينا يحثونهم على ملازمة المساجد لصلاة الجمعة ، وفي الوقت سعة ويشغلون بالمستحبات .

والحاصل ان السمر المذكور ان كان حراماً فالاشياء المذكورة كلها كذلك بل أولى فما المفتضي لقصر الاستنباط والتلوين على هذا الفرد .

وأما رابعاً :

فلأن هذا الحكم انما يتحقق اذا كانت المعرفة للواجبات في السفر ممكنة ، وامكن العود أو الوصول الى موضع يحصل فيه القيام بالواجب ، فلا يكون اطلاق كون الجهل مانعاً من القصر في السفر صحيحاً .

وأما خامساً :

فلأن اطلاق الصوم بالقصر لكل مسافر موجودة كثيرة لانكلا تحصر . والعموم والاطلاق انما يحصره ويقيده الدليل الشرعي ولا دليل شرعي يدل على ذلك خصوصاً ، وقرار السي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام على القصر موجود ، وقوله عليه السلام : « انما هي صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته »

خطاب لأهل عصره وعبرهم من المكلفين فكيف يسوع بعد امتثال هذه الأمور
وتراضي الصبر منه لأحد من الناس خصوصاً امتثال أهل عصرنا أن يقترح من عند
نفسه امتثال هذه الاقتراحات ، التي لو بوقش لوجدناها عبثاً عليه بأفصح شاعر ، والله
سبحانه اعلم بمقتضى الأحكام .



(١٤)

رسالة في السجود على التربة المشوية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمداً كثيراً كما هو أمه ، والصلاة والسلام على سبه محمد وآله
الطاهرين .

وبعد ، فلما شاع واشتهر أن في هذا العصر من إظهار القول بمنع المجود في
الصلاة على الثروة الشريفة الحسينية - على من شرفت بسببها إليه أفضل الصلاة
والسلام - إذا شويت بالنار .

وتماذى في ذلك عمل كثير من العامة سقائه ، وتركوا ما هو المعروف في
المذهب المتناقل بين العلماء المحققين ، عصراً بعد عصر ، وخلفاً بعد سلف ، وطقة
بعد طبقة ، من جوار المجود عليها ، والمخروج من عهد التكاليف بعمل الصلاة
على ذلك الوجه .

وطرق السمع أن جمعاً من الفضلاء يذكرون هذه المقالة وبررون على قائلها
ويودون أن لو كان في هذا الباب من الدلائل الشرعية ، والحجج الفقهية جملة
مجموعة الأطراف في مظنه ، يرجع إليها ويعول عليها ، ويستمدك الطالبون بالحق
بها ، ويحنون على من اقحم هذه اللجة وألقى نفسه في هذه المهلكة بما أودع

في مطالوبها، مما تدعى له قلوب العلماء العالمين ولا تمجده اذان السامعين المصنفين، شرعت في تحقيق الحق في ذلك على الوجه المطلوب، مستعيناً بآله سبحانه ومنوكلاً عليه، وهو حسبي ونعم الوكيل، فأقول وبالله التوفيق :

لأعرف حلالاً بين اصحابنا لآدابية رضوان الله عليهم، يل بين المسلمين، في أن التربة الشربة الحسبية صلوات الله على مشرفها، يجوز السجود عليها، سواء هويت بالآر أم لا .

أما غير اصحابنا فظاهر، لأنهم يجوزون السجود على كل شيء ظاهر . وأما اصحابنا فإنا لم نقف لأحد من المنبرين في ذلك على منع، نعم سلازل في رسالته حكّم بكرهية السجود على التربة المشوية^(١)، وسبأني انشاء الله بياك صفه .

وباقى اصحابنا اطلقوا القول بجواز السجود على الأرض واجرائها، وبعضهم اطلق القول باستحباب السجود على التربة المقدسة .

والمدّهب هو القول بالجواز لأمحالة، والقول بالمنع من المشوية خارج من مقالة علماء أهل البيت عليهم السلام، بل عما عليه جميع أهل الاسلام . وأما القول بكرهية السجود على المشوية فهو قول ضيف مرغوب عنه، والقائل به هو سلازل والمختار خلافه فيقع الكلام في مقامين :

أحدهما : في الاستدلال على الجواز، ويان فساد القول بالمنع .

والثاني : يان عدم الكراهية، وضعف القول بها .

أما الأول فلا بد في تحقيقه من مقدمة وهي : ان الدلائل الشرعية، منها العام والمطلق والاستصحاب، وما جرى مجراها ما يدل بظاهره، ولا شك في حجيتها ووجوب النمك بها . ولا فرق بينها وبين الدال على الحكم نصاً في اصل العجة

وان كان النص مقدماً عليها عند التعارض ، ولاشبهة في هذه الأحكام عند المحققين من الأصوليين ، فلا جرم متى وجد في المسألة دليل على حكم يدل بعمومه أو بإطلاقه وما جرى في مجرأهما وجب التمسك به ، ولم يجوز العدول عنه ، فان المقام انما يدل عن عمومته بخصوص ، والمطلق بمقتد .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه يدل على ما ادعياه وجوه :

أحدها : الأصل ، ووجه الاستدلال به أن الاوامر الواردة بالسجود تقتضي جوار السجود على كل شيء ، الا ما ورد المنع منه شرعاً ، وذلك لأن السجود هو موضع الجهة على الأرض ، وما جرى مجراها في تمكين الجهة عليه ، فإطلاق الأمر به طلب للمابة لا تقيد ، فيتحقق الائتال بالاثبات بها في ضمن أي فرد كان من الرادها .

ويجب التمسك بهذا الإطلاق لا محالة ، الأني ما دل الشرع على المنع من السجود عليه ، فبطل الإطلاق في محل المنع ، ويدعى ما عداه على حكمه ، كما دلت عليه القوانين الأصولية .

ولاشك انه لم يرد في الشرع نص يقتضي المنع من السجود على التربة المشوية ، فيقتضي تفيد الإطلاق في هذا المورد ، فيكون السجود عليه مجزئاً .

واذا أردت صورة الدليل بخصوصها قلت : السجود على التربة المشوية مأمور به ، وكل مأمور به فعلة محرج عن عهدة الكليف .

وبيان الأولى مما سبق ، وبيان الثانية مقرر في الأصول .

فان قلت : المعروف بين الأصوليين والمفهاء أن الأصل هو البراءة لأصلية ، ولا مجال للاستدلال به في الأمور المحتاجة الى التوافق شرعاً .

قلت : بل الأصل عندهم يقع على معان أربعة ، أحدها القاطعة الكلية الشرعية ، كما نص عليه المحقق في شرح أصول ابن الحاجب .

الثاني : الاستصحاب وهو على وجهين :

أحدهما : استصحاب الحكم المخصوص ، وببانه : ان النصوص وردت بجواز السجود على التربة الحسبية قبل أن تشوى ، فيجب استصحاب هذا الحكم بعد شيها ، لانتفاء اسانل شرعاً ، فان الاستصحاب حجة ومستعمل ما لم يرد من الشرع ناقل .

وثانيهما : استصحاب الحكم المجمع عليه الى موضع النزاع ، وببانه : ان الاجماع واقع على جواز السجود على التربة قبل ان تشوى ، فيستصحب حكمه الى موضع النزاع ، وهو ما اذا شربت ، لانتفاء الناقل شرعاً من نص أو اجماع ، والاستصحاب حجة كما قدمنا .

فان قلت : الناقل حصول الاستحالة في المشوبة المخرجة لها من كونها ارضاً . قلنا : منبني انشاء الله تعالى فساد هذه الدعوى ، وتحقيق أن ذلك من الأوهام الفاسدة الناشئة عن عدم الاحاطة بمعنى الاستحالة ، وعدم الفرق بين الشيء وما فيه ملامحة له توهم انه هو .

الثالث : الاجماع من علمائنا من جميع المسلمين على جواز السجود على التربة المتنازع بها .

وتحقيقه : انما بعد التبع الصادق لكلام الاصحاب ، الذين هم أهل الحل والعقد ، في كتبهم المحنطة بالفتاوى ، وكتب الاستدلال ، وما الفروده من الكتب لنقل الخلاف لم نجد في كلام أحد منهم تصريحاً ولا تلويحاً بالمنع من السجود على المشوبة ، ولا نقل نقل منهم عن أحد العلماء في طبقة من الطبقات ، ولا في عصر من الأعصار القول بالمنع منه ، مع تتبعهم لنقل الخلاف النادر في المسائل النادرة وتصديهم لتوجيهه أو رده ، والمتارغ فيه من الأمور الشائعة التي نعم بها البلوى ، ولا يتفك منها أكثر الناس .

وقد صرح بعض الاصحاب فيه بالكراهية ، ولو كان لأحد منهم قول بالمنع لتوفرت الدواعي على نقله لا محالة ، فإذا انتفى وجدان الخلاف في مقامه بعد التسليم الصادق كان ذلك دليلاً على العلم ، فيجب التمسك به كما إذا تمتع النقيب بمكان النص في المسألة فلم يجد شيئاً ، فإن ذلك كاف في الحكم بأن المسألة لانص فيها وإن تطرق احتمال وجوده في بعض الكتب التي لم تتفق وقوفه عليها ، فإن ذلك نادر ، واحتمال النادر لا اعتبار به بعد التسليم الصادق قطعاً .

وأيضاً فاد من ترويح هذه قول في مسألة الدليل المشروط لصحته أن يكون له سلف في القول به ، حذراً من غرق الأجماع ، إلا أن يكون من الفروع المتجددة التي لم يجر فيها للعقهاء غرض ، كما هو مقرر في الأصول ، فيمتنع القول بالمنع هاهنا ، لانتفاء قائل به في السلف ، وطاهر الجميع القول بالجواز كما حققناه .

وإن شئت سقت دليل الأجماع بوجه آخر ، وهو أن عمل السج وغيرها من التربة الحسبية على مشرفها الصلاة والسلام ، من أعصر أئمتنا عليهم السلام ، إلى عصرنا هذا ، وفي سائر الأعصر التي مرت على الناس فيما بين أذنك ، وفي كل عصر وكل قطر جمع من أكابر علماء الإمامية ومحققهم ، والغالب في علمنا أن تشوى بالشار طلباً لتصلبها وصيانتها من التفتت والامتناع ، وسهولة تطهيرها بالقليل والكثير لو عرض لها ما يوجب ذلك .

وهذا أمر شائع شهير معلوم لكل عاقل لا يكره أحد ، ولم نزل الناس في كل طبقة يسجدون عليها ويشاغلونها من فطر إلى فطر ، ولم يكر ذلك أحد ، ولم ينه عنه ناه ، ولم ينقل ناقل منع أحد منه ولا ابتكره لعله ، مع أنه مما عصت به البلوى وكثر وقوعه واشتهر بينهم قطعه .

ولو كان السجود عليه مسوئاً مه عندهم أو عند أحد منهم لنهوا عنه وانكروا على فاعله ، ليكون أطباقهم على التقرير على فعله إجماعاً منهم على الجواز ، وأقل

مراتب هذا الاجماع أن يكون اجماعاً مكتوباً، وهو حجة عند جميع من الأصوليين.
 الرابع : النصوص الدالة على السجود على الأرض ، مثل ما رواه الفصل من
 عبد الملك عن أبي عبيدة عليه السلام : «لا تسجد الا على الأرض ، أو ما انتهت الأرض ،
 الا القطن والكتان»^(١).

وقريب منه ما رواه عبد الرحمن بن أبي عبيدة عنه عليه السلام^(٢) .
 وروى هشام بن الحكم عنه عليه السلام : «السجود لا يجوز الا على الأرض ،
 أو على ما انبتت الأرض ، الا ما اكل وليس»^(٣) .
 وجه الاستدلال بها : انه عليه السلام حين للسجود الأرض ، والتربة المشوية
 أرض قطعاً ، كما أن غير المشوية أرض أوجوه :

الأول : ان التربة يصح تقسيمها اليها فيقال : التربة اما مشوية أو غير مشوية ،
 وصحة التقسيم دليل المصدق ، لأن مورد القسمة يجب صدقه على كل من القسمين
 واشتراك بينهما .

الثاني : حسن الاستفهام عن كل من الأمرين ، فيقال : اذا قال قائل : هذه
 تربة فانه يحسن أن يقال : هي تربة مشوية أو غير مشوية ؟ وحسن الاستفهام دليل
 الحقيقة .

الثالث : يتبادر الى الفهم عند اطلاق لفظ التربة الحسبية المعنى الأهم الصادق
 على المشوية وغيرها ، ومبادرة المعنى الى الفهم عند اطلاق اللفظ دليل الحقيقة .
 الرابع : ان المشوية لو خرجت عن كونها تربة ، لكان الحالف أن لا يمسن تربة

(١) الكافي ٣ : ٣٣٠ حديث ١ باب ما يسجد عليه وما يكره ، التهذيب ٢ : ٣٠٣ حديث

١٢٢٥ .

(٢) الكافي ٣ : ٣٣٢ حديث ١١ باب ما يسجد عليه وما يكره ، التهذيب ٢ : ٣٠٥

حديث ١٢٣٤ .

(٣) الفقيه ١ : ١٧٧ حديث ٨٤٠ ، التهذيب ٢ : ٢٠٢ حديث ٩٢٥ .

الحسين عليه السلام بحجاسة لا بحثت لومس المشوية بها، وهو باطل قطعاً . ولكن الحالف أن يأكل منها في موضع الجواز لا يبرأ يأكل المشوية ، وكان المسلم إليه في التربة الحسينية لا يبرأ بتسليم المشوية . وكذا الناذر أن يعطي لغيره تربة الحسين عليه السلام لا يبرأ باصطاء المشوية ، وبطلانها طاهر .

الخامس : لو حلف السيد أن لا يضرب عبده الا عند محلقته ، فأمره باحضار تربة الحسين عليه السلام فاحضر المشوية منها لم يحنث بصره ، لوجود المحالفة لو خرجت عن كونها تربة . والثاني باطل قطعاً .

وإذا صدق اسم الزم عليها وجب أن يصدق عليها اسم الأرض ، فينتقل بها حكم جواز السجود .

وما يتوهمه المضعفاء من أن الحزف والاجر ، وإن كان في الأصل من اجراء الأرض لكنهما قد خرجا بالطبخ ، لأنه قد حدث عليها اسم آخر جديد ، من الأوهام الفاسدة ، لأن مجرد حدوث الاسم لا يقتضي المباينة في كل صورة ، فإنه وإن كان يقتضيا في مثله ما إذا احرق التراب فصار رماداً ، فإن مفهوم كل من الأرض والرماد متباينان تبايناً كلياً ، لا أنه في بعض الصور لا يقتضيا كما في الحجر ، فإنه في الأصل تراب تصلب بواسطة الشمس فحدث له اسم الحجر ، ولم يخرج بذلك عن كونه أرضاً بالاتفاق ، وإنما هو صنف من اصنافها ، غاية ما في الباب أنه كان تراباً فخرج عن هذا الصنف من الأرض الى صنف آخر .

وكذا الرمل وأرض النورة والجص ، فيكون بغير الصفة والاسم هاهنا ، في قليل الاختلاف بين الماهية وصفها ، وأصل التصديق معه موجود ، فإن الماهيات أهم من صفاتها مطلقاً على ما هو معلوم

والاختلاف الحادث للحزف والآخر من هذا القبيل ، فهما صنفان من اصناف الأرض يصدق عليهما دون العكس . ومباني انشاء الله تعالى لهذا الكلام مزيد

تحقيق .

الخامس : ما رواه ابن بابويه في الفقيه عن الصادق عليه السلام : « السجود على طين قبر الحسين عليه السلام يور إلى الأرض السابعة ، ومن كانت معه مبيحة من طين قبر الحسين عليه السلام كتب مسجداً بها »^(١) .

وما رواه الشيخ عن معاوية بن عمار قال : كان لأبي عبد الله عليه السلام خريطة ديباح صغراء فيها ترية أبي عبد الله عليه السلام ، وكان إذا حضرة الصلاة صبه على سجادة ومسجد عليه ، ثم قال : السجود على ترسة أبي عبد الله عليه السلام يحرق الحبيب السبع^(٢) .

وجه الاستدلال أن الطين هاهنا لا يرد به المبل قطعاً اتفاقاً بل الجاف ، فيصدق على المشوي وغيره . وكذا التربة الواردة في الحديث الثاني ، للوجوه السابقة ، فإن تقسيمه إليهما صحيح ، يقال : الطين الجاف إما مشوي أو غيره ، ويحسن الاستفهام عن كل منهما ، وكل من صحة التفسير وحسن الاستفهام دليل الحقيقة .

وكذا باقي الوجوه ، فانه حيث كان المراد بالطين هاهنا لو حلف أن لا يمس طين قبر الحسين عليه السلام ، سجاسة يحدث لو مس بها الطين الجاف المشوي ، وذلك دليل الصدق .

وأيضاً من قوله عليه السلام : « ومن كان معه مبيحة من طين قبره عليه السلام » يدل على ذلك ، لأن « من » هي مثل هذا التركيب يناسب أن تكون تقيضية ، وحيث كان المبيحة هي الطين وإنما تتخذ غالب مشوية ، فيندرج في لفظ الحديث المشوي ، فيكون شاملاً له باطلاقة دلالاً على جواز السجود عليه .

ومما يدل على أن المراد بطين قبر الحسين عليه السلام التربة الباسية ما روي

(١) الفقيه ١ : ١٧٤ حديث ٧٢٥ .

(٢) المصباح : ٥١١ .

عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال في طين قبر الحسين عليه السلام « الشفاء من كل داء وهو الدواء الأكبر » ^(١) فانه لا يراد الا التربة مطلقاً .

وفي مرسله عنه عليه السلام : « يؤخذ طين قبر الحسين عليه السلام مس من صد القبر الى سبعين ذراعاً » ^(٢) .

وعن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام : « لانستعي شبعنا من أربع وثلاثين عرزة يهلي عليها ، وحاتم يتختم به ، وسواك به ، وصبيحة من طين قبر أبي عبد الله عليه السلام فيها ثلاث وثلاثون حبة ، مني قلبها فذكر الله كتب له بكل حبة اربعون حسنة ، واذا قلبها ساهباً بعث بها كتب له عشرون حسنة » ^(٣) .

وعن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري قال : كتبت الى العقي أسأله هل يجوز أن يسبح الرجل بطين القبر ، وهل فيه فصل ؟ فأجاب وقرأت التوقيع ومنه نسخت « فسبح به فما من شيء من التسبيح افضل منه ، ومن فضله أن المسبح ينسى التسبيح ويذكر السبحة فيكتب له ذلك الشيخ » ^(٤) .

وعن محمد بن عبد الله المذكور قال : كتبت الى العقي أسأله عن طين القبر يوضع مع الميت في قبره هل يجوز ذلك أم لا ؟ فأجاب وقرأت التوقيع ومنه نسخت : « يوضع مع الميت في قبره » الحديث ^(٥) .

وروى العلامة في التذكرة أن الصادق عليه السلام أمر بوضع شيء من تربة الحسين عليه السلام مع المرأة التي قد دفنتها لأرض مراراً بعد موتها ودفنها ، فعلم

(١) التهذيب ٧٤١ : ٦ حديث ١٤٢ .

(٢) التهذيب ٧٤٤ : ٦ حديث ١٤٤ .

(٣) التهذيب ٧٥ : ٦ حديث ١٤٧ .

(٤) التهذيب ٧٥ : ٦ حديث ١٤٨ .

(٥) التهذيب ٧٦ : ٦ حديث ١٤٩ .

ذلك واستقرت ^(١).

هذه الأحبار وما جرى مجراها يدل على أن المراد من طين قبر الحسين عليه السلام هو التربة الشريفة حين جفافها وبذل على أن السبحة يقع عليها اسم التربة واطين أيضاً . من قول لأدلى : هل يجوز أن يسبح الرجل بطين القبر ؟ وقوله عليه السلام « نصبح » إلى آخر الحديث صريح في ذلك ، فهو من الاستعمالات الشائعة .

وحينئذ فيكون اسم التربة واسم الطين من الاستعمالات الحاصلة في كلامهم عليهم السلام واقعة على التربة المشوبة ، فإنهم عليهم السلام قد اطلقوا ذلك على السبحة وهي لا تكون عائلاً إلا مشوبة ، واتحادها غير مشوبة لا يكاد يوجد إلا نادراً . فتكون هذه الاستعمالات كلها حجة على أن الطين الواقع في قوله عليه السلام : « السجود على قبر الحسين يور الأرض السابعة » صادق على التربة المشوبة .

وأما من هذا منادى من اسم التربة إلى إيهام أهل العرف ، فيكون الحديث حجة متمسكاً في حوار السجود على التربة المشوبة ، وفي ثبوت النفل فيها كثيراً . فهذه الوجوه كل واحد منها حجة كافية في التمسك ، فما ظنك بجمعها . إذا تقرر هذا فاعلم أنه لا يكاد يوجد ما يتمسك به في هذا الباب لمن توهم عدم حوار السجود على التربة المشوبة ، الاتحاجل أنها بالطح قد استحالته وخرجت عن اسم الأرض وكانت بالرماد والدخان كالحرف والاجر ، ولولا ذلك لم يحكم بكل منها بالطح لو كانا نجسين .

والدليل على استحالتهم بالطح ان صورتهما التوجه قد تغيرت ، فإنه قد حدث لهما بالطح تصلب لم يكن ، وحدث لهما لون مخصوص وكيفية لم تكن ، وخرجا عن مشابة احرار الأرض ، وحدث لهما اسم جديد .

ولاجل ذلك منع من حكم تطهيرهما بالطبخ في اليمع عليهما، نظراً الى حصول الاستحالة المذكورة. ومتى تحقق حصول الاستحالة عن كونهما ارضاً امتنع القول بجواز السجود على التربة المشوية .

هذا نهاية ما يمكن أن يوجه به كلام هذا المانع ، وهو توجيه فاسد ، وكلام رديء لا يكاد يحمل به ويرد جوابه ، والكلام عليه في «واضع :

الأول. ان الحرف والاجرا اذا كان عليهما بحسن بظاهران ، وللأصحاب في ذلك قولان ، أحدهما قول الشيخ ومن تابعه ، والمشهور عدم ، وقد حكى العلامة في المنتهى عن الشيخ لاستدلال على الطهارة بما رواه الحسن بن محبوب قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجص يوقد عليه بالمدرة وعظام الموتى ، ويجصص به المسجد ويسجد عليه ، فكتب الي بخطه : « ان الماء والبارق طهراه »^١ ولا دلالة فيها على المدعى .

أما أولاً ، لأن طهرها أن المسؤول عن طهارته هو المدرة وعظام الموتى ، وذلك لأن صريحها لسؤال عن الجص من حيث انه يوقد بالمدرة والطم فيحططان وهو يرجع الى ما قلناه ، ولانقائه ما يدل على أن الجص [تحصل] له النجاسة بهما وبغيرهما .

وحيث نقول بالموجب وبقي الراع بحاله ، فان المدرة والمطم اذا احترقا وصارا رماداً حصل فيهما الاستحالة المطهرة لا محالة . وأي دلالة في ذلك على طهارة الحرف والاجر النجسين بالطبخ ، على انه لو قدر ان المسؤول عنه الجص الذي تنجس قبل الاحتراق يتوجه على الحديث القول بالموجب ايضاً ، لصبرورته بالاحتراق رماداً ايضاً ، وليس هو من محل الراع في شيء .

(١) الكافي ٤ : ٣٣٠ حديث ٣ باب ما يسجد عليه وما يكره اتفق به ١ : ١٧٥ حديث

وأما ثانياً ، فلأن الماء المذكور في الحديث هو ما يحل به الجبس ، وحمله على ما عداه للجفاف بالشمس بعيد متلف ، وقد طعن في المنتهى بهذا الاشكال^(١) ، ونقدمه في ذلك صاحب المعتبر^(٢) وفي التذكرة حل قول الشيخ بالطهارة بأن النار قد أحالت الاجزاء الرطبة^(٣) .

وضعف هذا الاستدلال معلوم ، لورود الشئ على الكبرى .

وفي الذكرى : استدل الشيخ بأن الاجر يجري مجرى الرماد ، وليس في شيء من هذا الكلام تصريح بدعوى الاستحالة . ولا شبهة في أن ادعاها فاسد فان الاستحالة التي علم من الشارح تطهير الجبس بها في مواضع هي الاستحالة الماهية بحيث تغير ماهية اخرى ، وتغير الصورة الوهية بحيث تخرج من ذلك النوع الى نوع آخر ، ويجب لها بذلك اسم مفهوم متباين لمفهوم الاسم الذي كان معلماً عليها قبل ذلك ، كما في استحالة العذرة والمينة دوداً ، والعلقة مضفة ، والحمز حلاً واللف الجبس روئاً لحبوان مأكول ، والعظم النجس رماداً على ما سبق في الحديث المتقدم ، وما جرى هذا المجرى^(٤) .

فإن الدود نوع آخر وماهية اخرى عبر ماهية العذرة والمينة ، وبين هاتين الماهيتين تباين كلي قطعاً ، وكذا الحمز والحل والعلقة والمضفة ، والأهبان النجسة والرماد والدخان ، الى آخر ما ذكر .

وليس مطلق التغير استحالة تفصي حصول الطهارة فمسي النجس اذا بقيت الماهية محلها ، كما اذا تغير صنف من اصناف الماهية عصار صنفاً آخر والماهية

(١) المنتهى ١ : ٢٥٣ .

(٢) المحرر ٢ : ١١٥ .

(٣) التذكرة ١ : ٩١ .

(٤) الذكرى ١ : ١٥١ .

بحالها فيهما ، مثل المدر فانه طين عرض له اليوسة فخرج عن كونه تراباً وطيباً
الى كونه مدرأ ، ولم يخرج عن كونه أرضاً ^{١١} اصناف للارض التي هي الماهية
ولبوتها في كل من الثلاثة يتحقق .

وانما كانت الاستحالة بالمعنى الأول مطهرة في جميع صورتحققها عند من قال
به دون الثاني ، للنسب والاجماع في كثير من صورها ، والاحتجاج في الحكم
بالتنجيس قد حلفه الشارع بذلك الاسم الخاص والماهية الخاصة ، وقد انتهى كل
منهما ، وحدث له ماهية أخرى واسم آخر ، فلا يبقى حكم المحاسة بعد زوال متعلقة
لامتناع بقاء الحكم بعد زوال محله .

بخلاف الاستحالة بالمعنى الثاني ، ابقاء الماهية بحالها وان تغير الصنف الى
صنف آخر ، فيجب أن يبقى الحكم بالمحاسة عملاً بالاستصحاب ، وتعبير الطين
الى الخرف والاجر من هذا القبيل ، فان ماهية الأرض موجودة فيهما .

وان تعبرت صورة التراب والطين الى صورة الخرف والاجر بسب الطبخ
فلا يكون المفتضي للتطهير حاصلًا .

واعلم أن تغير التراب الى الخرف والاجر بتغيره في صبرورته حرجاً ،
بسب اكتساب الرطوبة والزوجة ، وتأثير الشمس به كما اشرنا اليه سابقاً ، ولا
حك انه لم يخرج بذلك عن كونه أرضاً ، لا يكر ذلك احداً ، وانما وقع النزاع
في جواز التيمم بين المحققين من حيث الاختلاف في وقوع اسم الصميد عليه
المأمور بالتيمم به في الآية الشريفة ، ولم يتنازع احداً في جواز السجود عليه ،
ولو خرج عن كونه أرضاً لم يجزه السجود عليه مطلقاً .

ولا يحمي أن الذي يمنع من السجود على الخرف والاجر يلزمه أن يمنع
من السجود على الحجر بطريق أولى ، لأن التغير فيه أشد .

الثاني المص من التيمم على الخرف والاجر ، ولا نعرف قاشلاً بالمنع مطلقاً

الا ما يحكى عن ابن الجبيل^١ . وأما الشيخ في النهاية^٢ ، والعقيد^٣ ، وابن
ادريس^٤ فانهم شرطوا في جواز التيمم به أو بالحجر عدم التراب .

وصرح الشيخ في المبسوط والخلاف بالجواز تحتمل أن يكون ذلك ارضاً^٥ ،
حكاة عنه وعن المرتضى شيخنا في الذكرى^٦ .

ولو كان الحكم طهارة الاجرام الطبخ لو كان نجساً لاستحالته وخروجه عن كونه
ارضاً ، امتنع القول بجواز التيمم احتياطاً واضطراراً ، فوضح انه لم يخرج من
كونه ارضاً ، كما لم يخرج الحجر والرمل وارض التوردة والجص ، وانما هذه
اوصاف للأرض حدث لها ما اخرجها عن كونه تراباً الى هذه الاشياء ، فيبقى حكم
الأرض ثابتاً لها .

وقد صرح العلامة في النهاية في باب اسم هذا التعليل ، نعم في صدق اسم
الصعيد عليها خلاف بين أهل اللغة فان في تفسيره قولان :

أحدهما : انه التراب الخالص .

والثاني : انه وجه الأرض مطلقاً^٧ .

وعلى الثاني يعمها دون الأول ، ويؤيد الثاني قوله تعالى : « فتصيح صعيداً
زلزلاً »^٨ ، والمراد بالزلق الأملس الذي تراق عليه الأقدام ، والأصل في الإطلاق

(١) نقله عنه العلامة في المختلف : ٤٨ .

(٢) النهاية : ٤٩ .

(٣) المقنعة : ٨ .

(٤) الررائر : ٧٦ .

(٥) المبسوط : ٣١ ، الخلاف : ١ : ١٦ مسألة ٧٧ كتاب الطهارة .

(٦) الذكرى : ٢١ .

(٧) نهاية الأحكام : ١ : ١٩٨ .

(٨) الكهف : ٤٠ .

الحقيقة .

ظهر بما قرأناه أن المانع من التيمم على الأجر لم يجمع لأجل استحالته عن الأرض ، كما وقع في الاحتجاج للمانع من السجود عليه ، حيث أنهم سورا به وبين الحجر .

ولو تحققت الاستحالة امتنع السجود على الحجر ، وهو معلوم بالطلاق ، لأن أكثر المانعين إنما يمتنعون من التيمم عند وجود التراب . وقد علمت أنه لو ثبتت الاستحالة لم يجزء التيمم أصلاً كالماء ، فتبين بطلان هذه الدعوى في قوله ، ولأجل ذلك منع من حكم بطهرهما بالطبخ من التيمم عليهما .

الثالث : في قوله على الكلام . أن من حكم بطهر الحرف والأجر بالطبخ لو كان طينهما نجساً منع من التيمم عليهما ، ولا ريب أنه ليس كذلك ، من المانعين من التيمم عليهما ابن الجنيدي^(١) ، ولم يقل به القول بطهرهما بالطبخ .

والشيخ وإن قال بالطهارة إلا أنه في بعض كتبه شرط في جواز التيمم بهما وبالحجر فقد التراب^(٢) ، وفي بعضها جواز التيمم بها اختياراً^(٣) .

والعلامة في نهائيه حكم بطهرهما بالطبخ ، وتردد في حوار التيمم عليهما وعلى الحجر قل دقها ، وجزم بالجواز معه فسوى بينهما وبين الحجر^(٤) .

فظهر بما قرأناه بصافاً إلى ما سبق أن الحكم بطهارة الحرف والأجر ، والصح من التيمم عليهما ليس ادعاء استحالتهما وحروجهما عن الأرض ، وأنه ليس كل من حكم بالطهارة مبيهاً منع من التيمم بهما وبالعكس .

(١) نقله عنه العلامة في المختلف : ٤٨ .

(٢) النهاية : ٤٩ .

(٣) المبسوط : ٣١ : ١ ، الخلاص : ١٦ : ١ مسألة ٧٧ كتاب الطهارة .

(٤) نهاية الأحكام : ١ : ١٩٨ .

فقد حكم في النهاية بالطهارة وجور التيمم بما دق^(١) ، ومنع في المعتبر من التيمم ونوقف في الطهارة^(٢) ، فلا يكون للمنع من السجود عليهما وجه أصلاً ، ولا للمخالفة في الجواز مجال .

ومن ثم لا نجد من الأصحاب مخالفاً في جور السجود على الحجر والرمل وأرض المودة والجص والسيباخ إذا لم يعلها الملح ، لأن أحداً لا يكره هذه الأشياء أرضاً ولا يتحيل خروجها عن مائة الأرض بما حدث لها من التغير المخرج لها من كونها تراباً ، فلا يقع عليها اسم الصبيد لا إلى كونها ليست أرضاً . ولا شك أن مخالفة الحجر ونحوه للتراب أشد من مخالفة الخرف والأجر ، فلو تحيل متحيل منع السجود عليها ، لوجب أن يمنع من الحجر بطريق أولى . على أنا لو سلمنا تحقق الاستحالة في الأجر لم يكن ذلك كافياً .

وفي المسع من السجود عليه ما لم يوجد قائل من الفقهاء بالمنع ينتهي به انعقاد الإجماع ، وإن مجرد وجود دليل على حكم المسألة لا يعرف به قائل لا يقتضي وجود قول آخر فيها ، سواء كان الدليل قوياً أو ضعيفاً ، فكيف إذا كان دليلاً وإمياً ، ناشئاً عن محض التوهم ينادي على بطله بالفساد .

واعلم أنه يوجد في كلام بعض الأصحاب النصريح بحصول الاستحالة عن اسم الأرض في الخرف والأجر ، وهو صاحب المعتبر ، مع أنه مصرح بجواز السجود عليه ، محتجاً بأن السجود يجوز على ما ليس بأرض .

وإذا أحطت بما قدمناه علماً لم يلحقك ريب في أن الاستحالة عن اسم الأرض لم يحصل ، وقطعت بأن المنع من السجود في الأصل المقطوع به يوضع بحمد الله تعالى أنه ليس في الشرع ما يدل على المسع من السجود على التربة المشوبة من الوجوه ، لا في النصوص ولا في الدلائل المستنبطة منها ، قوياً وضعيفاً ولا في

(١) نهاية الأحكام ١ : ١٩٨ .

(٢) المعتبر ١ : ٣٧٥ .

كلام أحد من الفقهاء الذين هم أهل الحل والعقد ، وهم المشار إليهم في هذا القس . فكيف يحل لمن يحاف المعاد وتفاش الحساب أن يحدث في الدين قولاً بمجرد الحيات الواهية ، والتوهمات الفاسدة التي يحسبها الظمآن ماء ، وبعد أدنى تأمل لم يجدوها شيئاً .

واعجب من ذلك كله انه بعد أن تمر مدة تزيد على ثمانمائة سنة ، والماس على اختلاف طبقاتهم وتفاوت درجاتهم يتناقلون التربة الحسينية المشوية ويصلون عليها ، حتى أن الصلاة عليها بينهم اظهر من كثير من الأمور المعتبرة في الصلاة ، ولا ينكر ذلك منكر ، ولا يمتنع منه مانع ، يحدث في آخر الزمان من يخفى عليه الفرق بين الشيء وشبهه ، ولا يميز موضع الخلاف بين الفقهاء والوفاق ، يصرح بالمنع من ذلك وينهى عنه نهياً عاماً .

وتظهر هذه المقالة ، بحيث يسير بها الركبان ، ويقلها الناس في مجالس العلم واندية الفضل ، ولا يحذر من أن يكون الخطأ والمجازفة في جانبه ، لاني جانب الطقات التي مر عليها ما يزيد على ثمانمائة سنة . ولا يبال بالتصرف في الدين بمثل هذه الآراء الضعيفة والحيالات الواهية ، فان الله وانا إليه راجعون ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

الثاني الكلام مع سلاز رحمه الله على كراهية السجود على التربة الشريفة اذا شوبت بالنار ^(١) ، وهذا القول ضعيف ، فانا لانجد في الشرع ما يصلح أن يكون حجة لذلك ودليلاً عليه ، الاتوهم حصول الاستحالة ، وقد عرفت انه توهم ضعيف ، وتبين لك فساد منشؤه .

والأخبار التي تميزناها في حال التربة الشريفة تناول باطلاتها كلا من المشوية وغيرها بغير تفاوت ، بل ظاهر بعضها ارادة المشوية والحكم بالكرامية يحتاج الى

دليل شرعي، لأنها من أقسام التكليف، فمع انتهاء القول بها فاصداً، لانتهاء
مستنده شرعاً، ويكون جوار السجود ثابتاً في المشيئة وغيرها، بل هما سواء في
أصل الاستحباب، لا يتميز أحدهما عن الآخر فيه.

ومن العجب العجيب القول بجواز السجود على الرمل والحجر وأرض النورة
من غير كراهية، بل على انقراطس، مع «أبي الأول من المخالفة لأصلها وهو التراب
وما في الآخر من مخالفة أصله من النبات، والحكم بكراهية السجود على التربة
الشريفة الحسبية صلوات الله على مشرفها إذا شوبت، للمخالفة التي لا تبلغ
المخالفة في الأول مع انتهاء النص على ذلك.

إن هذا بعيد عن التحقيق، حقيق بالأعراض عنه وعدم الالتفات إليه. والله
سبحانه وتعالى أعلم بحقائق أحكامه، وله الحمد أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا
محمد وآله أجمعين.

(١٥)

رسالة في خروج المقيم عن حدود البلد



بسم الله الرحمن الرحيم

لونوى المسافرين اقامة عشرة في غير بلده ثم خرج من موضع الاقامة بحيث تجاوز حدود البلد ولم يبلغ مسافة ، فلا يحلو : اما أن يكون عارماً على العود والقامة عشرة أيام مستأنفة ، أو على العود من دون الاقامة ، أو عزم على المعارقة وعدم العود ، أو تردد حرمه في العود وعدمه ، أو في الاقامة وعدمها ، أو دخل من ذلك ، فهذه ستة أحوال :

الأول : أن يعزم على العود والاقامة عشرة اخرى ، وهذا يتم ذاهباً وهائداً ومقيماً عند عامة الأصحاب ، لأنه خرج من بلد فرصه فيه التمام الى مادون المسافة فقرضه فيه التمام ويعود اليه على وجه يقتضي وجوب التمام ، فلا موجب للتقصير .
الثاني : أن يعزم على العود مع عدم اقامة عشرة اخرى ، وقد اختلف كلام الأصحاب فيه ، فالشيخ ^(١) ، وابن المبراج ^(٢) ، وجماعة كالعلامة يوجبون التقصير عليه في ذهابه وعوده ، لأنه تقضى مقامه بالخروج من محل الاقامة وليس في نيته اقامة

(١) المبسوط ١ : ١٣٧ .

(٢) المهلب ١ : ١٠٧ .

اخرى ، فيعود اليه حكم السفر ^(١) .

وشبهنا لشهد وجماعة يوجبون عليه التمام ذهاباً واياباً وفي البلد ، والقصر في عوده ^(٢) ، وهو الأقوى .

أما الحكم الأول ، فإنه إما يحرج عن حكم المقيم بقصد المسافة ، وهي منفية في الذهاب .

وأما الثاني ، فلوجود قصد المسافة ، حيث انه قاصداً الى بلدة في الجملة ، أما الآن أو بعد سفر آخر والبلد الذي كان مقبلاً فيه قد ساوى غيره بالية اليه من حين بلوغ الترخيص .

لا يقال : هذا آت في الذهاب ايضاً ، لرواى حكم الإقامة ببلوغ حد الترخيص ، وأحقق هزم المسافة على الوجه السابق .

لأننا نقول : المعروف يسهم أن للذهاب حكماً منفرداً عن العود ، فلا يكمل أحدهما بالآخر إلا في من قصد أربعة فراسخ عزمياً على العود في يومه أو ليلته ، وإما اخرجت هذه بحكم النص ، ولولا ذلك لكان المتردد في ثلاث فراسخ ثلاث مرات ، أو في اثنين أربع مرات ، بحيث لا يبلغ حدود البلد في حال عوده يلزمه القصر وهو باطل ، بل كان نحو طالب الأبق يلزمه القصر بعد المنزل الذي يبلغ ما قصد مسيره مع عوده الى بلدة ثمانية فراسخ ، وهو باطل اتفاقاً ، وإما يلزمه القصر بعد مرم العود وبلوغ المسافة ، أما قبله فلا ولو راد على المسافة اضماً . بل لم يكن للنفيد بقصد العود ليوم أو ليلة في من قصد أربعة فراسخ يعني أصلاً ، إذ لو ائتمر تكميل الذهاب بالعود صدق هزم المسافة في من قصد الرجوع من غده ، وهو معلوم البطلان .

(١) نهاية الأحكام ٢ : ١٦٤ .

(٢) التدريس ٤ : ٥٠٤ .

الثالث : لو عزم العود وتردد في الإقامة فوجهان : أحدهما الانعام مطلقاً ،
لانتفاء المقتضي للقصر وهو عزم المسافة ، وأصحهما الانعام في الذهاب والبلد ،
والقصر في العود ، لأن حكم الإقامة يزول بمعارفة البلد ، وإنما يعود إليه بقصد
إقامة أخرى ، ولم يحصل لمسافة التردد له .

الرابع : لو عزم على المعارفة قصر بمخاف الجدران والأذان على أصبح الوجهين
وربما احتل ضعيفاً بالتقصير بالشروع في السير وهو بعيد ، لأن جميع أقطار البلد
سواء في وجوب الانعام ، والحدود من جملة البلد .

الخامس : أن يتردد في العود وعدمه فوجهان : أحدهما أنه كالثاني ، لأن حكم
القصر موقوف على العزم بالمعارفة ولم يحصل ، وأصحهما أنه كالرابع ، لأن
المقتضي للانعام في الذهاب هو العزم على العود ولم يحصل فهو مسافر .

السادس : أن يذهل عن قصد العود والإقامة وعدمهما ، والظاهر المخافة بما
قبله . نعم لو كان له هرم العود أو الإقامة قبل زمان الخروج ، وذهل عنه حين الخروج
اعتبر قصده السابق .

فخرج :

لو خرج ناوي المقام حشراً إلى مادون المسافة هازماً على العود وإقامة مسافة
لكن من بينه قبل الإقامة التردد إلى البلد الذي خرج إليه مراراً متعدياً ، فعرضه
في هذه المرات كلها الانعام ذهاباً وعوداً ، لوجود المقتضي للانعام ، وهو خروجه
من بلد يقبض فيه إلى مادون المسافة ، وعزمه على إقامة المشرة ، وتعدد مرات التردد
قبل الإقامة لا يقدح ، إذ لا يصير بذلك مسافراً من دون قصد المسافة ، وهو مستغنى
بقصد الإقامة قبله . والله اعلم .



(١٦)

رسالة في ترتيب قضاء الصلاة الفائتة



بسم الله الرحمن الرحيم

لو نسي الترتيب ففي وجوب الثالث على وجهه يتحقق معه حصول الترتيب
قولان للاصحاب . أصحهما عدم ، وعلى القول بالوجوب ينبغي أن يصلي عدداً
على نظام ينطبق على جميع الاحتمالات الممكنة بحيث يحصل الترتيب على كل
واحد منها .

ونحفيقة : انه اذا فاته ظهر وعصر كان الممكن باعتبار تقديم كل منهما وتأخير
احتمالين ، وهو ظاهر ، فاذا انضم اليهما مغرب كانت الاحتمالات ستة ، حاصلة
من ضرب احتمالات المربعة السابقة في عدد اللاحقة .

فان انضم اليهن صبح فالاحتمالات أربع وعشرون ، حاصلة من ضرب ستة
- وهي الاحتمالات المربعة التي قبلها - في عدد هذه - وهي أربع - .

فان انضم اليهن عشاء فالاحتمالات مائة وعشرون ، حاصلة من ضرب اربعة
وعشرون في خمسة . وعلى هذا .

وتحصل البراءة بطرق : منها أن يصلي ذلك الثالث مرات بعدد الاحتمالات
كل مرة بوفق الوجه المحتمل ، وهذا أشد الطرق كلفة ، إذ يمكن البراءة بأقل
منه بكثير .

ومنها أن يعتبر أقل ما يجري في المرتبة الأولى فيعطى مرتبتين في المرتبة الثانية ويوسط بينهما الصلاة ، وهكذا يفعل في المرتبة الثالثة والرابعة وغيرها .

مثاله : إذا دتة ظهر وعصر ، فأهل ما يحصل به الترتيب أن يصلي الظهر مرتين بينهما العصر ، أو بالعكس فإذا انضم إليهما صبح صلى ذلك العدد مرتين ، أحدهما قبل الصبح والآخرى بعدها هكذا : ظهر عصر ظهر صبح ظهر عصر ظهر ، وهكذا : عصر ظهر صبح عصر ظهر عصر .

ولو انضم إليهن المغرب صلى السج مرتين ، أحدهما قبل المغرب والآخرى بعدها . فبراه بمحس عشرة فريضة ، وعلى هذا فإنها على ذلك التقدير تنطبق على الاحتمالات الممكنة في كل مرتبة .

ومنها أن ينظر إلى عدد الفئات فيكرر ذلك العدد على نظام واحد ، أي نظم شاء مراراً هي أقل من عدد الفئات بواحد ، ثم يزد على آخرها أولها .

فلو فاته أربع مثلاً صبح وظهر وعصر ومغرب ، وصلها بهذا النظم مثلاً ثلاث مرات ثم ختم بالصبح ، انطبق على الاحتمالات الممكنة ، وهي الأربع والعشرون ، وصورتها : صبح ظهر عصر مغرب ، صبح ظهر عصر مغرب ، صبح ظهر عصر مغرب صبح ، صبح ، فبراً ثلاث عشر صلاة وامتنعته بتطبيق كل واحد من الاحتمالات عليه إلى آخرها .

والحمد لله وحده والصلاة على خير خلقه محمد وآله .

(١٧)

رسالة في السهو والشك في الصلاة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نظر السماوات والأرض فاستوبا ، ولو كان فيهما آلهة إلا الله
لعبدنا ، وصلى الله على نور الأنوار وجيب الجبار محمد النبي المختار ، وعلى وصيه
الثبت الكرار ، قاتل الكفار وفاضح العجار علي بن أبي طالب الامام المفلوار ، وعلى
آله الهداة الأبرار ، صلاة دائمة بدوام الأعصار .

وبعد فقد سألتني أيها الأخ العزيز أعانك الله على طاعته من أورد بك باب الحلل
الوائع في الصلاة وأقسامه ، وأوضح لك ما استبهم من أحكامه وها أنا شارح في
اجابتك ، مساعد إلى ارادتك ، راجياً من الله تعالى جزيل الثواب ، وإن يوفنا
لأدراك الصواب ، فأقول وبالله التوفيق :

إن الحلل العارض للمصلي قسمان : سهو وشك . القسم الأول في السهو فيه
مطالب :

الأول : في المقدمات

وهي خمس

الأولى : حد السهو زوال المعنى عن الذاكرة وقاؤه مرتسماً في المحاسبة ،

بحيث يكون كالشيء المنثور والنسيان رواه عن القوتين .

الثانية : الأركان التي تبطل الصلاة بتركها خمسة :

الأول : النية .

الثاني : القيام .

الثالث : التكبير .

الرابع : الركوع .

الخامس : مجموع السجدين .

الثالثة : الجاهل بالصلاة أو بأحد أجزائها الواجبة أو المسنونة ، وإن أوقفها

على الوجه المشروع غير معذور مالم يأخذها من مأخذها المأمور به شرعاً ، فيخرج به من عبدة التكليف .

الرابعة : إذا فعل المصلي ما يهيئ عنه ، أو أحل بها وجب عليه جهلاً بوجوده أو بالحكم بطلت صلاته هذا ما استثنى ونظير القائلة على الأول في من سهى عن غير ركن وذكره بعد تجاوز محله ، ثم تلافاه حامداً أو جاهلاً .

الخامسة : يجب على كل مكلف معرفة أحكام السهو ، لوجوب ملائمتها الواجب إليه ، ولأن السهو كالطبيعة الثابتة للإنسان ، حتى أن جواره على غير المصنوع كوقوعه فيصير كالمملكة له ، لكنها غير شرط في الصحة ، فلا يقدح الجهل بها في بطلان صلاته ، لاصالة البراءة .

ويحتمل جعلها شرطاً ، لأنه ما يشتر المكلف في صلاته حالاً ، فتصاريه مع وقوعه بطل العمل المهيئ عنه ، ولأنها مما يتوقف عليه صحة المأخوذة فكانت شرطاً ، وترك الشرط إحلال بالمشروط ، إذ المشروط عدم عدم شرطه .

المطلب الثاني : في سببه

والغضايط الكلي أن يقال : من أحل جزء من صلاته سهواً وذكره في محله ،

فانه يجب عليه أن يأتي به لتحقيق فوائده وان ذكره بعد الانتقال عنه ، وكان المتقل عنه والمتقل اليه ركنين بطلت اجماعاً ، لانه لو عاد اليه ل زاد ركناً ، وان استمر نقص ركناً ، وكلاهما مبطل . كمن سهى عن القيام حتى كبر ، أو عنه حتى شرع في القراءة - وتحتة سؤال - لو عن الركوع حتى سجد ، أو عنهما من ركعة حتى ركع سواء كان في الاولين أو في الاخيرين ، وقول الشيخ فالغرق ^(١) ضيف ، وكما أن فوات الركن مبطل فكذا ريبادته مطلقاً .

وان كان السهو عنه غير ركن فأقسامه ثلاثة :

الاول :

مالا يتداركه وهو صور :

الاولى : من سهى عن الحمد أو السورة أو عنهما وذكر بعد الركوع مضى ففوات محلها ، وكذا لو ذكر الجهر ولا حركات ولو في أثناء القراءة .
الثانية : من سهى عن الذكر في الركوع أو الطمأينة بقدره حتى أخذ في الرفع .
الثالثة : من سهى عن الرفع من الركوع أو الطمأينة في الانتصاب منه حتى سجد .

الرابعة : من سهى عن الذكر في السجدة الاولى أو الثانية ، أو الطمأينة بقدره فيهما ، أو السجود على أحد مساجده عن الأعلى منهما حتى رفع منهما ، أما لو سهى عن المساجد أو عن أعلاها ففيه تمصيل يأتي .

الخامسة : من سهى عن رفع رأسه من الاولى ولم يذكر حتى سجد ثانياً استمر ، وتحتها دقيقة ، قال عاد الى شيء من هذه عامداً أو جاهلاً بطلت ، لانه أتى بما ليس من الصلاة فيها فيقع سهياً عنه ، وناسياً يسجد للسهو وتجب المرحمتان في هذه على الأصح ، لأنها مواضع تقيصة ، فيجب جبر الصلاة بها عوضاً عنها .

القسم الثاني :

في ما يتدارك وهو صور :

الأولى : من نسي قراءة الحمد أو السورة أو بعضهما ، كحرف من كلمة أو اعراب حرف ، وذكر قبل الركوع أنني به وبما بعده ، ويسجد بلزادة .
الثانية : من سهى عن الشهد أو اتمامها وذكر قبل الركوع جلس فشهد ، ثم يقوم مستأنفاً للقراءة .

فروع :

لوسهى عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله عادله ، ولا يعيد الشهادتين ، ولو كان من الأول أعاد الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله تحصيلاً للترتيب الذي يفهم منه الكلام .

الثالثة : من سهى عن الركوع وذكر قبل أن يسجد وجب أن يقوم ثم يركع ويتم الصلاة .

الرابعة : من سهى عن السجدة أو أحدهما وذكر قبل الركوع جلس فسجد ، ثم يقوم ويستأنف القراءة ، ويجب في هذه الثلاثة الأخيرة سجدة السهو .

فروع :

[الأول] : لوسهى عن السجدة الثانية وذكرها قبل الركوع عاد فسجد ، ولا يجب عليه السجود أولاً إن كان جلس عقب السجدة الأولى جلسة الفصل ، وإن لم يكن جلس قال الشيخ : لا يجب عليه أيضاً القيام في الفصل^(١) . وله نظر يشأ من وجوب الجلسة لدتها ، وإصالة بقاء ما كان

الثاني . لوسهى عن أربع سجعات من أربع ركعات ، فإن ذكر قبل التسليم سجد سجدة واحدة عن الأخيرة ، لبقاء محلها ، ثم يعيد الشهد تحصيلاً للترتيب ،

ثم يسلم ويقضي باقي السجدة ولاء ، ويسجد سجدة ثلث لكل سهو .

ولو ذكر بعد التسليم قضى الأربع ولاء ولو نية واحدة ولو أتى بسجدة السهو للأولى عقبها قبل قضاء الثانية، وهكذا احتمل الصحة، لاختلاف الذمة بها ، وأصلالة البرائة من الترتيب بينهما ، والعدم لوجوب تقدم جزء العبادة على غيرها ، فإذا خالف لم يأت بالمأمور به على وجهه ، فيبقى في عبدة التكليف .

الثالث : لو كان السهو بزيادة ونقصان ، كالكلامة ونسيان سجدة ، بدأ بقضاء السجدة مطلقاً ، ثم إن تقدمت على الكلام بدأ بجبرائها على غيرها ، وإن تأخرت عنه ففي تقديم جبرائها تردد ، بإزاء من أنها كالشئمة لجزء من الصلاة ، ومن أصالة البرائة من الترتيب .

ولو وجب في فريضة قضاء حرة واحتيط بدأ بأسفهما ، مع احتمال تقديم الجزء مطلقاً ، وإن وجب احتياطاً بدأ بأولهما وجوباً .

الرابع : لو تيقن ترك ركع من إحدى الصلوتين المتساويتين عدداً وهيئة واشتبهتا ، أعاد ذلك العدد سبة مطلقاً إزاء في وقتها ، والأقضاء وإن ذكر في وقت أحدهما خاصة شرك في الية بين الأداة والنقصان .

وإن اختلفتا عدداً أعادهما مرتباً أحدهما بالاصانة والأخرى بالاشتباه فإن وقع الاشتباه في ثلاث صلوات ، مثل ثنائية محفوفة ومتساويتين عدداً . أو ثنائية محفوفة بهما ، أو ثنائية بعدها رابعتان أو ثلاثية قلها كذلك ، أعاد صلاتين أحدهما معينة والأخرى مطلقاً .

أما لو كانت رباعية محفوفة بمختلفتين ، فإنه بعيد الجميع بالنسي ، ولو اختلفتا في الاسم والهيئة لم يتداخلتا ، اتفقتا في العدد أو اختلفتا فيه ، وتدخل الجمعة تحت اليومية ضمناً ، ولا عبرة باختلاف الاسم .

الخامس : لو تيقن وجوب إحدى الطهارتين ونسي تعيينها فالاحتمالات الممكنة خمسة :

الأول : وجوب الصغرى ، لأن غسل أعضائها متيقن ، وما زاد عليها مشكوك فيه ، وإذا تعارضا عمل باليقين وأطرح الشك .

الثاني : وجوب الكبرى ، لأن ذمته مشغولة بأحدهما يقياً ، وصلاته موقوفة على الطهارة التي لزمته باطلاً ، فعليه الاتيان بما يحصل به يقين البراءة ، لأن كل ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب .

الثالث : التخير ، لأن كلا من الحدثين محتمل ، فإذا فعل موجب أحدهما انقضى موجب الآخر ، للشك فيه .

الرابع : التحري ، لأن أحدهما لا يجزئ عن الآخر بمخالفتهما لباقي النية والكيفية والأحكام ، والتحري يبعد ظناً بعارضة شك .

الخامس : وجوبهما معاً ، لأن كلا من الحدثين محتمل ، فتقديم رافع أحدهما على رافع الآخر ترجيح من غير مرجع ، وهو باطل ، ولما سبته لطريق الاحتياط ، بحصول تامين البراءة معه . والتحقق أن الكبرى أن كانت كاملة في نظر الشرع وجبت ، وإن كانت غيرها فلاحتمالات المذكورة ، وأقرها الأخير .

السادس : لو نوى المسافر التصر ف صلى اربعاً سهواً ، ثم نوى الإقامة قبل التسليم فذكر الزيادة ، احتمل قوياً الصحة فيأتي بغيرهما ، لأن وجوب الأخيرين حدث بعد الفراغ من الريادة فلا يمتد بها ، ويسجد للسهو ويظهر بهذا فوائد يذكرها من يتأملها ، ولو حكنا الفرض صحت فيشهد ويسلم ، لأن نية التخصير لم تصادف معلاً قابلاً لايقاها .

القسم الثاني : في ما يقضى من السجود وهو صورتان :

الأولى : من سهى عن سجدة وذكرها بعد الركوع .

الثانية : من نسي التشهد أو جزء منه ذكر بعد ركوعه ، أما لو ذكر الأخير

قبل التسليم أو في أثناءه أتى به ، وبعمد يقصيه ويسجد للسهو .

المطلب الثالث : في أحكامه

وفيه مباحث :

الأول : موجهما ، وهما يجبان في سبعة أماكن : من نسي سجدة أو الشهد على ما ذكره ، ومن سلم في غير موضعه ، ومن تكلم في صلاته ، ومن قام في حال القعود وإن تلافاه ، وبالعكس ، وفي كل زيادة ونقصان غير مبطلتين ، ومن شك بين الأربع والخمس في حالتين . والضابط أنهما يجبان في كل موضع من الصلاة بحيث إذا أحل به بطلت صلاته .

فوائد ثلاث :

الأولى :

لو فعل المصلي واجباً أو مندوباً في غير محله حامداً ، كما لو تشهد في الثالثة ، أو قمت في الثانية قبل القراءة بطلت ، لأنه ذكر غير مشروع فيكون كما لو تكلم حامداً وإن كان ناسياً صحت ومسجد للسهو .

أما لو كبر للركوع حال هوبه إليه ، أو قال : سمع الله لمن حمده عند رفعه منه أو كبر للسجدة الأولى عند اسمائه إليها ، أو كبر للرفع منها قبل استوائه جالساً ، فإن لم يعتقد أن هذا محله لم يأت بالمستحب على وجهه ، وإن اعتقده بطل ، فإذا بطل جزء العبادة بطلت أجمع ، لأن بطلان الجزء موجب لبطلان الكل .

الثانية : يبطل المندوبة ما يبطل المكتوبة ، ولا احتياط فيهما ولا سجود ، ويسجد في المكتوبة بزيادة مندوب مطلق لا بغيره .

الثالثة : لو فرغ من الحمد وذكر نسيان الدين أو نسيته وجب أن يتدى من مالك يوم الدين ، أو من وائيك إلى آخره ، ليحصل له نظم القراءة ، إذ بدونه

يحتل العظم، والنظم معجر . وان كان شكاً وقد انتقل عنهما الى ما بعدهما لم يفتح لقوات موضعهما وان كان في موضعهما كفاه أن يقرأهما دون ما قبلهما ، لكن لا يجب أن يفتح همزة الدين ويتم .

البحث الثاني :

في كيمتتهما : وتجب فيهما النية ، والطهارة ، والستر ، والاستقبال ، والسجود على الأعضاء ، والطمأنينة بقدر الذكر ، والجلوس بينهما مطمئناً ، والتشهد ، والتكليم ويتعين السبب ان اخلف . والأقرب وجوب الذكر ، ويتعين بأحد هذين في أصح القولين وهما : بسم الله وبالله اللهم صلى على محمد وآل محمد ، والآخرى : باسم الله وبالله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . فإن أتى بأحدهما فيهما جاز ، وان فرقهما عليهما جاز ، ويجوز أن ينوهما جالساً ، فإن كبر عقيبهما نوى به الاستحباب لبقارنها به ، والا فإقارنها في السجود ، أو بالهوي إليه .

فائدتان :

[الأولى] : لا يتداخل سجود السهو ، فإن تعدد في الصلاة تعدد جبراته ، وان تجانس لاستقلال كل واحد بالسبب والجره كالكل .

الثانية : المسجدان تجان عقيب الصلاة في وقتها . فإن أهمل عمداً أو سهواً لم تبطل صلاته وان كانتا عن قبضة ، بل بسجدهما بعده نية القضاء وان طالت المدة ، لكن يأثم بالاول خاصة .

البحث الثالث :

في لواحقه وفيه صور :

الاولى :

إذا نقص من عدد صلاته ركعة مثلاً ، ثم ذكر بعد البطل مطلقاً أعاد اجماعاً ،

وان كان قبل المبطل عمداً لم يعد على الأقوى ، بل يتم ما نقص ويسجد له ما لم يطل الفصل فيخرج عن كونه مصلياً ، ويسنوي في هذا الحكم الثانية وغيرها ، ويتفرع على هذا مسائل :

الأولى : لو ذكر القصر بعد أن قام من موضعه اكمل صلاته موضع الذكر ان كان مصلحاً له ، فان عاد اليه أو الى غيره بطلت . وان لم يكن مصلحاً له : فان كان الخروج منه مما بعد مصلاً طويلاً بطلت ان كان الوقت واسماً ولو بركعة ، وان ضاق بها أتمها خارجاً موبياً ، ليكون جامعاً بين الحظين .

الثانية : لو ذكر في أثناء أخرى فرضاً أو فعلاً وتناول المصل ، صححت الثانية وأعاد الأولى بعدها أداءه في الوقت ، والاقصى الثانية . وان لم يطل أتم الأولى وبطلت الثانية ، ويحتمل أن ينشأ الثانية على الأولى ، فينوي بما أنى به منها أنه تمام الأولى . والوجه المنع ، لاتباه في الثانية بركبتين مفايرين لهيئة الصلاة ، فلا يصلح أن يكون تماماً .

الثالثة : لو سهى عن سجدة الرابعة ولم يذكر حتى سلم وتكلم : فان طال الفصل عرفاً بطلت ، والا فاقوى الاحتمالات السجود واعادة التشهد والتسليم وسجود السهو ، وليس كذلك السجدة الواحدة للفرق بين الركن وجزئه في الحكم .

الصورة الثالثة :

لو راد على العدد الواجب ركعة سهواً ، كما لو صلى الظهر خمساً ، فان لم يجلس فقيب الرابعة ، أو جلس دون زمان التشهد بطلت اجمعاً . وان جلس بقدره قال الشيخ والمرضى يبعد ، لأن زيادة ركن من ركعة مبطل ، فزيادة الركعة المشتملة على ركتين مبطل بطريق أولى^١ .

والوجه الصحة ، لأن نسيان التشهد عبر مبطل ، فماذا جلس بقدره يكون قد

فصل بين المرض والزيادة ، ولما رواه زرارة بن أعين في الصحيح عن الصادق عليه السلام في رجل صلى الظهر خمساً قال : « ان كان جلس في الرابعة بقدر التشهد فقد تمت صلاته وينصي التشهد ويسجد له » (١).

ومثله في رواية جميل بن دراج عن الصادق عليه السلام (٢).

ولما رواه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن رجل صلى الظهر خمساً فقال : « ان كان جلس في الرابعة فليجعل أربع ركعات منها للظهر ، ويضيف الى الخامسة ركعة لتكون ناطة » (٣).

ومثله في رواية عن الباقر عليه السلام (٤).

فحيث يجب عليه قضاء التشهد والسجود له ، وكذا الحكم لو ذكرها بعد السجود قبل التسليم ، أو ذكرها قبل الركوع مطلقاً ، لأنه لم يأت بركن مفبر لهيئة الصلاة فيجلس ويتم .

أما لو ذكر بين الركوع والسجود فاشكال يشأ : من جوازها بعد اكمال الركعة فبعد بعضها أولى ، ومن حيث تلبسه من الخامسة بمعظم أركانها ، ولم يرد النص إلا بعد كمالاتها فيبقى ما عداها على أصل المنع .

فروع :

الأولى عند أصحابنا تعدية الحكم الى غير هذه الصلاة من الرياضات ، لا شراكتها في العلة المنصوص عليها . وكذا في قبة اليومبة على رأي طرد العلة في سائر المقام معلولها . وحيث هل يتعدى الحكم الى السادسة ؟ فيه نظر ، وعلى

(١) التهذيب ٢ : ١٤٩ ، حديث ٧٦٦ ، وفيه عن الباقر عليه السلام .

(٢) التقي ١ : ٢٢٩ ، حديث ١٠١٦ .

(٣) التقي ١ : ٢٢٩ ، حديث ١٠١٧ .

(٤) التقي ١ : ٢٣٠ ، حديث ١٠٢٠ .

التقديرين هل ينسحب الى القضاء والى غير اليومية ؟ فيه نظر .

الصورة الثالثة :

إذا شك في الركوع وهو قائم وجب أن يركع ، لأنه في محله ، فإن ذكر في حال ركوعه أن قيامه عن ركوع فقال الشيخ : يرسل نفسه الى السجود ولا يرفع رأسه فإن رفعه بطلت^(١) . والحق البطلان مطلقاً ، للزيادة المبطنة ، لأن الركوع عبارة عن الانحناء بنية الركوع ورفع الرأس أمر زائد عليه أما لو عكسنا الموضع فقلنا أنه ركع أو نسب فهو يركع ، فلما بلغ حد الراكع ذكر أنه لم يركع لم يجز أن يجعله ركوعاً ، لأنه قصد به غيره ، واقصد به إليه شرط في الصحة المتقدمة فيقوم بركع ويقتصر ذلك الهوي ويسجد له .

الصورة الرابعة :

لو صلى الأولى متيقناً للطهارة شاكاً في نقيصتها وصلى احتياطاً بطهارة ثانية عن حدث ، ثم تبين أنه صلى الأولى وهو محدث صححت الثانية وأتى بالأولى أداءه إن كان الوقت باق ، وكذا لو صلاهما وذكر أنه صلى الأولى حمساً ولم يكن جلس بعد الرابعة بقدر التشهد .

الصورة الخامسة :

لو قدم المتأخر من الصلاتين على الأولى ظاناً أنه صلاهما ، فإن ذكر ولو قبل التسليم عدل بينه اليها مطلقاً ، وإن ذكر بعده وكان في المحتص بالأولى أحدهما مرتباً ، وإن كان في المحتص بها وقت موضعها ، ولا عدول مطلقاً وقضى المرتبة وإن كان بينهما صححت الثانية ، ثم إن كان قد بقي من الوقت مقدار خمس وهو حاضر ، أو ثلاث أو هو مسافر صلى الأولى أداء والآخرة قضاء ، وهل يتعين عليه قضاؤها قبل خروج الوقت أو يجوز التأخر ؟ اشكال .

وعلى القول بالمبادرة هل يترتب عليه انتهاء أو كان فيه تردد؟ وهل يعتبر وقت الاختصاص، ويقدر للخمس والثلاث بأحد صلاة تكون، أو يحال على حل هذا المصلي؟ به نظر. وهل يلحق الناسي بالظان هنا؟ به وجهان.

ولو صلى أكثر الثانية في المختص واقفها في المشترك صحت، ولو حكمنا العرض، فصلى الأولى في المختص بالثانية ساهياً عدل إليها وقضى الأولى، وإن ذكر بعد الفراغ من الأولى بطلت ونصاهما. والبحث في العشاء كذلك، إلا أن العدول بفوت ركوع الرابعة لأجله.

فروع:

لو طس اتساع الوقت للحمس فأنى بالأولى، ثم ظهر كذب الظن بعد الفراغ صحت المأمي بها، وإن كان قد أرقمها بالمختص بالثانية وقضى المتأخرة أما لو طس أنه لم يتوالى العروب الا مقدار أربع فاشتغل بالعصر قبل التسليم تبين له السعة لأربعة أخرى عدل بنيتها إلى الظهر، ثم أنى بالعصر، لأنه في وقتها. وإن تبين له السعة للأربع بعد الفراغ من العصر صحت وأنى بالظهر قضاء وإن اتسع الخمس أنى بهما أداء وبالعكس.

ومن هذا لو طس بقاء الوقت للصلايين، فبعد دحوله في الأولى تبين دحوله الوقت قبل التسليم أو قبل الركعة، فيجب أن يعدل إلى المتأخرة، لا اختصاصها بهذا الوقت، وإن تبين له ذلك بعد الفراغ صحت وقضى المتأخرة لأبهر.

ثالثة:

العدول واجب، ومعناه نقل أصل الثابتة وأركانها إلى المعدول إليها بنية معينة، ولا يجوز أن يضم شيئاً قبل العدول فتبطل صلاته.

القسم الثاني : في الشك

وحده سلب الاعتقادين عن اثبات فعل شيء أو تركه ، والنظر في مقدماته
وسببه واحكامه ، وبيان في مصول :

الاول :

في المقدمات وهي ثلاث :

الأولى : الشك في العدد اما يتحقق في الرباعيات بعد اكمال سجدة الثانية
فيها ، ولو شك في عدد الشائبة أو الثلاثية أو الأولى من الرباعية مطلقاً ، أو لم
يدرك صلى بطلت ، لأن الصلاة في الدعة تنعین ، فلا يبرأ منها الا بتعین مثله ،
أما الاجزاء من هذه المواضع فانه غير مطلق حلقاً للشكيبين^(١).

تنبيه :

لا يطل أن يقن الشك في عدد الشائبة أو الثلاثية بطل بالعمل ، بل لو شك
في عدد أحدهما ثم ذكر ، أو طبع على طه قبل فعل المبطل انه صلى ركعة اتدهما
ويجوز أن يتذكر في طرفي الشك ما لم يطل الزمان ويرجع فيه الى العرف .

الثانية : في قاعدة كلية يجب العمل بها في كل شك يرد عليك في هذا الباب
وهي : أن كل شك في فعل من أعمال الصلاة ركناً أو عبداً ، فان كان في موضعه
أثنى به اجماعاً ، لأصالة عدم الاتيان به ، وان انقل منه مصل سواء على أصالة عدم
الاحلال به بعد تجاوزه ، اذ الظاهر من حال المكلف عدم لانصراف عن شيء الا
بعد استيفائه ، الا في الدادر ، كمن شك في النية وقد كبر ، أو فيه وقد قرأ ، أو في
القراءة وقد ركع ، أو فيه وقد سجد ، أو في السجدة وقد ركع أو قبل الركوع
فالواجب العود اليهما ، لأن القيام في تلك الركعة ليس بركن ، فلا يقال : انه دخل

في آخر بل قيامه داخل تحت ركن السجود .

أما السجدة الواحدة والتشهد فان لم يستوف قيامه عاد اليه اجمعاء ، لانه حال الجلوس ، وان دخل في القراءة مضى . وكذا قبل القراءة بعد استيفاء القيام على تردد .

ولو شك في القراءة بعد شروعه في الفتوت فداركها أو ابعاصها ، وفي تدارك السجدة الواحدة بعد شروعه في التشهد اشكال .

فروع :

[الأول] لو شك في ايقاع الية : فان كان في المحل أعاد بناء على اصالة العدم ، وان انتقل عنه مضى ، بناء على صحة اعمال المكلف بعد الانصراف عنها . أما لو تيقن أنه نوى لكنه شك هل نوى ظهراً أو عصباً أو نفلاً أو فرضاً أداؤه أو قضاءه ، فان كان في محلها جندوها ايضاً ، وان انتقل قال الشيخ : استأنف الصلاة ^(١) ، وهو حق ان لم يعلم ماذا قام لأجله ، لعدم الاولوية بأحد وجهي ما شك فيه الا بمرجح ، وان علم انه قام لأحدهما بنى عليه لرجحانه .

الثاني : لو هوى الى السجود ولما بسجد ، ثم شك في رفع رأسه من الركوع قال الشيخ : لا يلتفت لانتقاله الى حالة اخرى ^(٢) . والوجه المود اليه ، لانه في محله ، بخلاف الطمأنينة فيه ، فان ذكر بعد المود اليه أنه كان قد رفع منه صحته ويسجد لزيادة الرفع .

الثالث : قد بينا أنه لو شك في سجدة ، أو في التشهد بعد دخوله في القراءة لم يلتفت ، فان شك حيث ودرجع حامداً بطلت حملاته بنفس الجلوس ، لأنه فعل منهى عنه ،

(١) المبسوط ١ : ١١٩ .

(٢) المبسوط ١ : ١٢١ .

والنهي في العبادة يقتضي الفساد وان كان ساهياً لم تبطل، وهل يجب أن يأتي بالشك فيه لتحقق كونه في محله ؟ نظر القراء المنع ويسجد له .

أما لو جلس ساهياً فتجدد له بعد جلوسه الشك في ذلك، احتمل هنا أن يأتي به للفرق بهما ، لأن ذلك أمر بعدم العود وهو فرضه ، فإذا أعاد ساهياً لم يتغير ذلك الفرض عن حكمه ، وفي الوجه الثاني يشبه ما لو شك في المسجدة قبل قيامه، فيصير كما لو شك في محله أما لو أعاد جاهلاً بتحريم العود فكالمأمور لتقصيره بترك التعلم، فإن ثبت المحلل بعد جلوسه ساهياً : فإن كان قبل الركوع أتى به ، وإن كان بعده استمر على حاله .

الرابع : لو قال لأدري قامي عن ركوع ركعة معينة أو عن سجودها بنى على أنه بعد ركوعها ، لأنه المتيقن وما زاد مشكوك فيه ، ثم يسجد ويتم . فإن ذكر قبل أن يسجد أن قيامه عن سجود نهى متناً ويسجد له، وإن ذكر بعد السجود بطلت، لزيادة ركن حبيب مثله ، وإن كان بعد سجدة فالأقرب الصحة ويسجد السهو .

أما لو وقع له هذا الشك من ركعتين ، كما لو قال : لا أدري قامي هذا من ركوع الثالثة أو سجود الرابعة أو بالعكس ، فإنه يبنى على الثالثة لترتيبها على الرابعة، فيتمها ويأتي بما بقي عليه، ولا احتياط هنا ويحتمل أنه كالشك بين الثلاث والأربع فيكون حكمه حكمه ، فإن كان لكفة مدخل في هذا الشك أعاد في الفرض الأول دون فرض العكس .

الخامس : لو شك بعد قيامه من التشهد هل كان تشهد بعد الأولى أو الثانية، فإن رجع أحد الطرفين ظناً عمل بمقتضاه ، وإن تساوى بطلت ، سواء خرج في المراجعة أولاً ، لأنه شك في الأولين . أما لو حصل له هذا الشك بعد جلوسه في الرابعة ، فإنه يكون كالشك بين الثلاث والأربع، فيحتاط بما يعتاطه به ويقضي التشهد .

السادس: لو تيقن المانع وشك في الرفع ، ثم ذكر في الانتهاء أو بعد الفراغ حصول الثاني أعاد على الأصح ، لأنه دخل فيها مع الشك المهي عنه .

السابع: لو وجب عليه المرغمان وشك هل أتى بهما أولاً وجب أن يسجد ، لأصالة عدم ولو شك هل أتى بهما أو باحداهما تحير في البناء على اليقين ، والبناء على الشك ، لقوله عليه السلام : « لا سهو في سهو » .

الثامن: لو شك في عدد الكسوف أعاد ، وفي ركوعاته يسي على الأقل ، لأصالة عدم الرائد ، وفي سجوده يرجع ما لم يتم أو يسلم ، ويحتمل ما لم يقرأ .

التاسع: الشك في القصد إلى سورة كالتشك في أصلها ، فلو قرأ سورة وشك في قصده إليها أعادها أو غيرها ما لم يركع ، بناء على القاعدة الكلية التي قدمناها .

العاشر: لو قصد إلى سورة فقرأ بعضها ، ثم شك في الحمد فافتتحها ، ثم ذكر أنه كان قد قرأها ، جاز أن يقرأ من حيث قطع من السورة ويسجد للزيادة ، وفي جواز أعادتها من أولها احتمال .

الحادي عشر: لو صجر صلى من جلوس فقرأ الثالثة ، ثم شك في التشهد احتل التدارك لسقوط اعتبار القيام في هذه الصلاة فهو شك في محله ، والمنع لأن الجلوس في هذه الركعة بمثابة القيام في غيرها ، فهو شك في شيء بعد تجاوزه .

الفتحة الثانية :

إذا حصل الشك في الرائد على الأثني من الرباعيات ، فإن علب على أنه أحد طرفي ما شك فيه بنى عليه ، لأن أحكام الحطل منوطة به ، لقيامه مقام العلم ، ولا يجوز العدول إلى طرف الوهم ، لأنه مرجوح بالنسبة إلى الأولى ، فالعدول عن الراجح إلى المرجوح مبطل ، فإن تساوى أو كان محضاً بنى على الأكثر واحتاط بعد التسليم بما شك فيه .

الفصل الثاني :

في السبب الموجب له ومساخلة سبع :

الأولى : بين الاثنين والثلاث بصرح جالساً بعد السجود ، فينبى على الأكثر ويتمها بأخرى ويحطاط بركعة أو بركعتين .

الثانية : بين الاثنين والأربع جالساً بعد السجود ، فينبى على الأكثر ويتم ويحطاط بركعتين قائماً .

الثالثة : بين الثلاث والأربع مطلقاً ، فينبى على الأكثر وإن كان قراً أو سبوح وأكمل ، وإن كان في أثنائها أتمها وأكمل ، وإن كان رافعاً أو راکعاً أو ساجداً أتم ركعته ويحطاط في هذا أما بركعة أو بركعتين .

الرابعة : بين الأثنين والثلاث والأربع جالساً بعد السجود فينبى على الأكثر ويتم ويحطاط بركعتين قائماً ومثلها جالساً محبباً في التقديم ، ويجوز ثلاثاً من قيام بتسليمتين ، لأن الاحتياط يقع عوض الثالث من الصلاة وهو من قيام فكذلك هو .

فبالدلة :

البناء المشار إليه هنا هو ترجيح الأكثر في نفسه ، فإن فعل شيئاً من صلاته قبل البناء على الأكثر بطلت صلاته .

الخامسة : بين الأربع والحمدس قبل الركوع فينبى على الأول ويهدم ويتم ، أو يحطاط بركعة أو بركعتين ويسجد له ، وجالساً بعد السجود ينبى كالأول ويتم ويسجد له لا غير ، لاحتمال الريادة . أما لو كان راکعاً أو ساجداً أو سبوحاً بطلت ، لتردده بين محذرين ، إذ مع الأمر بالانتماء تشمل الريادة المبطله ، وبعده يحتمل التقصير المبطل .

السادسة : الشك بين الثلاث والحمدس مطلق في جميع حالاته ، الاقائماً قبل الركوع فيجاس ويتم ويحطاط بركعتين من قيام ويسجد له .

السابعة : بين الثلاث والأربع والحمدس قبل الركوع ينبى على الأربع ثم

يهدم ويتم ، ويحتاط بركتين جالسا ومثلها قائما ، أو ثلاث من قيام ويسجد له ، وفي صحتها بعد السجود قولان : أحدهما الصحة كالاربع والخمس ، والآخر البطلان أحدا بالاحتياط والفرق . ولا خلاف في بطلانها في غير هذين .
وأما الشك بين الاثنين والخمس ، أو بين الاثنين والثلاث والخمس ، أو بين الاثنين والأربع والخمس فمبطل مطلقا .

ضابطة :

لأنجب المرغمان شيء من الشك ، إلا للشك بين التمام والزيادة كما مر .

فروع :

[الأول] : الشك بين الاثنين والثلاث جالسا لا يجوز فيه التشهد ولا القيام ، حتى يقلب على طنه أحدهما أو ينوي على الأكثر ان لم يكن ، لأنه قبل ذلك متحير لأفصد له . أما لو حصل له ذلك في الثلاثة ولم يقلب عليه أحد الوجهين فلم يبطلها ونعم الصلاة ، ثم يتيقن انه ما أتى به صحيح فأقوى الاحتمالين البطلان ما لم يتمسك بظن راجح قبل استمراره .

الثاني : لو شك بين الاثنين والثلاث جالسا وغلب على ظنه الأكثر ، فقام الى الرابعة فعاد شكه الأول وقال : لأدري كان جلوس ذلك لثنية أو لثلاثة وتساوى ظاه ، فانه ينوي على أنه ثالثة ويتم الرابعة ويحتاط .

وان كان شكه الأول وهو غير جالس بطلت ، لأن هذا الشك مقرر للشك الأول فكشفت عنه ، وهو قد حصل منه قبل اكمال الأولى . أما لو لم يعد شكه الأول ، لكنه بعد قيامه الى الرابعة غلب على ظنه عكس طنه الأول وكان راجحا عنده فانه يعمل بالآخر ، لطرياقه على الأول فيجعل قيامه ذلك للثالثة .

وان كان شكه الأول وهو قائم فغلب على ظنه الثلاث فصبح ثم غلب عنده

العكس راجعاً ، فانه يعمل بالراجع ويقرأ للثانية ويتم . ولو كان الثاني غير راجع
تساقط لا الى بل وصحت ان كان جالساً ، والا فلا .

الثالث : لو شك بين الثلاث والأربع فغلب على طه الثلاث وأنهى بالرابعة ،
فلما سلم يقن أو غلب على ظنه طناً نسخ . الأول ان كان شكه على أربع ، فان كان
جالساً حالة الشك بقدر الشاهد صحت ، والا فلا للزيادة المبطله ، وكذا الحكم لو
حصل ذلك قبل التسليم .

الرابع : لو شك بين الاثنين والثلاث في موضع يصح فيه فبى على الأكثر ،
وقام لبأني تمامها فشك بين الثلاث والأربع ، بنى على الأكثر وتم وأنهى بالاحتياطيين
لحصول موجهما . ويحتمل قوياً احتياطاً واحداً اذ به يحصل الاكمال ، فان شك
بعد بانه على الرابعة بين التمام والرئد بى على الأقل واكمل وأنهى باحتياطيهما ،
لأصالة علم الدخانل وسجد الأخير ، وفي بلوفه حد الكثرة نظر .

الخامس : المصلي في أحد أماكن التحير اذا شك بين الاثنين والأربع
جالساً لم يجب عليه الاحتياط مطلقاً ، أما لو شك بين الاثنين والثلاث وقد احتار
الأكثر فانه يحتاط كغيره ، وان احار الأقل بطلت ، وفيه نظر فان شك في الأثناء
هل نوى الاتمام أولاً ، فان تجاوز محل التقصير أتمها اربعاً تعلياً لجانب المأني
به ، لجواز وقوعه عن قصد منه ، فلا يعارضه الشك الحاصل بعده ، وان لم يتجاوز
يتخير لجواره ابتداء فكذا الاستدانة . ولو شك المسافر في الأثناء هل نوى الإقامة
لم لا لزم التقصير ، لأصالة وجوب استصحاب حكمه .

السادس : الشاك بين الأربع والحمس قائماً اذا هم تلك الركعة وذكر حال
جلوسه قبل التسليم انه سى سجدة من الركعة الواقعة قبل المهدوم وجب عليه
تلافيها اجمعاً ، وان لم يسر من أي الركعات هي ، أو كان شاكاً في وجوب
مداركها والحال هذه وجهان .

السابع : اذا حصل الشك في موضع يجب به الاحتياط لم يجب له ابطال الصلاة ، لأنها أفضل الأعمال ، وابطالها منهي عنه لئلاية ، فان فعله اثم وبرىء من الاحتياط .

صابغة :

كل من أتى في صلاته بمالم يشرع معتداً وجوبه أو ندبه فقد بطلت صلاته ، فعلا كان أو ذكراً ، لأنه ادخل في صلاته ما ليس منها فيكون مردوداً ، وإن لم يعتد أحدهما فكذلك ، وفيه وجه بالتفصيل قوي .

الفصل الثالث :

في الأحكام وفيه بحثان :

الأول : في كيفية الاحتياط وفيه مسائل :

الأولى : إنما يجب الاحتياط بعد الإكمال ، لأنه في معرض الريادة .

الثانية : يجب في الاحتياط البتة والتكيرة والآداء في الوقت وانقضاء بعده ، وقراءة العاتعة خاصة على الأقوى انقضاء ، وبنته : أصلي ركعتين قائماً مثلاً أو جالساً احتياطاً في صلاتي هذه أو صلاة الظهر مثلاً آداء لوجوبه قربة إلى الله ، ولو كان احتياطاً فإنه نوى احتياطها ولا يتعرض للقضاء .

الثالثة : إذا أحدث قبل الاحتياط قبل : بطلت الصلاة ويسقط الاحتياط ، لقيامها مقام ركعة من الصلاة . والمختار الصحة ، لأنها صلاة مفردة ، ولا يلزم من كونها بدلاً للصلاة مساواتها لها في كل الأحكام .

الرابعة : يجب إيقاعها في الوقت ، فان أهمل حتى خرج بسى على القولين في تحطل الحدث ، والوجه الصحة وإن أثم ، وإن كان سهواً قضاء ولا أثم .

خاتمة :

لو غلب على ظنه وهو قائم أنه لم يركع ، ثم غلب على ظنه أنه كان قد ركع ، فإن رجع آخر الظن على الآخر ، فإن سحبه وقوي عنده عمل عليه ، لأن غلبة

الظن كالعلم هنا ، وإن تساوى من غير رجحان تعارضهما ، وبقي العمل بالأصل وهو عدم الوقوع .

فروع :

الأول : لو ذكر قبل الاحتياط النقصان : فإن أحدث أو طأ الفصل عرفاً أعاد والا أتى بالنقصة واكمل صلاته ويسجد له ، فإن ذكره بعد ثم بلغت مطلقاً ، لا مثلاً ما أمر به على وجهه فيخرج به عن مهلة التكليف وإن كان في اثناؤه أعاد ، لأنه ذكر النقصان بعد فعل كثير قبل خروجه من المهلة . أما لو ذكر النمام : فإن كان قبله سقط ، وبعده تكتب له نافله ، وفي اثناؤه يتخير بين إبطاله وإتمامه نافله كأن لم يكن مشغولاً .

الثاني : لو أعاد صلاته من وجب عليه الاحتياط لم تصح ، لأنه غير المأمور به ، فلا يخرج عن المهلة به .

الثالث : إذا تبين بعد الصلاة أنه سجدتين ، لكنه شك هل هما من ركعة أو ركعتين أعاد ، لأن باحتمال كونهما من ركعتين معارض بكونهما من ركعة ولا ترجيح ، فلا وسيلة إلى المراجعة إلا بالإعادة .

الرابع : لو وجب في الظهر ركعة الاحتياط ، وقد بقي من وقت الغروب مقدار ركعة بدأ بالعصر وجوباً ، ثم أتى بالاحتياط قضاء ، ولو بقي مقدار ركعتين بدأ بالاحتياط ، فإن خالف أثم ، وفي صحته تردد .

الخامس : الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع إذا بدأ بالركعتين من جلوس ثم ذكر أن صلاته ثلاث صححت ، لأنه أتى بما هو تمامها فسقط عنه الباقي ، وإن ذكر أنها اثنتان بطلت ، لأنه ذكر النقصان قبل فعل الجيران .

ولو بدأ بالركعتين من قيام وذكر أنهما اثنتان صححت لما قلناه وأبى ذكر أنها

ثلاث بطلت ، لظهور الزيادة المبطلنة . ولو صلى الاحتياطين لكن بدأ بالركعتين من قيام وذكر أنها اثنان صحت ، وكان الآخر باطلا ، وإن ذكر أنها ثلاثاً بطلت للزيادة ، ويتمكس مع انعكاس الفرض .

ولو بدأ بالركعتين من قيام ، ثم أتى بركعة من الفنين من جلوس ، ثم ذكر أنها ركعتان بطلت ، لزيادة ركعة على الواجب ، ولو بدأ بالركعتين من جلوس ثم صلى ركعة من الأخرى ، وذكر قبل القيام إلى الثانية أن صلاته ثلاث بطلت ، لما قلناه .

ولو بدأ بالركعتين من قيام لصلى منهما ركعة ، ثم ذكر وهو جالس فيها أن صلاته كانت ثلاثاً احتمل الصحة ، لأنه قد أتى بما هو تمامها ، فيشهد ويسلم . والمعتمد البطلان ، لأن التشهد جزء من الجبران ولم يأت به . ولو شك بعد التسليم في العدد لم يلفظت ، لأن الشك فيه إنما يؤثر في الأثناء .

المبحث الثاني :

في الواحق وفيه مسائل :

الأولى : لاسهو على من كثر سهوه ، فله الساء على وقوع ما شك به تحميماً عنه ، ولما في تداركه من حرج المتي ، وأقول البافر عليه السلام : « إذا كثر عليك السهو فامض في صلاتك ، فانه يوشك أن يدعك إنما هو من الشيطان » (١) .

وله أن يغلب على الطرف الآخر وينبغي عليه ويتم صلاته ، ما لم يحصل له هناك مرجح من علم أو ما يقوم مقامه .

واحلف في الكثرة ، حقيل : هو أن يسهر ثلاثاً في فريضة ، وقيل : أن يسهر في أكثر الخمس متواليات والحق الرجوع إلى العرف ، سواء كان شكاً في

(١) الكافي ٣ : ٢٥٩ حديث ٨ باب : من شك في صلاته كلها ... ، الفقيه ١ : ٢٢٤

حديث ٩٨٩ . التهذيب ٦ : ٣٤٣ حديث ١٤٢٤ .

العدد أو في الأجزاء في محالها . وسواء كانت ثابتة أو غيرها . أما لو تجدد لكثير
الشك علم في الأثناء سقط هذا الحكم وعمل على علمه .

الثانية : لاحكم للسهو في السهو ، وهو أن يشك في جبران المشكوك فيه أو
في أجزائه . وقبل أن يشك في ما يوجبه السهو ، ولا بأس به .

الثالثة : لاحكم لشك المأموم إذا قطع عليه الإمام ، بل يقول على صلاة الإمام
وإن كان شكه في العدد أو في الأجزاء ، لقول الرضا عليه السلام : « الإمام يحفظ
أوامم من خطئه »^١ . وكذا الإمام إذا نهى المأموم عليه ، ويجب عليه العمل بإشارة
المأموم كالإمارة المفيدة لعلية الظن .

أما لو سهيا ماعاً في ترك فعل غير مطلق ، أو زيادة يسجد له لوجوب السبب فيهما ،
وكذا في قضاء ما يجب قضاؤه ، فإن سهى أحدهما وذكر في محله أتى به ، فإن
تجاوزه وكان الساهي الإمام عن ركن حتى دخل في آخر بطلت إن ذكره ، وإن
استمر سهوه فلا حرج عليه .

وفي قبول شهادة المأموم الواحد بالتقصية نظر ، وصلاة المأموم صحيح إذا
لم يتأخره فينفرد عنه حيثئذ وجوباً ، لا لقطع رابطة الأنداء بعمل تقبضها . وإن كان
الساهي المأموم عن ركن بطلت ، كما لو سهى عن الركوع ، وذكر بعد سجوده
مع الإمام ، وإن كان غير ركن لكن تداركه قبل الآخر اختص بالسجود .

فإن كان الساهي الإمام به المأموم بتسبيح أو إشارة ويجب عليه لعلية الظن
له ، وإن لم يسهه ، لو نهيه ولم يرجع وجب على المأموم الفعل أو الترك ، ويسجد
الإمام دون المأموم ، لانتفاء سببه عنه ، ولا يجب عليه معارفة إمامه والحال هذه ،
لصحة صلاة الإمام .

(١) الفقيه ١ : ٢٦٤ حديث ١٢٠٥ ، التهذيب ٣ : ٢٢٧ حديث ٨١٢ . وفيهما :

الإمام يتحمل .

الرابعة : لو اشترك السهو بين الإمام والمأموم جاز أن يقتدى به فيهما ، وإن يتعذر هـ أما لو رأى إماماً قد سجد ولم يعرف السبب وجب أن يسجد حملاً على أنه قد سهى وإن لم يعرف سهوه ، وفي وجوب سؤاله عن السبب وجهان أقربهما الوجهان .

الخامس : لو شك الإمام وحلفه اثبات أحدهما طأن القفل والآخر تقبضه ، وإشار كل منهما بقتضي ظنه ، فإن أفادته إشارة أحدهما الظن حصل عليه ، والا احتمال العمل بأحدهما ، ويقوى التحويل على الأحكام الشرجية .

السادس : لو حفظ على المصلي عدل مسرد ، فإن أفاده الظن حصل بقوله ، والأعمل بالأحكام .

السابع : لو قام الإمام إلى الخامسة سهواً ففتح به المأموم فلم يرجع ، وجب أن ينوي المأموم الانفراد . ويحتمل قوياً جوار انتظاره جالساً مسجداً باقياً على الائتمار به إلى أن يجلس للشهد فيشهد معه ، لأن صلاة الإمام لا تبطل بهذه الزيادة بالنسبة إليه ، وصلاة المأموم صحيحة بالنسبة إليه لعدم افتدائه به فيها . ويجب عليه إعلانه بها ، وإن استمر الاشتباه أجراه ، وإن تبينها ولم يكن جلس بعد الرابعة بقدر التشهد بطلت ، والأصح ، وصلاة المأموم سائغة على التقديرين .

ويشرع على هذه لو دخل مسبوق في ثانية الإمام ظناً أنها الأولى ، فقام الإمام إلى الخامسة سهواً فافتدى به فيها ، احتسب له رابعة ، تعويلاً على الظن السليم من معارض ، فإن أخبره عدلان بالزيادة انفراد عنه تفصيلاً من المخلل المقتضي إلى البطلان لو بقي .

الثامن : لو شك المسبوق هل أتى بالركوع الكامل قبل رفع الإمام منه أو بعده لم يكن مدركاً للركعة ، لأصالة عدم الإدراك ويحتمل الإدراك ، لأصالة بقاء ما كان ، ولأول أولى ، لأن الشك في الشرط يستلزم الشك في المشروط .

التاسع : لو اشتركا في نية التشهد أو سجدة وذكر قبل الركوع رجعا اليه ، وإن ذكر المأموم خاصة رجع ، فإن ركع مع الإمام قبله بطلت صلاته ، لامتناع اجزاء المنهي عنه عن المأمور به ، إذ الأمر بالشيء يستلزم النهي عن حده ، فإن رجعا بعد الركوع متعبدين أعاداً مطلقاً ، وإن كانا ساهيين وجلسا ثم ذكرا انهما متعين جبراهما ، وإن أنبا بالمنسي فكذلك .

وفي اجرائه عن نقصان نظر ، فإن رجع الإمام والحال هذه ساهياً وذكر المأموم ، لم يتابع الإمام عليه ويحتص الإمام بالجبران دونه ، ولا يجب عليه معارضته حيثئذ ، لأنه رجوع عبر مبطل بالنظر اليه ، ولو ركع المأموم قبل الإمام طناً أنه لم يخل ، وذكر الإمام الحل قبله وجب عليه تداركه .

ويجب للمأموم المتابعة فيهدف الرند ويأتي بالعائت ، ولا يعد ذلك زيادة دكى في الحقيقة ، لأن فعل المأموم تابع لفعل الإمام وهو واحد ، فكذا مابعته . وله أن يستمر على حاله هذه إن بقي ركوعه على ركوع الإمام لو طل أن الإمام قد ركع لصوت سمعه ، وإن تعدد الحق استمر على ركوعه حتى يلحقه الإمام فيه ، وبقي ذلك الجزء ويسجد له ، فإن عاد إلى المتابعة بطلت ، للنهي عليه ، وبدمر ذلك لناسي والظان المنص عليه .

وإن رفع منه قبله ، فإن كان بية الأفراد صححت ، والأفلاء ، لأن السبق والآخر بفعلين متتابعين خروج عن المتابعة التي هي شرط في الصحة ، وفي الحاق الناسي والظان لو رفعاه مع بالعمد احتمال .

المأشور : شرط في الأجزاء المنسية اليه ، والطهارة ، والاستقبال ، والستر ، والذكر ، وعدم الطو بالمعتد . والضايط أنه يجب فيها ما يجب في الصلاة حتى الرد ، فيطأها ما يطلها ، ويجب الأداء في الوقت ، فإن تركها متعمداً حتى يخرج قيل بطلت ، لأن شرط الصلاة شرط في أحزائها ، وفيه نظر .

ولو كان سهواً لم يطل وقضاء ، أما لو أحدث فيه فاشكال ، باماً من أنه جره
منها حقيقة ، والصلاة تبطل بتحليل الحدث بين أجزائها . ومن أن الصلاة قد تمت
بالتسليم ، فلا يؤثر الحدث فيها بعد خروجه منها .

والية : اسجد السجدة المنسية ، أو تشهد التشهد المنسي ، أو أصلي على
النبي وآله المنحبتين في صلاتي هذه أو صلاة الظهر مثلاً ، أداء لوجوبها أولوجوبه
قربة إلى الله . ولا تشهد فيها ولا تسليم .

الحادي عشر : لو سهى عن السجدة المنسية حتى خرج الوقت أتى بها قضاء
وبشروط في قصاتها أن لا يكون عليه قضاء يومية ولا تشهد ولا سجدة سابقة ، لوجوب
الترتيب ، وكذا القول في التشهد . ولو فاته سجدة من الثانية ونسي تشهدا ترتب
السجدة عليه ، وبالعكس لو تقدم فواته عليها .

وأما الاحتياط فترتب لو تعلق بالسبب إلى المجبورات أو المجبورة ، وترتب
على العائنة اليومية ، وبالعكس ، لاشتغال الدعة بالأول فالأول .

خاتمة :

هذا ما حضرنا من البحث في هذه الحرارة مع ما أنا عليه من قلة الضاعة
وكثرة الأضاعة ، وقد ذكرت لك أيها الطالب المسترشد أصول هذين الاثنين وأكثر
فروعهما ، عبارة تقرب إلى فهمك وتزيل حلك وهلك ، لأن جزئيات فروع الفقه
لا تنحصر بعد ولا تضبط بحد ، ومحصلها ما ذكرناه .

وأن أسأل الله تعالى لي الفرح عما علمي به القلم أو زلت به القدم ، أنه ولي
المغفرة ومقبل العثرة والحمد لله حق حمده ، والصلاة على سيد رسله وآله وأصحابه
وسلم تسليماً كثيراً كثيراً .

(١٨)

رسالة في الحج



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على مواسع نعمه الرار ، والصلاة والسلام على سبه محمد وآله
الأطهار .

وبعد ، فهذه جملة تختل على ما لا بد منه في بيان مناسك حج بيت الله الحرام
وزيارة رسوله وآله عليه وعليهم السلام ، وضعتها على سبيل الاختصار ، بالناس
خلاصة بعض الاحوان الاحبار معه الله واياتها بها وأجرل لما جيبها ثوابها ، انه ولي
ذلك وهو حسبنا ونعم الوكيل ، وهي موضوعة على مقدمة ومصلين :

أما المقدمة

فالحج لغة : القصد المتكرر .

وشرعاً : القصد الى مكة ومشاعرها لأداء المناسك المحصورة .

وهو أولى من جعله اسماً لجميع المناسك المؤداة في المبقات ومكة ومشاعرها
لأن التخصص خير من النقل ، لأن ذلك حيث لم يثبت النقل ، بل لأن النقل لمناسبة
أولى وعلى الأول فتبين معنى الحج شرعاً ولغة مناسبة العموم والخصوص ، بخلاف

الثاني .

ثم ان جعله اسماً للمناسك يقتضي كون التعريف لفظياً لا صناعياً .
 ووجوبه في العمرة مرة بالمر والأجماع ، وهو على الفور ، حتى أن تأخيرها
 كبيرة موبقة . وثوابه عظيم ، فانه جمع بين كثير من العبادات مع ما فيه من المشاق
 العظيمة والأحطار الجسيمة .

وأخبار فصله وما يترتب عليه من المفرة ، ومضاعفة الحسنات ومحو السيئات
 وربع الدرجات بطريق أهل البيت عليهم أطايب الصلوات كثيرة لا تكاد تحصى .
 وشرط وجوبه : البلوغ ، والخل ، والاستطاعة التي هي الزاد والراحلة في
 المفتقر الى قطع المسافة ، والتمكن من الركوب والمسير ، ووجود المحرم في
 المرأة مع الحاجة لا مطلقاً ، ونعته وما ينجم عنها حيثئذ ، ونفقة واجب النفقة ذهاباً
 وهوداً .

ويشترط في صحته الاسلام ، فلا يقع من الكافر ولا عنه ، وللباشرة أفعاله التمييز
 فلا يقع من غير التمييز استقلالاً ، بل بفعل الولي .
 وأنواعه ثلاثة : تمتع ، وقران ، وفرد .

فالتمتع فرض من نأى عن مكة بشمانية وأربعين ميلاً من كل جانب ، وأفعاله
 الواجبة مرتبة خمسة وعشرون : البية ، والأحرام بالعمرة ، والتلبية ، وليس ثوبي
 الأحرام ، والطواف ، وركعتاه ، والسعي ، والتقصير ، والبيه ، والأحرام بالحج ،
 والتلبية ، وليس التوئين ، والوقوف بعرفة ، والمبيت بالمشر ، والكون به ، ورمي
 جمره العقبة ، والذبح ، والعلق أو التقصير ، وطواف الحج وركعتاه ، والسعي ،
 وطواف النساء ، وركعتاه ، والمبيت بمس ليل الشريق ، ورمي الجمرات الثلاث .
 والأركان ثلاثة عشر : التبه ، والأحرام بالعمرة ، والتلبية وطوافها ، وسعيها ،
 والتبه ، والأحرام بالحج ، والتلبية ، والوقوف بعرفة ، والكون بالمشر ، وطواف

الحج ، وصحبه ، والترتيب .

والمراد بالركن هنا : ما يبطل الحج بالأحلال به عمداً لاسهواً فيتحقق البطلان لعوات شيء عذر كذا عمداً خاصة ، ولو كان القائل الموقين بطل مطلقاً ، ولا تبطل باقي الأعمال وإن كان عمداً .

والفعال القران والافراد هذه ، إلا أن العمرة بها متأخرة ، ويزاد فيها طواف النساء وركعتاه بعد الحلق أو التقصير ، وكذا في كل عمرة مفردة .

الفصل الأول : في عمرة التمتع

وفيه مباحب :

الأول :

الأحرام : ومعناه كف النفس عن أمور محصورة إلى أن يأتي بالمحل من الأعمال . فهي عمرة التمتع إلى التقصير ، وفي غيرها آخره إلى طواف النساء مع البية ، وصفتها في العمرة : أحرم بالعمرة الممنوع بها إلى حج الإسلام حج التمتع وألبي البليات الأربع لهذا الأحرام لوجوب الجميع قربة إلى الله مقارباً بها أول التلبية .

ولما كان الفصل إلى الأمور المذكورة الذي هو البية موقوفاً على فهمها احتج إلى كشف ما لا بد من بيان المراد منه بها .

فالعمرة لغة : الزيارة ، وشرعاً : زيارة البيت لأداء المساسك المحصورة عنده .

والممنوع بها اسم معمول من التمتع وهو التلذذ والانتفاع ، وإنما اختصت بهذا الاسم لما يتحلل بينها وبين الحج من الأحلال ، مما وقع الأحرام منه مستمراً إلى أحرام الحج مع كونها مفردة من أعمال الحج . أولما يحصل بها من الانتفاع

بالثواب مصافاً الى الحج أو مستمراً اليه رسماً^(١) الى حج الاسلام يتميز عن العمرة المتمتع بها الى حج النفر وشبهه .

والمراد بالقرية : وقوع العمل على وجه الاخلاص ، بحيث يتميز القرب الى رضاه سبحانه وبحظي لديه مجاراً عن القرب المكاني .

واطلاق القربات على الطاعات والعبادات في كلامه سبحانه ، وكلامهم عليهم السلام يؤذن بإيثار هذه الكلمة على غيرها ، ويشعر بمزية لها .

وتجب التلييات الأربع مقارنه للية بالقرية على الوجه المذكور ، وصورتها ليك اللهم ليك ، ليك ادا الحمد والعمه والملك لك ، لاشريك لك ليك .

ومعنى ليك : اجابة بعد اجابة لك يارب ، أو احلاصاً بعد اخلاص ، أو اقامة على طاعتك بعد اقامة ، لأنه اما من لى اد اجاب الدعاء ، أو من اللب وهو الحالص من كل شيء ، أو من لب بالمكان اذا أقام به .

واصل اللهم : يا الله .

ويجوز في أن الكسر على الاستثاف ، وتمتع فنقد اللام مخوفة ، على أن جعلتها تطلب لما قبلها ، فيفصي المنح نخصص التلية بخلاف الكسر ، فان عدم التقيد بطة يقتضي العموم . وهذا هو المراد من قول أبي العباس المبرد : من فتح فقد خصي ، ومن كسر فقد هم .

ويستحب الاكثار من التلييات الواجبة ومن المستحبات أيضاً ، وخصوصاً : ليك ذا المعارج ليك ، والناقي ليك ليك داهياً الى دار السلام ، ليك ليك خفار المدبور ، ليك ليك أهل التلية ، ليك ليك ذا الحلال والاكرام ، ليك ليك تبتدىء والمعاد اليك ، ليك ليك تغني وتمتع اليك ، ليك ليك مرهوباً ومرهوباً اليك ، ليك ليك اله الحق ، ليك ليك ذا العماء والفضل الحسن الجميل ، ليك ليك

كشف الكرب المظام ، ليك ليك عبدك وابن عبدك ، ليك ليك انقرب اليك
بمحمد وآل محمد ، ليك ليك يا كريم ، ليك ليك بالعمرة المتمتع بها الى
الحج ليك .

والاحلال بمقارنة النية للتلبية مبطل كتكثير الصلاة، وكذا ابدال بعض كلماتها
التي لابد منها بموافقاتها كما لو قال : اجابة بعد اجابة لك بدل ليك ونحوه .

ويجب استدامة النية حكماً الى آخره ، ولو احل بها اثم ولم يبطل احرامه ،
ويجب لبس الثوبين ، ويشترط كونهما من جسد ما يصلى فيه خاليتين من نجاسة ،
غير مخبطين . فبأنز باحدهما وينوشح بالآخر ، يعطى به أحد المسكين أو يرتدي به
فيعطيهما ولا يحدده .

ولا يجوز القص اختياراً ، وتجوز الرقادة والابدال ، لكن يستحب الطواف
في الأولين . ويجوز للساء الاحرام في المحيط والحريز اختياراً ، وهل يوصف لبس
الثوبين بكونه شرطاً للاحرام ، أو جره له ، أو واجب لا غير ؟ أوجه ، والاشتراط
أحوط .

أما النية فالتردد فيها بين الشرط والحزم كسائر نيات العبادات ، والأصح أن
التلبية جره وركن وهي الاحرام كالنحرمة للصلاة ، ونسيان التلبية غير محل بصحة
الاحرام بخلاف نسيان النية .

وفي كون الاحرام تركاً : يجيء به نحو الامتثال أو بالعكس تردد ، ولأول
رجحان ، أما عده فلا محضاً بناء على تفسيره بتوطئ النفس على الكف عن الأمور
المختصة فلا يخلو من شيء ، لأن المعروف في كلامهم أن الاحرام عبارة عن
اجتناب الأمور المختصة ، والاختراع في التعريفات غير مقبول ، وكذا الصوم .
وأما ما يحرم بالاحرام : فالصيد ، وهو الحيوان الممنوع بالاصالة اصطفاً ،
وأكله ، وإشارة ، ودلالة ، وأغلاماً ، وذبحاً فيكون ميتة . والفرخ والبيض كالاصل ،

والجراد صيد ، والتولد بين الصيد وغيره يتبع الاسم .
 والنساء وطءاً ولمساً بشهوة لا بدونها ، وعقداً له ولغيره .
 والطيب على العموم أكلاً ولمساً ونظياً ، وإن كان المحرم ميتاً . ولا بأس
 بخلوق الكعبة ، والاكتحال بالمواد ، وبما فيه طيب .
 وإخراج الدم احتياراً ، وليس الأظفار ، وإزالة الشعر وانقل اختياراً ، والنظر
 في المرأة والأدهان اختياراً وإن لم يكن الدهن مطيباً ، وبالمطيب قبل الإحرام إذا
 كانت رائحته تبقى .
 وقطع الشعر والحشيش الأخضرين الثابتين في الحرم إلا في مكة ، والأذنين
 والمحالة وعوديها ، وحجر الفواكه .
 والكذب على الله ، والجبدال ، وهو قول : لا والله وبلى والله .
 وقتل هوام الجسد كالقمل وكذا القاذة .
 وليس المحيط للرجل ، والحصى ، وما يستر ظهر القدم له ، فإن اضطرقه .
 والخاتم للزينة ، والمحلي للمرأة ، إلا أن تكون معنادة فيحرم إظهاره للزوج .
 والحناء للزينة ، وتغطية الرأس للرجل ولو بالارتعاس ، والوجه للمرأة ، والتنظيل
 للرجل سائراً اختياراً على الأصح .
 وكذا لمس السلاح ، وشم الرياحين .
 الثاني : الطواف حول الكعبة الشريفة سبعة أشواط ، وهو صلاة الإامي تحريراً
 الكلام ورد به النقل ، ويجب فيه أمور :
 الأول : الطهارة من الحدث ولو اضطرابية ، ومن الحيض بانوائه ، وهل يعنى
 عن ما يعنى عنه في الصلاة ؟ قولان ، أظهرهما الغلو ، ولو طاف بالعباسة أجزأ .
 الثاني : ستر المورة الواجب سترها في الصلاة ، ويختلف باختلاف الطائفة .
 الثالث : الختان في الرجل المتمكن خاصة ، وكذا الخشنى .

الرابع : البية : أطراف سبعة اشواط في العمرة المتمتع بها الى حج الاسلام
حج المتمتع لوجوبه قرينة الى الله .

الخامس : مقارنتها لأول الشروع فيه ، وانما يتحقق بمحاذاة أول جزء من
مفاديم البدن كطرف الأنف ، أو البطن لمن كان كبيره لأول الحجر عظاماً أو طليئمر
عليه كله ، ولا يشترط استقباله ثم الانحراف ، بل يجوز جعله على اليسار ابتداءً .
السادس : الحركة الذاتية أو العرضية مقارنة للبية .

السابع : استدامتها حكماً بمعنى أن لا يحدث به تنافي الأولى .

الثامن : جعل البيت على اليسار .

التاسع : ادخال الحجر .

العاشر : جعل المقام على اليمين ، ويجب أن يراعى مقدار ذلك في كل جانب ،
والدنو من البيت الفضل .

الحادي عشر : خروج جميع البدن من البيت ، فلو مشى على الشاذروان
وهو أساس البيت قدبماً ، أو كان يمس الحدار بيده من جانب الشاذروان لم يصح .
الثاني عشر : اكمال العدد .

الثالث عشر : حفظه ، فلو لم يحصل العدد أصلاً ، أو شك في النقيصة مطلقاً ،
أو في الزيادة قبل بلوغ الركن بطل .

الرابع عشر : الحتم بموضع البداية من الحجر ، فلو زاد عليه متعمداً بطل ،
وناسياً يتخير في الاكمال سبباً ، والقطع ان بلغ في الشوط الرائد الحجر ، والا
قطع وجوباً ، فان اكمله فالثاني قل .

الخامس عشر : الموالاة ، وتتحقق باكمال أربعة اشواط ، فان قطعه قبلها
استأنف وان كان لضرورة ، والا أتم . ولا يجوز القطع مطلقاً ، الا لحاجة ونحوها .
ويحرم الطواف للعمرة وعليه برطنة ، وكذا كل طواف يحرم ستر الرأس

فيه . ويجوز الاحلال الى الغير في المند بشرط كونه بالغا ذكراً ، وفي اشراط
المقالة نظر .

ولو حاصت قل تمام اربعة اشواط من طواف العمرة انتظرت الوقوف ،
فان ضاق الوقت بطلت منعتها ووقفت وصارت حجتها مفردة ؟ وتمتع بعد ذلك .
ونجب ركعتا الطواف ، ومحلها المقام في البناء المعد لذلك الان ، فان شئ
زحام صلى حلقه أو الى جانيه . ووقفهما عند المراح منه وهما كاليومية ، ولا جهر
فيهما ولا اخفات حتماً ، ولا أداء فيهما ولا قضاء .

ولو نسبهما رجع طأني بهما في المقام ، فان تعذر فحيث شاء في الحرم ، فان
تعذر فحيث أمكن من البقاع ، فان مات فضاءهما الولي . ونبتهما : أصلي ركعتي
طواف العمرة المتمتع بها الى حج الاسلام حج التمتع لوجوبهما قرينة الى الله .
الثالث : السعي ، وهولمة : السرعة في المشي ، وشرعاً : الحركات الممهودة
من الصفا الى المروة وبالعكس للقربة ، ويعتبر فيه أمور :

الأول : النية : اسمي سبعة اشواط بين الصفا والمروة للعمرة المتمتع بها الى
حج الاسلام حج التمتع لوجوبه قرينة الى الله .

الثاني : مقارنتها للصفا ، أما بأن يصعد عليه في أي جزء منه ، أو بأن يلصق
خفيه به ، وإذا عاد ألصق أصابعه ، وكذا يصح في المروة .

الثالث : الاستدانة حكماً ، ولقد مر تفصيلها .

الرابع : الحركة مقارنة للنية .

الخامس : الذهاب في الطريق المعهود ، وحتم بالمروة كما قدمناه .

السادس : اتمام السبعة من الصفا الى شوطاً .

السابع : استقبال المطلوب فلا يمضي القهقري .

الثامن : ايقاعه بعد الطواف والركعتين .

انتاسع : عدم الزيادة عمداً فيطال بها حيثئذ ، لاسهوا ، ولو لم يحصل العدد أو شك في المبدأ وكل في المزدوح على المروة ، أو في المرد على الصفا ، أهدأ دون المكس فيهما .

العاشر : الموالاة كالطواف احتياطاً ، والمعتمد جواز البناء ولو على شرط .
الحادي عشر : إيقاعه في يوم الطواف وجوباً على المشهور ، وإيس شرطاً في الصحة .

الرابع : التقصير ، وهو إبانة مسمى الشعر أو الظفر ، وبه يتحقق الإحلال من إحرام العمرة المتمتع بها . أما المفردة فلا يتحقق فيها الإحلال التام إلا بالطواف للساء ور كمنه بعده ، وراجعه ثلاثة :

الأول : البية : أنصر للإحلال من إحرام العمرة المتمتع بها إلى حج الإسلام حج التمتع لوجوبه قرينة إلى إقفه . ويجب فيها المقارنة للفعل والاستدامة حكماً إلى الفراغ .

الثاني : كونه بمكة ، ولا يجب كونه على المروة وإن استحب .

الثالث : تقديمه على إحرام الحج ، فلو أهل قبله عامداً انقلبت عمرته حجة مفردة على الأصح ، لرواية أبي بصير عن أبي حنيفة عليه السلام ، وسامياً يقع ولا شيء عليه ، وجبره بشاة أفصل .

وأما الجاهل فبعبه وجهان ، أو جههما الحافة بالعماد . ويتمين التقصير في عمرة التمتع فلا يحرمه الحلق منه بخلاف المفردة والواجب إزالة الشعر بحديد ، أو نورة ، أو ننف أو قرص بالسن .

الفصل الثاني : في أفعال الحج

وفيه مباحث :

الأول : الاحرام ولا فرق بين احرام العمرة والحج الا بالنية فينوي : احرم بحج لاسلام حج التمتع ، والى المليات الأربع لهذا الاحرام لوجوب الجميع لقربة الى الله ليك الى آخرها .

ومحل للتمتع مكة ، واتصله المسجد وخلاصته المقام أو تحت الميزاب ، ولو تعذر احرم حيث أمكن ولو بعرفة .

واحرام القارن وانفرد من مبات صرة التمتع ، أو من دويرة أهله ان كانت القرب . ولا يبطل بروال الشمس يوم التروية أو يوم عرفة قبله ، بل ولا بغروبها لاعامداً اذا ادرك المشعر احتياطياً أو اضطرارياً مع اضطراري عزمه على الأصح ، لكن يستحب ايقاعه بعد طهر التروية .

ولا يجوز له الطواف بعد الاحرام حتى يرجع من منى ، فان طاف ماها لم يتنص احرامه ، وقال الشيخ يحدد التلبية ليقعد بها الاحرام أما القارن والنفرد فيجوز لهما الطواف .

الثاني : الوقوف بعرفة ، ومعناه الكون بها يوم التاسع ، ووقته من زوال الشمس الى غروبها ناوياً فيه : ألف بعرفة الى غروب الشمس في حج الاسلام حج التمتع لوجوب قربة الى الله . ويجب استدانتها الى آخره ، ويجزئ مسمى الكون وهو الركن ، وان اتم بالأفاضة قبل الغروب .

ولا يفى بعمره وثوبة وذو المجاز والأراك فانها حلود . ويستحب ضرب الحباء سرة .

ويشترط اسلامه من الجنون ، والاضماء ، والسكر ، والنوم في جزء الوقت . ولو انقص قبل الغروب عامداً عالماً لم يبطل حجه ، ووجب عليه بدنة . ولو تعذر الوقوف نهائياً اجزأ ليلاً . والواجب فيه مسمى الكون ، وهو صالح للمشعر أيضاً .

الثالث : الوقوف بالمشعر ، ويجب المبيت به ليلة العاشر ناوياً أول المبيت :

آيت هذه البلة بالمشر في حج الاسلام حج التمتع لوجوبه قربه الى الله . وهذا الوقوف فيه شائبة الاضطرابي ، أما الاحتيازي المحض فمن طلوع فجر البحر الى طلوع الشمس .

والموجب الكل ، والركن هو مسمى الكون في هذا الوقت ان كان قد وقف ليلاً ، لكن لو افاض قبل العجز حامداً عالماً وجب عليه شاة .

والاضطرابي المحض من طلوع الشمس الى زوالها ، والموجب فيه المسمى ولو افاض قبل طلوع الشمس فلا يجاوز الى وادي محسر الاعد طلوعها ، فان فعل أثم ولا كفارة .

وتجب فيه النية مقارنة لأول انفجر : ألف بالمشر من طلوع الفجر الى طلوع الشمس في حج الاسلام حج التمتع لوجوبه قربه الى الله .

الرابع : نزول منى يوم البحر للرمي والذبح والعلق ، وتجب رعاية هذا الترتيب ، فان خالف أثم ولم يطل فله .

والواجب في يوم البحر هو رمي جمرة العتة بسبع حصيات في الحرم الا المساجد ، ويجب أن تكون ابتكاراً ويستحب أن تكون برشاً ، نقطة لمنقطة رحوه كحلبة ، دماً يسمى رمياً . ويشترط الاصابة بعطه مباشرة بيده ، فلا تحزى . الاستتابة الامع الضرورة .

ووقته ما بين طلوع الشمس الى غروبها ، وفصلته الى الزوال . ويقضي لو فات مقدماً على الحاضر ، ويخرج وقته بخروج أيام التشريق الى قابل .

ونيته : أرمي هذه الجمرة بسبع حصيات في حج الاسلام حج التمتع أداء لوجوبه قربه الى الله ، وكذا يصنع في رمي الجمرات الثلاث في كل يوم من أيام التشريق ، وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ، مرتباً يبدأ بالاولى ثم بالوسطى ثم بجمرة العتة ، فلو نكس أعاد على ما يحصل معه الترتيب .

ويحصل بأربع إذا لم يكن عامداً بمن ما بقي ، ولو تعدد أولم يبلغ الأربع
أعاد ، إلا أنه بعيد مطلقاً مع عدم بلوغها ، وبعد على ما بقي من الجمرات دون
التي رماها أربعاً ، فيقتصر على اتمام ربهما .

ويجب ذبح الشيء من النعم الثلاثة ، ويجزئ من الضأن الجذع لسته ،
وهو ما كمل له بسبعة أشهر ، والشيء من الأبل وهو ما دخل في السادسة ، وفي
غيرها ما دخل في الثانية .

ويشترط فيه اتمام الحلقة والصحة وأن يكون على كلبه شحم ، ويكفي الظن
وإن ظهر بعد الذبح حلامه ولا يجزئ المعيب . وتجب الصدقة بثله وأعداد ثلثه
والأكل ماوياً عند ذبحه : الذبح هذا الهدى في حج الإسلام حج التمتع لوجوبه
قرية إلى الله .

ويستحب مباشرة الذبح إن أحسنه ، والأجمل يده مع يد الذابح . ويؤي في
الصدقة والاعداء والأكل : انصدق ، أو اهدى ثلث هدي حج الإسلام حج التمتع
لوجوبه قرية إلى الله .

ويشترط في المهدى إليه الإيمان ، وفي محل الصدقة الفقر معه . ولا ترتيب
في الأقسام .

ويجب حلق الرأس أو التقصير كما سبق . فارقاً للبه : أخلق أو أقصر للأحلال
من إحرام حج الإسلام حج التمتع لوجوبه قرية إلى الله . واستدامتها حكماً إلى
آخر الفصل .

ويتعين على المرأة والحشى التقصير . ومن ليس على رأسه شعر يحزئه امرار
الموسي على رأسه .

ولا يخرج عن منى حتى يأتي بالثلاثة في ذي الحجة ، فإن أحل رجع للذبح
والحلق بها طوله ، فإن تمذر استناب في ذبح الهدى وحلق مكانه واجباً ، وبعد

بالشعر ليدفن بها ندياً .

فأما الرمي فيقوت وقته بخروج الثالث عشر كما سبق .

وبالحلق يتحلل من المحرمات إلا الطيب والنساء والعبد ، ثم يتحلل من الطيب بطواف الزيارة والسعي على الأقوى ، فإذا طاف للنساء حللن له وطلواهن بهل العبد الذي حرم بالأحرام .

الخامس : العود إلى مكة للطوافين والسعي ، ويسمى الأول طواف الحج وطواف العود وطواف الزيارة وطواف الركن ، طواف الصدر .

وكيفية الجميع كما سبق الأتي إليه فسوي هنا : أطوف سبعة اشواط طواف حج الاسلام حج التمتع لوجوبه قربة إلى الله ، أصلي ركعتين طواف حج الاسلام حج التمتع لوجوبه قربة إلى الله ، أصلي سبعة اشواط سعي حج الاسلام حج التمتع لوجوبه قربة إلى الله ، أطوف سبعة اشواط طواف النساء في حج الاسلام حج التمتع لوجوبه قربة إلى الله ، أصلي ركعتي طواف النساء في حج الاسلام حج التمتع لوجوبه قربة إلى الله .

السادس : العود إلى منى للمبيت بها ليالي التشريق الثلاث ويجوز لمن أبقى الصيد والنساء النحر في الثاني عشر ، فقط المبيت ليلة الثالث عشر ورميه ، إلا أن تغرب الشمس وهو منى .

ويجزيه في المبيت الكون بها إلى نصف الليل ، ولو بات بغيرها فعن كل ليلة شاة ، إلا أن يبيت بمكة مشغلاً بالعبادة ، واجبة كانت أو مستحبة فلا شيء . ولا فرق بين خروجه حيثئذ من منى قبل غروب الشمس أو بعده .

ويجب استيعاب الليلة بالعبادة إلا ما يضطر إليه من أكل أو شرب ، أو نوم يقلب عليه .

وحد منى من العفة إلى وادي محسر .

ويجب في المسبب النية مقارنة لأول الليلة مستدامة الحكم : أيث هذه الليلة
 بمعنى في حج الاسلام حج التمتع لوجوبه قربة الى الله .
 والمفرد والقارن يحرم ان من الميقات بالحج ويأتان بأعمال الحج الى آخرها
 وبعد الفراغ يأتان بعمره مفردة .
 والفرق بينهما أن المفرد لا يقرن باحرامه هدياً بخلاف القارن، وحشد فيذبحه
 أو يحرمه بمعنى إذا قرن به احرام الحج ، ويقسمه اثلاثاً كهوي التمتع .
 ولو كان نائياً الى نية في كل فعل : نيابة عن فلان ، ولو قال : لوجوبه عليه
 بالأصالة وعليه النيابة كان اكمل فيسوي في احرامه : أحرم بالعمره المتمتع بها الى
 حج الاسلام حج التمتع والى التبيات الأربع الى آخره نيابة عن فلان لوجوب
 الجميع عليه بالأصالة وعليه بالنيابة قربة الى الله ليك الى آخره .
 وكذا الفعل في باقي المسامك .

خاتمة

يستحب للمصالح زيارة النبي صلى الله عليه وآله بالمدينة استحباً مؤكداً ،
 وكذا يستحب لغيره . ويجبر الإمام الناس على ذلك لو تركوه لما فيه من الجفاء
 المحرم ، كما يجبرون على الاذان . وقد روي انه صلى الله عليه وآله قال : « من
 أتى مكة حاجاً ولم يردني الى المدينة جفوته يوم القيامة ، ومن أتاني زائراً وجبت
 له شفاعتي ، ومن وجبت له شفاعتي وجبت له الجنة » (١) .

ويستحب زيارة فاطمة الزهراء عليها السلام في بيتها والروضة والبقيع ، قالت
 عليها السلام : « احبرني أبي : انه من علم عليه وعليه ثلاثة أيام اوجب الله له الجنة »

(١) الكافي ٥ : ٤٨٨ حديث ٥ باب زيارة النبي (ص) ، الفقيه ٢ : ٣٣٨ حديث

٩٥٧١ ، التهذيب ٦ : ٤ حديث ٥ .

قيل لها : في حياتكما ؟ قالت : « نعم ، وبعد موتنا »^(١) .

ويستحب زيارة الأئمة الطاهرين عليهم السلام ، عن الباقر عليه السلام : « ابدؤا بحكة واختموا بتا »^(٢) .

وعنه عليه السلام انه قال : « انما أمر الناس أن يأتوا هذه الاحبار ، فيطوفوا بها ، ثم يأتونا فيخبرونا بولايتهم ويعرضوا علينا نصرهم »^(٣) .
وهو أبي عبد الله عليه السلام : « من زار اماماً مفترض الطاعة كان له ثواب حجة مبرورة » .

وعن الامام الرضا صلوات الله عليه : « ان لكل امام هدى في احوال اوليائه وشيعته ، وان من تمام الوفاء بالعهد وحسن الأداء زيارة قبورهم ، فمن زارهم راحة في زيارتهم وتصديقاً بما رغبوا فيه كانت أئمتهم شفاعتهم يوم القيامة » .
وليكى هذا آخر الرسالة والحمد لله وحده والصلاة على خير خلقه محمد وآله .
من تمة منشآت المصنف تغمده الله برضوانه :

البحث الثاني :

في بيان شيء من كمالات الاحرام : فأما الصيد فمنه ما لكمارته بدل على الخصوص كالجماعة فان فيها بده ، فان حجز عنها ففسد قيمتها على البر واطعم كل مسكين نصف صاع ، فان رادت عن متين مسكياً انصهر على السنين ، وان نقصت انصهر على قدر القيمة .

ومنه مالا بدل له كالجماعة فان فيها شاة على المحرم في الحل ، ودرهما على المحل في الحرم ، ويجتمعان على المحرم في الحرم .

(١) التهذيب ٩ : ٦ حديث ١٨٠ .

(٢) الكافي ٤ : ٥٥ حديث ١٦ باب فضل الرجوع الى المدينة .

(٣) الكافي ٤ : ٥٤٩ حديث ١ باب اتباع الحج بالزيارة .

وفي الجرادة والقملة إذا ألقاها أو قتلها كف من طعام .
وفي أسس المحيط عمداً دم شاة وإن كان مضطراً ، لكن في الضرورة ينتمي
الاثم خاصة . وكذا في لبس الحمين ونحوهما ، والظاهر أنه لا فرق في لزوم
الكفارة بين أن يشقهما أولاً .

وفي قلم كل ظفر مد من طعام ، وفي اظفار يديه أو رجله أوهما في مجلس
واحد دم ، ولو تعدد المجلس فثمان .
وفي إزالة مسمى الشر بهن وغيره شاة ، أو اطعام عشرة مساكين ، لكل مسكين
مد ، أو صيام ثلاثة أيام .

ولو اضطر إلى حلق الرأس لأذى انتهى الثم دون الكفارة ، ولو وقع شيء
من ضرر رأسه أو لحينه بلمسه في غير الوضوء ، وكذا الفصل على الأقرب - ولا
يعد الحاقه إزالة النجاسة بهما - وجب التصديق بكف من طعام .

وفي الوضوء وما الحق به لا شيء ، وفي تغطية الرأس دلو بالارتصاص بالماء
أو حمل سائر شاة . وكذا في الظيل سائراً ، وفي الجدال ثلاث مرات صادفاً
شاة ، ولا شيء في مادونها ، وكاذباً بدنة ، وفي الاثنين بقرة ، وفي الواحدة شاة .
وفي قلع الشجرة الكبيرة في الحرم بقرة وإن كان محلاً ، وفي الصغيرة شاة ،
وفي الأبخاض والحشيش القبصة

ولا كفارة على الجاهل والناسي والمجنون في شيء من ذلك ، إلا الصيدان
الكفارة فيه على الناسي والجاهل .

وتعدد بتعدد الأسباب اتحد الوقت أو اختلف ، كفر عن السابق أولاً . ويتحقق
التكرار في الحلف بتعاير الوقت ، كأن يحلق بعض رأسه قدوة وبعض عشبة .

وكذا اللبس والنظيب واكل ما لا يحل . وفي رواية محمد بن مسلم عن الباقر
عليه السلام : « إن لكل صنف من الثياب فداء » وليس يعد وهو مفتضي كلام

المتنهي ، فعلى هذا يعتبر تغاير الوقت في الصنف الواحد دون المتعدد وهل يفرق بين ذوي الضرورة وغيره في ذلك ؟ فيه تردد .

ومحل الذبيح والنحر والصدقة مكة ان كانت الجنابة في احرام العمرة وان كانت متعة ، ومعنى ان كانت في احرام الحج .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وأهل بيته الطاهرين .



(١٩)

رسالة الخيار في البيع



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم اعدنا لما اختلف فيه من الحق باذنك ، قد تقرر أن البيع بشرط الخيار على ثلاثة أنواع : فان الخيار اما للبائع ، أو للمشتري ، أو لهما . فمضى كان للبائع خيار انتفى من المشتري التصرف بما يوافيه ، كسحب العين وهبتها واجارتها ، وانكاح العبد والجارية . فمضى فعل شيئاً من ذلك وقع تصرفه موقوفاً ، ولم يقع ما ضيماً بائناً الا أن يتقدم عليه الاذن من البائع ، أو يلحقه الرضى منه . فحيث يكون بائناً ويطل خيار البائع ، فهنا مقامان :

الاول

منع المشتري من التصرفات المذكورة بالمعنى المذكور ووجهه : ان صحة التصرفات المذكورة متنافية لمقتضى الخيار المشروط في البيع ، فوجب أن تكون ممتنعة .

أما الاولى ، فلأن مقتضى استحقاق الخيار على الوجه المذكور أن يكون المبيع بحالة ، يتمكن البائع في كل آن من فسخ العقد ، والاستقلال بالتسلط على العين من المنفعة تسليطاً تاماً ، كما كان قبل العقد في جميع مدة أجل الخيار المشروط

ومع صحة التصرفات المذكورة يمتنع ذلك .

وبناءً على ذلك : أنا لو حكمنا بصحة بيع المشتري لا ننقل المبيع الى المشتري الثاني على وجه اللزوم ، فلم يكن للبائع حينئذ الفسخ ، وانجماع المبيع كما كان له قبل البيع ، لأن العقد اللازم بالاصالة متى لم يكن له مانع من اللزوم امتنع فسخه . فان قيل : لم لا يجوز أن يقع منزلاً ، لا بشأته على عقد متزلزل ، فيكون حاله كحال ، متى شاء البائع فسخ العقد .

قلنا : ان العقد الثاني وقع خالياً من اشتراط الخيار ، لأنه المفروض ، فان أمكن تنفيذه على حاله تلك ، بحيث لا يثبت معه خيار ولا يتطرق اليه فسخ نفذ ، والا لم يقع أصلاً ، اذ لا واسطة بين الأمرين ، فاذا انقضى الأول تعين الثاني .

ولا ريب أن تنفيذه على ما هو عليه باعتبار ذاته - أعني حالاً من أسباب الفسخ - غير ممكن بالنظر الى حال المبيع ، لئلا يفتقر البائع به من حيث استحقاقه فسخ البيع واسترداده .

لا يقال : ثبوت الخيار في العقد الثاني من حيث كون مورده وهو المبيع متعلق بالخيار بالبيع الأول ، فيرد عليه العقد الثاني بحسب حاله تلك ، لامتناع ورود البيع عليه الا كذلك ، نظراً الى حق البائع الأول وهو الخيار .

لأما نقول : لما كان السبب الناقل هو البيع كان تأثيره بحسب حال متعلقه ، فإذا كان نفس العقد من حيث هو خالياً من مقتضيات الخيار امتنع ثبوته ، لأن العقد هو المؤثر في البيع دون العكس ، فلا يتأثر به .

ولقوله تعالى : « أولوا بالحقود »^(١) ، ووجه الاستدلال : انه تعالى أمر بالوفاء بالحقود ، والمراد بذلك : ترتيب أثرها عليه بحسب حالها ، وقد فرضنا أن العقد الثاني وقع خالياً من اشتراط الخيار ، واللازم اما نفوذه أو بطلانه ، لأنه لما وقع

مطلقاً دار الحال بين أمرين : أما نفيذه كذلك ان أمكن ، لأن أثره الذي يراد من الوفاء به تربيته عليه هو هذا ، والحكم بطلانه ان تعذر ، إذ لا نعني بالبطلان الا ما يترتب أثره عليه . ولا نريد بالطلان ما لا يكونه كالمضولي ، ولما امتنع الاول ، لأن المبيع الذي هو متعلق العقد ومورده يمسح ورود هذا العقد عليه صحيحاً لاستلزامه بطلان حق البائع من الخيار ، تمين الثاني .

وأما الثانية ، فلان الوفاء بالعقد الاول - أعني المتضمن لاشتراط الخيار - لازم ، لقوله تعالى : « أوفوا بالعقود » ، وقد علم أن المراد بالوفاء به ترتيب مقتضاه بحسب حساله عليه . وقوله عليه السلام : « المؤمنون عند شروطهم الا من عصى الله »^١ .

وهكذا القول في تصرف المالك للعين في كل موضع ينطبق بها حق الآخر ، كما لو باع الرهن فانا نحكم بكونه موقوفاً على احارة المرتهن ، ولانقول بمضي البيع ونحكم بصحته ثم يتسلط المرتهن على انقسخ مادام حق الرهانة باقياً . وكذا تصرف الوارث في التركة مع الدين قبل أدائه بدون رضى صاحبه . وكذا القول في المفلس لو استقل بمبيع مال نفسه قبل القسمة وان كان بشم من المثل ، وامثالهم وامثال البيع في الحكم الذي ذكرناه الصلح على المبيع ، وجعله صداقاً في الكاح ، وعوضاً في الخلع ، ووفقه وهبته ، سواء كانت الهبة لازمة أم لا وكذا الوصية .

وبالجملة كل تصرف يقتضي على تقدير صحته نقل العين الى غير المشتري ، أو المنفعة كالاجارة ، وما في معناها من الصلح عليها ، وما جرى هذا المجرى كجعلها عوضاً في شيء من العقود الثلاثة .

(١) الكافي ٥ : ١٦٩ حديث ١ باب الشرط والعيادة في البيع ، الفقه ٣ : ١٢٧ حديث ٥٥٣ ، التهذيب ٧ : ٢٢٠ حديث ٩٣ ، ٩٤ . وفيها : « المسلمون عند شروطهم » .

وفي حكم نقل العين رهنها، وفي حكم نقل المنفعة ترويع الأمة لا المعد لو كانا مبيعين ، ولا يشتى من نقل العين الا المتق كما مباني اشاء الله تعالى .
أما الصلح على المبيع فظاهر ، لأنه في معنى البيع ، والمنفعة بين بقاء الخيار وبين صحته ظاهرة . وكذا القول في جعله صدقاً وعوضاً في الخلع ووفقه .
وكذا الهبة اللازمة ، وأما غير اللازمة فلأنها تقتضي نقل الملك الى المتهب على تقدير صحتها ، وذلك مناف لبقاء الخيار .

فان قيل : لاسمافة ، لأن النقل على وجه غير لازم .

قلنا : بل السمافة موجودة ، لأن عدم اللزوم فيها انما هو بالنسبة الى الواهب والمطلق هنا عدم اللزوم بالنسبة الى البائع .

فان قيل : حيث حكم بصحتها مع عدم لزومها بالنسبة الى المتهب ، فأي مانع من الحكم بعدم لزومها أيضاً بالنسبة الى البائع مع كونها صحيحة .

قلنا : عدم اللزوم بالنسبة الى المتهب في الفرد المذكور ثابت بأصل الشرع فوجب الحكم به مع صحتها ، وأما ثبوت الخيار للبائع معها فلا دليل عليه ، بل هما ما يدل على انتفائه وهو عقد الهبة فإنه وقع خالياً من مقتضيات الخيار ، فان وقع صحيحاً وجب أن يقع خالياً من جميع أنواع الخيار : الا ما كان ثابتاً بأصل الشرع .

فان قيل : خيار البائع ثابت شرعاً

قلنا : نريد بالثابت بأصل الشرع ما أثبتته الشارع مع ذلك العقد المحصور والقرض انتفاء النص في محل النزاع .

فان قيل : لما كان الخيار ثانياً قبل الهبة وجب الحكم ببقائه بحكم الاستصحاب فيكون المثبت له سبباً آخر غير العقد .

قلنا : صحة الهبة تقتضي تسلط المتهب على ائلاف العين ، وذلك ينافي بقاء

خيار البائع ، وأما أن تصح الهبة ويسقط الخيار ، أو يبقى فتكون الهبة غير صحيحة لامتناع نفوذها على وجهها مع بقاء الخيار ، ولا تعني بعير الصحيحة الا ذلك .
فإن قيل : فكيف صحت مع خيار الواهب .

قلا : هذا الخيار معه آثار عقد الهبة ومقتضاً له ، ومع ذلك طيس مايقا لباقي آثار هذا العقد ، فإن للمتهب معه أن يتلف العين ، وأن يتصرف فيها بنقل وعيره وإن لم يكن بادن الواهب . وحيثئذ نصير الهبة لازمة ، فهذا خيار يتمكن المتهب من اسقاطه بنفسه استقلالاً .

وليس خيار البائع بهذه الحالة فيمتنع ثبوته مع الحكم بصحة الهبة ، ولما امتنع سقوطه بمجرد تصرف المشتري ، لأن فيه خروجاً عن الشرط في عقد البيع وجب القول بفساد الهبة .

وأما الوصية ، لأنها لو صحت لتسلط الموصى له على انقوله بموت الموصى وصار مالكا بحكم الوصية مسلطاً على جميع التصرفات ، وذلك مناف لبقاء الخيار فامتنع الحكم بصحتها .

وأما من العين فانه يثبت حقاً لازماً للمرتنق يقتضي تسلطه على بيعها وأخذ ديه من قيمتها وذلك ينافي بقاء خيار الدائع ، فوجب الحكم بعدم صحته .

وأما الاجارة ، فلأنها تقتضي نقل المصلحة الى المستأجر مدة معلومة ، وذلك ينافي بقاء خيار البائع ، لأن مقتضى بقائه أن يكون الدائع في جميع زمان الخيار متمكناً من المسخ ، واسترداد العين من المصلحة كما جرى عليها عقد البيع .

فإن قيل : المصلحة في زمان الخيار ، فله أن يتصرف فيها كيف شاء ، فيستوفيه بنفسه وبغيره ، وإن تسلط الغير عليها بعارية العين ونحوها ، فلا مانع من نقلها الى الغير بعقد الاجارة ، لأنه إنما يتصرف في ما هو حق له .

قلا : أما كون المصلحة في زمان الخيار ملكاً للمشتري في الجملة فصحيح ، بناء

على القول السابق ، لكن لا يلزم أن يجوز له فيها جميع التصرفات ، لأن ملكه إياها كملكه للعين ملكاً غير مستقر ، بل هو ملك مترلزل قابل للزوال بفسخ البائع العقد بمقتضى الخيار الثابت له . فيجوز له من التصرفات ما لا يتنافى الخيار المذكور كاستيائها بنفسه وبوكيله ، واستيفاء المستبرمة ، ونحو ذلك ، لأن شيئاً من ذلك لا ينافي خيار البائع بحال من الأحوال . أما نقلها إلى الغير بمقتد الاجارة ونحوها فإنه لا يصح ، كما لا يصح نقل العين ، لتعلق حق البائع من حيث الخيار بكل منهما .

فان قيل : ان عقد البيع انما يجري على العين دون المنفعة ، فلا تعلق له بها ، والخيار انما هو في المبيع دون غيره ، فلا يكون في المنفعة خيار .

قلنا : عقد البيع وان جرى على العين الا أنه انما يجري عليها من حيث المنفعة وباعتبارها ، ولهذا كانت صحة بيع الأعيان دائرة على كونها متعملاً بها انتفاعاً محللاً وتعاونت الأئمان والقيم بتفاوتها فلة وكثرة ، فمن ثم وقع الاختلاف في صحة بيع بعض الأشياء المتردد في كونه متعملاً به وعدمه ، فمن ذلك العبد الموصى لمنافعه دائماً ولما كانت مفعة العتق باقية مع نفوذ الوصية المذكورة وهي من أكبر المنافع صححتها يه .

فظهر من هذا أن محط نظر المتباينين في المبيع مع العين المنفعة ، فهي داخلة في البيع على جهة التبعة ، فكما ينطبق الخيار المشروط بالعين ، كذا ينطبق بالمنفعة تبعاً . فيجب أن يكون البائع في جميع الأوقات متمكناً من فسخ البيع ، والرجوع إلى كل من العين والمنفعة على حسب الشرط .

ولو جوردا الاجارة المذكورة وحكمنا بصحتها امتنع رجوعه إلى المنفعة ، فيرجع إلى العين بدون المنفعة تلك المدة ، وذلك خلاف مقتضى الخيار ، على أن بديهية العقل قاضية بطلان ذلك ، فان المشتري لو آجر العين مدة طويلة جداً

لكان فائدة فسخ النافع بالخبار رده للثمن ، وصبرورته مالكا للعين براها من بعد
في يد الغير وذلك اوضح فسادا في أن يحتاج الى البيان .

فان قيل : لم لا تصح الاجارة وينسلط على مسخها اذا اراد ؟
قلنا : قد اجبنا على هذا غير مرة ، فان عقد الاجارة المجرد من اشتراط الخبار
مقتضاه اللزوم مطلقا ، فان أمكن ذلك وقع صحيحا ، والا كان باطلا . واما كانت
صحته كذلك مستتمة ، لمنافاتها استحقاق الخبار ، امتنع القول بصحته ، فوجب
أن يكون كالمضولي .

وأما ترويج الامة فلانه يقتضي استحقاق مانع النفع وملكية الروح اياه لو
صح ، وهي أكبر مافها ، فكان كالاجارة والبيع .

وأما في العبد ، فلاه على تدبير الصحة يقتضي شغل ذمته بحقوق الزوجية
وصرف كثير من ماله اليها ، وذلك يراحم حقوق السيد ويحل بكثير من المانع
اذا نقرر هذا فاعلم اننا لم نقف في هذه المسألة على خلاف لأحد من الأصحاب
وبعض كلامهم صريح في ما قلناه :

قال العلامة في التذكرة : مسألة : لسواعتق المشتري بآذن البائع في مدة
خيارهما أو خيار البائع بعد وحصلت الاجارة من الطرفين ، الى أن قال : ولو باع
أو وقف أو وهب وانقض بغير آذن البائع فالأولى الوقوف على الاجارة ويكون ذلك
اجارة وقال الشافعي : لا يتغذي من هذه العقود ، وهل تكون اجارة ؟ قال أبو اسحاق
منهم لا تكون اجارة ، لأن الاجارة لو حصلت حصلت صسا للتصرف ، فاذا أُلقي
التصرف فلا اجارة . وقال بعضهم : يكون اجارة لدلاله على الرضى والاعتبار ،
وهو أصح عندهم كما اخترناه ^(١) .

وقال في القواعد : ولو باع المشتري أو وقف أو وهب في مدة خيار البائع أو

خيارهما لم يتقد الا باذن البائع ، وقبل هذا يسبر صرح بأن الاجازة والتزويج كالبيع وكذا في التذكرة ^(١) .

وقال الشيخ في المبسوط في باب الخيار : فأما اذا اتفقا على التصرف فيه وتراضيا ، مثل ان اعقق المشتري أو باع في مدة الخيار باذن البائع ، أو وكل المشتري البائع في حق الجارية أو بيعها ، فان الخيار ينقطع في حقهما ، ويلزم البيع ويغذ العتق والبيع ، لأن في تراضيهما بذلك رضى قطع الخيار ووقوع العتق والبيع بعد ذلك ^(٢) ، هذا كلامه .

وفيه دلالة على أن مجرد ايقاع البائع العتق بالوكالة عن المشتري يتضمن رضاه بلزوم العتق المتضمن بحبارة فيسقط خياره وقوله : ووقوع العتق والبيع بعد ذلك صريح في أن وقوعهما إما يكون بعد سقوط خيار البائع برضاه ، الذي استلزمه قبول الوكالة عنه في التصرف والعمل بمقتضاه ، وفيه إيحاء الى أنه ثبوت الخيار متناف لوقوع العتق والبيع

فان قيل : قد قال قبل هذا بنحو من صفحة : فإذا ثبت ذلك فلا يخلو اما أن يتصرف المشتري فيه أولا يتصرف فان تصرف به بالهبة والعتق أو التحليل أو صير ذلك لرم الخدم من جهته ويطل خياره وفقد تصرفه وكان خيار البائع باقياً ^(٣) . وهذا يدل على صحة تصرف المشتري مع مضاء خيار البائع .

قلنا : ليس المراد سقوط تصرف المشتري الا صحت من طرفه خاصة ، فلا يتمكن من فسخه وابطاله بحال فلو اجازته البائع أو انقضت مدة الخيار ولما يفسخ البائع كان ذلك التصرف ماضياً لازماً .

(١) قراحت الاحكام ١٤٤ : ١ .

(٢) المبسوط ٢ : ٨٤ .

(٣) المبسوط ٢ : ٨٣ .

وعدا مثل قوله قبله : لزم العقد من جهته ويظل خياره ^(١) ، أي لزم عقد البيع المشتمل على الخيار لكل منهما من جهة المشتري .

وليس مراده نفوذه من طرف المشتري والنابع معاً ، ولا في العبارة ما يدل على ذلك . ولو حمل كلامه على هذا المعنى الذي لا يدل دليل لفقد قوله : ووقوع العتق والبيع بعد ذلك ، لأنه على ذلك التأويل يجب أن يكون وقوعهما غير معتبر فيه سبق رضى البائع المسقط لخياره فكان مستدركاً .

ثم هنا مباحث :

الأول : استثنى جماعة من الأصحاب وغيرهم من عدم نفوذ تصرف المشتري في البيع إذا كان للبائع خيار، حتى المشتري المبيع لو كان مملوكاً محكوماً بنفوذه محتجين بأنه مالك ، فإن أصبح أن المبيع ينتقل بالعقد إلى ملك المشتري ، ولا يتوقف على انقضاء الخيار لو كان ، والعتق مسمى على الغلب ولهذا يؤثر في ملك الغير بالسراية ، فلا يضر نعلق حق البائع به من جهة الخيار ، لأنه أضعف من حق الشريك ، وبه صرح العلامة في غير موضع .

فعلى هذا يبطل خيار البائع ، ويكون كما لو تلف المبيع أم لا؟ وجهان يلوح من التحرير اعتبار الأول ، ووجهه فيه جمعاً بين الحتين ، فإذا فسخ الدائع أخذ القيمة ^(٢) .

وقد جمع بعدم صحة العتق كغيره من التصرفات كالبيع ونحوه ، صيانة لحق البائع عن الإبطال .

ويمكن الفرق بين هذا وبين السراية ، بأن سرعان العتق إلى ملك الشريك تابع لنفوذ العتق في ملكه الذي لاحق للغير فيه ، فلما ثبت العتق في ملكه تحققت السراية ،

(١) البسوط ٢ : ٨٤ .

(٢) التحرير ١ : ١٦٨ .

بخلاف ما هنا ، فإن حق البائع متعلق بمجموع المبيع ولا دليل على إبطاله .
فملى هذا طرأ أجاز البائع ملى الحكم بالنقود وجهان :

أحدهما : النقود ، لحصول التقتضى ، وهو صدور العتق من مالك جائز التصرف ،
وانتهاء المانع ، إذ ليس إلا حق البائع وقد زال برضاه .

والثاني : المدم فيطل ، لأن العتق لا يقع إلا متجزئاً ، ولا يقف على الأجرة .

الثاني : لو باع المشتري في زمان حيار البائع المبيع بخيار لنفسه فهو كما
لو باع بدون خيار ، لأن نقل الملك يحصل بذلك ، وهو مناف لاستحقاق البائع
الخيار ، فإن المستحق في الموصعين متغاير .

وكذا لو وهب ولم يقبض ، فإن عقد الهبة وإن لم يستقل بنقل الملك من دون
القبض فإنه جرمه الميب . فلو صح انكأ بحيث متى انضم إليه الألياض أفاد نقل
الملك ، وهو ممتنع مع خيار البائع فلا يكون صحيحاً .

ولو باع وشرط الخيار للبائع بعد خياره في البيع الأول ، بناءً على جواز
اشتراط الخيار لأجنبي ، أمكن القول بالصحة ، لأن المشتري مالك ، وإنما منع
من المبيع لحفظ حق البائع ، وباشرط الخيار له على نزع الخيار انتهى المانع ،
فتمين القول بالصحة .

ويحتمل المدم ، لأن صحته تقتضي امرأ رائداً ، وهو تسليم الثمن إلى المشتري
الثاني مع الصسخ ، وانتزاع المبيع من يده . وربما كان فيه مشقة وقد يفرض إلى
خصوصة ، بأن الناس مختلفون في المعاملة فيمنع من نقله مطلقاً ، إلا بإذن البائع ،
ولمّا لحق الخيار المشروط في البيع الأول .

الثالث : لو كان المبيع في الصورة المفروضة قد استحق منفعة مدة الخيار ، أو
أزيد بأجرة أو وصية ونحوهما للمشتري لو ضيره ، أمكن القول بجواز أجرة مالك
المنفعة أيام من آخره فيرد البائع ، إذ لا تعلق للبائع بالمنفعة ، ولا حق له فيها ، ولما لكها

أن ينقلها الى من شاء ، وإذا فسخ الدائع في موضع الفسخ عاد اليه ملك العين ، ولو بقي من مدة الاجارة بقية نهى للمستأجر .

ويحتمل العدم ، لأن المستأجر يستحق إثبات اليد على العين ، لاستيفاء المنفعة فربما كان الدائع عند الفسخ وانقضاء المدة محتاجاً في انتزاع العين من يد المستأجر الى مشقة ، لاختلاف الناس في المعاملات .

الرابع : ان قيل : منع المشتري من التصرفات الناقلة للمص ، أو المنفعة في زمان الخيار المشروط للبائع قد وضع حكمه ، فكيف الحكم في باقي اقسام الخيار ؟ قلنا : يحتمل عدم الفرق ، لمسح من التصرف النازل مادام خيار الدائع ثابتاً ، محافظة على بقاء حقه .

ويحتمل الفرق بين المشروط وغيره ، لأن المشتري بالاشتراط قد التزم له حفظ العين والمنفعة الى حين الفسخ ، بحيث يرجع اليها اذا فسخ ، بخلاف غيره من اقسام الخيار ، لأن ذلك ثابت بأصل الشرع من غير أن يلتزمه المشتري ، وقد تعاقد البيع على أن يكون للمشتري كل تصرف غير مجبور عليه في شيء من التصرفات .

والفرض أن المبيع قد صار ملكاً له ، لأن البناء على أن المبيع في زمان الخيار ملك المشتري ، والناس مسلطون على اموالهم ، فثبت هذا الحكم مستصحباً لانتماء النازل عه والماضي له ، فمتى فسخ الدائع شيء من الاسباب والعين باقية أخذها . وان تلت أو تعلق بها حق ثالث بيع ونحوه رجع الى قيمتها . ويحتمل الفرق بين خيار المجلس وغيره ، والفرق من وجهين :

أحدهما : ان تسلط البائع المشتري على جميع التصرفات في المبيع يجتمع مع علمه بثبوت خيار المجلس له ، بخلاف غيره من اقسام الخيار ، فان خيار العين مثلاً ، اذا كان له من المعلوم انه متى علم بثبوت مقتضيه لم يرضى بشيء من

تصرفات المشتري الماطة للعين أو المنفعة لها ، وكذا خيار الرؤية ونحوها .
 الثاني : ان سقوط حق البائع من خيار المجلس بيد المشتري ، فانه منوط
 بالتعرق ولو من قبله ، وهو قادر في كل آن عليه ، واقدار الشارع اياه على اسقاط
 خيار البائع دائماً دليل على انه لا يمنع شيء من التصرفات في العين محافظة على
 حق البائع ، الا لو اريد ذلك لم يمكن من اسقاط خيار البائع باعتباره بالضرورة ،
 ولا يحضرني الآن لاحد في ذلك كلام .

المقام الثاني من المقامين

اذا وقع من المشتري شيء من التصرفات المذكورة سابقاً باذن البائع فيها
 قبل استئجارها واجارته اياها معه بطل خيار البائع ، وكذا لو اذن له في شيء منها
 فلم يمتعه بطل خياره أيضاً ، ولا نعلم في ذلك خلافاً .

ووجهه مع الاجماع ان تزلزل العقد المذكور لسبب ثبوت الخيار حق لبائع
 وامسؤه ، وظله من التزلزل الى اللزوم بيده ، وبكفي فيه كل ما يدل على رضاه
 به قطعاً ، بها أولى ، لان الفضولي اضعف من ذي الخيار ، لانتفاء ترقب شيء من
 آثار العقد في الأول بخلاف الثاني .

ولاريب ان اذنه في التصرف المانع من بقاء الخيار ، أعني الناقل للعين أو
 المنفعة على ما قدمناه ، يقتضي الرضى بالبيع المذكور ، أعني ذا الخيار ، فيجب
 ان يحصل لوجوب ترقب الأثر على المتقضي له عند حصوله .

ولو كان التصرف الواقع بالاذن من جنس التصرفات اللازمة ، لدل وقوعه
 على سقوط خيار البائع من وجه آخر ، وهو من وجه وقوعه لازماً لوجود المتقضي ،
 وهو صدوره من أهله في محله ، لانه المفروض ، وسلامته من المماضى ، اذ ليس
 الامتثاله لحق البائع ، أعني خياره ، وقد سقط اعتباره بالاذن الصادر منه ، لوجب

أن يعمل المقتضي عمله وإذا وقع لازماً امتنع فسخه . وحسب فلا يبقى للبائع خيار ، لأن بقاء الخيار وامتناع الفسخ لا يجتمعان .

وفي رواية السكوني من الصادق عليه السلام عن علي عليه السلام : « إن إقامة المشتري المبيع بخيار له في السوق إيجاب لسع على نفسه » ، وذلك يدل على السقوط بالعمل المؤذن بالرضى بالبيع .

وقد اذقوا على أن المشتري إذا تصرف بأذن البائع سقط خيارهما ، وكلام الشيخ في المبسوط السابق صريح في ذلك ، فإن دلالة قوله : فأما إذا اتفقا على التصرف فيه وتراضيا ، إلى أن قال : فإن الخيار ينقطع في حقهما ويلزم البيع وينفذ العتق والبيع ، فإن في تراضيهما بذلك رضى ينقطع الخيار ^(١) ، أظهر من أن يحتاج إلى البيان .

وقال المحقق ابن سبيل في الشرائع : التصرف بسقط خيار الشرط كما سقط خيار الثلاثة ، ولو كان الخيار لهما وتصرف أحدهما سقط خياره ، ولو كان أحدهما وتصرف الآخر سقط خيارهما ^(٢) .

وقال العلامة في التحرير : تصرف أحد المتبايعين في مدة الخيار أما ينقل المبيع كالبيع ، أو باشتغاله كالإجارة والرهن والتزويج مبطل للخيار . والوجه صحة تصرفه سواء كان البائع أو المشتري على أشكال ولو تصرف المشتري ، لأن البائع ، أو البائع موكاته المشتري صح التصرف واقطع خيارهما ^(٣) . هذا كلامه .

وهو مع صراحته مشتمل على تعدد التصرفات ، وعد الإجارة والرهن والرهن منها . وفيه دلالة على أن المشتري إذا تصرف شيئاً من التصرفات المذكورة التي

(١) المبسوط ٢ : ٨٤ .

(٢) شرائع الإسلام ٢ : ٢٣٤ .

(٣) التحرير ١ : ١٦٨ .

من جعلتها الاجارة مأذن البائع سقط خيارهما .

وكذا لو تصرف البائع من المشتري بالوكالة عنه سقط الخيار ان تضمن ذلك الرضى من الجانبين .

والاشكال يحتمل أن يكون في البائع والمشتري معاً ، فيكون رجوعاً عن الفتوى الى التردد .

ويحتمل أن يكون في أحدهما ، ومشوّه اما في البائع ، فمن أن التصرف موجب للفسخ وبه يحصل الملك للبائع ، فلا يقع صحيحاً ، لأن التصرف اذا ما يقع نادماً اذا كان ملك المتصرف ، ومن أن المصطفى للخيار هو المقصد الى التصرف فيفسخ البيع ويعود الملك فيكون التصرف في محله .

واما في المشتري ، فمن التردد في اعتبار ايجاب البيع على نفسه قبل التصرف ، وعدمه . ولا ريب أنه في المشتري أضعف ، لأنه مالك حقيقة . وتزاول الملك من طرفة لا يفسدح في صحة التصرف ، ولو سلم طرومه يكفي فيه ادنى دليل على الرضى .

وقال في التذكرة : فان تصرف المشتري سقط الخيار ، لأن تصرفه قبل انقضاء مدة الشرط دليل على الرضى يلزم العقد .

وكذا لو سقط خياره ، ولو كان الخيار للبائع أو مشتركا فاسقط البائع خياره سقط . ولو تصرف البائع فهو فسخ ، ولو أذن أحدهما للآخر في التصرف فتصرف سقط الخياران . ولو لم يتصرف سقط خيار الاذن دون المأمور ، لأنه لم يوجد منه تصرف فعلي ولا قول^(١) .

وذكر في آخر أحكام الخيار في سياق القفل الذي يكون فسخاً من البائع واجارة من المشتري ما يدل على أن الاجازة والنزويج كالبيع في ذلك ، والدال

على ذلك ترجيحه هذا الحكم في العرض على البيع ، والتوكيل فيه ، والهبة غير المقبوضة ، والرهن غير المقبوض ، بناء على اشتراط القبض فيه ^(١) .

ثم ذكر في المسألة التي تلي هذه : انه لو اخفق المشتري باذن البائع في مدة خيارهما وخيار البائع بقدر ، وحصلت الاحازة من الطرفين ، الى ان قال : ولو باشر هذه التصرفات باذن البائع ، أو باع من البائع نفسه صححت التصرفات ، وهو أصح قولي الشامية . وعلى الوجهين يلزم البيع وبسقط الخيار ، ولو أدان له البائع في طعن الحنطة المبعة فطعها كان مخيراً ^(٢) .

وقال في القواعد : ولو أدان أحدهما للآخر في الصرف ، فإن تصرف سقط الخياران ، والاختيار الأذن .

وقال في الارشاد في حكم خيار الشرط : ويسقط بالتصرف ، فلو تصرف أحدهما بسقط خياره خاصة ، ولو تصرفا ، أو تصرف أحدهما باذن الآخر سقط خيارهما . فقد تطابق كلام القوم على انه متى تصرف أحدهما باذن الآخر سقط خيارهما ، وهو المراد .

وتكميل المقام بكلامين :

أحدهما : اننا قد بينا أن البيع اذا وقع من المشتري باذن النائع سقط خيار البائع ، ولو كان الخيار لسقط الخياران ، ولو باع المشتري المبيع المذكور من النائع نفسه سقط خياره ، ومع اشتراك الخيار يسقط خيارهما ، وذلك لأنه قد رضي بالتصرف ، وكل من رضي به سقط خياره .

أما الكبرى فاجماعية ، وأما الصغرى ، فلأن الواقع من البائع هو القبول ، وهو عبارة عن اللطع الدال على الرضى بالإيجاب الواقع من المشتري ، فكان

(١) انذكرة الفتاوى ١ : ٥٣٧ .

(٢) تذكرة الفتاوى ١ : ٥٣٨ .

منضمناً للرضى بالتصرف لامحالة ، بل هو أبلغ من الرضى بالعقد الواقع بين المشتري وشخص آخر ، لأن الرضى في الموضع المقصود بالبيان ركن العقد وفي خبره من اجزاء السبب التي بها تتحقق تمامته .

وكلام الملامة في التذكرة السابق مشتمل على بيان حكم هذه المسألة صريحاً انه قال : ولو باشر هذه التصرفات باذن البائع ، أو باع من البائع نفسه صححت التصرفات ، وهو أصح قولي الشافعية ^(١) .

وعلى الوجهين يلزم البيع ويسقط الخيار ، بل قد ذكر الشيخ في المبسوط : ان المشتري لو وكل النائع في العتق حصل ذلك بوكالته يسقط خياره ، وإذا سقط خيار ادائع بذلك فسقطه بيع المشتري منه بطريق أولى ، لأن البيع منه أدل على الرضى من ايقاع التصرف بالوكالة عنه ، لأن قبول الوكالة والعمل بمقتضاها وان استلزم الرضى بالبيع الذي قد ترتب عليه الا أنهما لا يدلان عليه صريحاً ، بخلاف قبول البيع ، فان مدلوله الاصل هو الرضى بالايجاب كما لا يخفى .

وفي التحرير عمن هذا الحكم في التصرفات ، فجعل توكيل المشتري اياه في شيء من التصرفات المدونة للخيار ، وفعل البائع مقتضى الوكالة قاطعاً للخيارين سواء في ذلك البيع والعتق والاجارة والرهن وغيرها ^(٢) ، وهو في الدلالة على المراد كالاول واظهر ولا نعرف لاحد من المسلمين في هذا المقام خلافاً .

ويزيد ببيان ان العقد الواقع في المقامين من العقود اللازمة عقد صدر من أهله في محله ، ولا مانع من صحته ونفوذه ، فوجب أن يقع لازماً .

أما الأول ، فلأنه المفروض .

وأما الثاني ، فلأن المانع ليس اخبار البائع ، ومع مباشرته اياه وتقصده اليه

(١) تذكرة اقتضاء ١ : ٥٣٨ .

(٢) التحرير ١ : ١٦٨ .

يرتفع المانع من قبله فتحقق لزومه ، ومع اللزوم بمنع بقاء الخيار قطعاً .

الثاني : قد بينا ان الاجارة كالبيع في المنفعة بين صاحبها وبقاء الخيار ، فعلى هذا لو آجر المشتري من البائع ، أو وكله في الاجارة لغيره ففعل ، كان ذلك موجباً لسقوط خيار البائع ، ولو اشترك الخيار سقط بذلك خيارهما .

وكلام التعرير دال بشموله على هذا الحكم في التوكيل ، وكلام التذكرة والقواعد ان بيع المبيع من البائع يسقط خياره ، وان الاجارة كالبيع يفتضيه .

ويدل على الأمرين معاً وجوه :

الأول : ان صدور الاجارة على الوجه المذكور يقتضي رضي البائع بقطع الخيار ، وكل ما اقتضى رضي النائع بقطع الخيار اقتضى سقوطه .

أما المصري ، فلأن قدينا جبر مرة أن نقل المنفعة عن المشتري الى غيره بالاجارة ونحوها ينافي بقاء الخيار ، ولا ريب أن البائع بقبوله ايها قد رضي بها ، فيكون قد رضي بالمنافي لبقاء الخيار ، وذلك يفتضي رضاه بقطعه .

وأما الكبرى فاجابية .

الثاني : ان الاجارة على الوجه المذكور تصرف صدر بإذن البائع ، وكل تصرف كذلك سقط لخياره .

أما المصري ، فلأن صدور الاجارة عن المشتري للبائع اما يكون بعد حصول ما يدل على الرضى منهما ، وذلك يقتضي الاذن لا محالة ، اذ لا يريد به الا ما يدل على الرضى بالتصرف .

وأما الكبرى ، فلا خلاف فيها بين العلماء .

الثالث : ان الاجارة المذكورة يجب أن تقع لازمة لوجود المفتضي ، وهو صدور العقد الذي شأه اللزوم من أهله في محله ، لأنه المبروض ، وانتفاء المانع ،

ألا ليس الخيار البائع، وقد انتفت مانعته برضاه بالاجارة المذكورة قطعاً، فوجب وقوعه على وجه اللزوم، وحيثه سقط الخيار قطعاً، لأنه لو بقي لجاز الفسخ، ولو جاز لم يكن لازماً ههنا.

الرابع: أن الخيار المذكور لو بقي بعد حصول الاجارة لكأن بقاؤه إما مع صحتها، أو مع فسادها، والثاني بقسبه باطل فالمقدم كذلك، والملازمة ظاهرة، لأن صحة العقد وفساده يمسح غلو الواقع عنهما، فلا بد من وجود أحدهما، لانحصار حال العقود في الصحة والفساد عند أكثر الأصوليين.

وأما بيان بطلان الثاني، فلأن الاجارة الواقعة برضاه البائع يجب أن تكون صحيحة، لأن الفرض انتفاء جميع موانع صحتها، إلا استحقاق البائع الخيار، وقد انتفت مانعته هنا أيضاً بوجود رضاه البائع، وإذا حكم بصحتها انتفى الحكم بفسادها، فامتنع مقارنة الخيار له، لامتناعه في نفسه، فإن مقارنة شيء لشيء في الوجود فرع وجود ذلك الشيء، ومع الحكم بصحتها يجب أن تكون لازمة، لأن الفرض انتفاء جميع موانع لزومها، لاستحقاق البائع الخيار، وقد انتفت مادمية هذا أيضاً بتحقيق رضاه، فامتنع بقاء الخيار على تقدير الصحة أيضاً، وهو المطلوب.

الخامس: لو بقي الخيار في الصورة المذكورة لكأن إذا فسخ البائع البيع: إما أن يصححه في العين من دون المنفعة أو فيهما معاً، والثاني بقسبه باطل فكذلك المقدم، والملازمة ظاهرة، فإن الواقع منحصر فيهما.

وأما بطلان العلم الأول في قسمي الثاني، فلأن الخيار أمر واحد ثابت في العين باعتبار المنفعة، فالخيار فيها تابع للخيار في العين، ويمتنع تحلف التابع عن متبوعه، فيمتنع ثبوت الخيار في العين دون المنفعة.

وأيضاً فإنه لو ثبت الخيار في العين دون المنفعة لكأن إذا فسخ البائع في العين: إما أن يقتضي الفسخ رد جميع الثمن، أو بعضه، وكلا القسمين باطل.

أما الأول ، فلأن رد جميع الثمن مع أن الرجوع إليه الفسخ إنما هو العين
مطلوبة المنفعة مدة الاجارة مطوم البطلان ، لأن الثمن إنما يقبل في مقابل العين
باعتبار المنفعة ، والفسخ يقتضي رد ذلك من الموضعين إلى مالكه ، كما كان وقت العقد .
وأما بطلان الثاني ، فلأن المنفعة لا تقسط لها من الثمن ، لأنه إنما يقبل به العين ،
فجعلته في مقابل جعلتها ، واجزأه في مقابل اجرائها ، لكن بدل الثمن في مقابل
العين إنما كان باعتبار المنفعة ، كما قدمنا ذكره مراراً ، فهي ملحوظة تبعاً .

وأما بطلان القسم الثاني من قسمي التالي ، فلأن الاجارة قد وقعت لازمة لوقوعها
برضى البائع ، فلا يتصور تسطه على فسخ البيع في العين والمنفعة المقنضى لتسطه
على فسخها قطعاً .

وهذا الوجه لا يتوقف على بيان المنفعة بين جوار الاجارة من المشتري وثبوت
الخيار للبائع ، ولا على بيان منع المشتري من هذا النوع من التصرف .

واعلم أن الغرض الأقصى في بيان هذه الأحكام كلها ، هو بيان كون الاجارة
الواقعة من المشتري للبائع في العين المبعة بخيار للبائع يقتضي سقوط خياره .
فهذا هو المقصود بالبيان ، والذي وقع فيه الوهم ، وهذا الحكم يكاد يلحق بالبداهات
عند الفقهاء بعد الاحتاط بمقدماته . وقد تطابق كلام القوم على ذلك ولم ينف على
خلاف فيه لأحد من الأصحاب ولا لغيرهم .

وأما بيان منع المشتري من التصرفات المذكورة ، ووقوعها منه غير صحيحة
بدون إذن البائع ذي الخيار فليس موضع البحث ، ولا هو مقصود بالبيان ، إلا
لزيادة الايضاح .

وأما توهم خلاف الصواب هنا هو أحد أمرين :

الأول : كون منفعة المبيع في زمان خيار البائع ملك للمشتري ، فله أن يتصرف
فيها كيف شاء ، بقدر ناقل لازم وغيره ، وهذا فاسد مردود ، فانه إذا اريد بالمنفعة

المملوكة للمشتري في زمان الحبار هي التي قد وجدت بالفعل في الزمان الحاضر فمعلم ذلك، إلا أن هذه ليست من المطلوب نقلها بالاجارة، فإن الذي يملكه المساجر من السافع هو المنفعة المعلومه وقت العقد، التي هي موجودة بالقوة القريبة من الفعل بعد زمان عقد الاجارة.

وان اريد بها المنفعة بالمعنى الثاني فلاسلم أن هذه مملوكة للمشتري، لأننا لا نعلم ما يتجدد من البائع، فانه ان فسخ البيع بالحبار الثابت له يبين أن المنفعة لاحق للمشتري فيها، وأن تصرفه فيها ممتنع شرعاً، وان بقي العقد بحاله تبين كونها ملكاً له.

وما هذا شأنه فكيف يتصور التسليم على نقله وتملكه للغير شرعاً، فان حال هذه المنفعة كحال العين سواء، فامنع القول بوقوع الاجارة منه لذلك.

وأما استبعاد المنافع بنفسه شيئاً فشيئاً، وتسليم وكيله والمستعير عليها كذلك فانه لا محذور فيه، لأنه اما يستوفي ما يوجد بالفعل، وذلك قد تحقق ملكيته اياه بوجوده قبل صدور المسخ من البائع، فقد وضع فساد التوهم من هذه الجهة.

الثاني: تخيل جواز صدور التصرفات من المشتري من بيع العين وغيره، كما طرق اصحابنا، وهذا وان كان اجمالاً لا شك في فساد ومخالفته لتصريح علماء المذهب، إلا انه لو فرض صحته في نفسه لم يتم القول بعدم سقوط الحبار في محل النزاع، وذلك لأننا اذا جوزنا للمشتري مطلق التصرف فالتصرف الواقع منه: اما أن يقع منزلاً لا غير مسقط للحبار، أو يقع لازماً بحيث يسقط معه، وقد بينا في ما تقدم بطلان القسم الأول أكمل بيان.

ولو سلمنا صحته في نفس الأمر لم يضرنا، لأن البحث انما هو في تصرف وقع بادن البائع فامتنع ألا يقع لازماً. وبطلان القسم الثاني اوضح من أن يحتاج الى البيان، لأن تصرف المشتري على اشاء تصرف لازم يسقط حبار البائع من منافاته

لمقتضي الاشتراط في نفس عقد البيع ، وخروجه من اجماع المسلمين لا يضرنا
أيضاً ، لأننا انما نبحث على تقدير صدور التصرف بآدنه .

لم هو على تقدير تسليم صحته يقتضي سقوط الجواز في محل الرأع بطريق
أولى ، لأنه اذا سقط بتصرف لم يأن فيه البائع ، فثمن يسقط بتصرف اذن فيه أولى .
وأي غلط الفحص من هذا ، لولا قلة التأمل لقاصد هذا الفن ، وعدم التصريح من اصوله ،
ولا حول ولا قوة الا بالله .

وهنا بحسب هذه البراعة حامدين مصلين على محمد وآله الطاهرين والحمد لله
رب العالمين .



(٢٠)

رسالة في اجارة الوارث قبل الموت



الحمد لله

لأصحابنا في لزوم اجارة الوارث قبل الموت قولان :

أحدهما : نعم ، وهو اختيار ابن الجبيل^(١) ، والشيخ^(٢) ، وابن حمزة^(٣) ،
والملامة في المختلف^(٤) .

والآخر : لا ، وهو اختيار المفيد^(٥) ، وملار^(٦) ، وابن ادريس^(٧) ، وفخر الدين^(٨)
وهو الأقوى .

لنا : انها اجارة لما لا يستحقونه فلا تلزمهم ، وأيضاً ليس لهم في تلك الحال
رد الرصبة قطعاً فكذا اجارتها ، اذ هما على حد سواء .

(١) نقله عنه الملامة في المختلف : ٤٦٠ .

(٢) النهاية : ٤٤٤ .

(٣) الوسيلة الى نيل القليلة : ٣٧٢ .

(٤) المختلف : ٤٦٠ .

(٥) المغتمة : ٩٨ .

(٦) نقله عنه الملامة في المختلف : ٤٦٠ .

(٧) الرائق : ٢٧٠ .

(٨) ايضاح القوائد : ٢ : ٢٤٣ .

احتجوا بمعوم قوله تعالى : « من بعد وصية يوصي بها أو دين » ^(١) بأنها حق للورثة فيسقط باسقاطهم له كرضى المشتري بالعيب . وبأن استحقاق المال بين الموصي والوارث ، فإذا رضي كل منهما لزم ، لأنه حق له .

وبارواه منصور بن حازم في الصحيح عن الصادق عليه السلام : في رجل أوصى بوصية وورثته شهود فاجاروا ذلك ، فلمعات الرجل نقضوا الوصية ، هل لهم أن يردوا ما فروا به ؟ قال : وليس لهم ذلك والوصية جائزة عليهم إذا اقروا بها في حياته ^(٢) .

وبدهوى الشيخ على ذلك الاجماع ^(٣) ، وهو حجة وإن قل بخبر واحد . والجواب عن ذلك : ان الآية ليس المراد عمومها قطعاً ، والا لزم عدم اعتبار اجازتهم في مساراد على الثلث وإذا كانت مقيدة بالثالث أو بالاجماع مع الزيادة عليه ثم تجردت عن الدلالة على وقت لزوم الاجارة قطعاً إذ هو محل النزاع . ومنع أن كل من له حق فاسقطه سقط فتصير الكبرى في الأول جريئة فلا تنتج ، والقياس على المشتري باطل خصوصاً مع وجود الفارق ، فإن الملك هنالك للمشتري بحلله هنا . ودوران المال بين الموصي والوارث لا يستلزم لزوم الاجارة ، إذ هو غير المتنازع .

وايضاً فإن الوارث ليس بمالك قطعاً فلا تؤثر اجازته ، والموصي محجور عليه فلا تصح وصيته .

والرواية نحن نقول بموجبها ، إذ لا تدل على محل النزاع بوجه ، إذ مضمونها هل للورثة بنقض الوصية بعد اقرارهم بها ، وليس فيها دلالة على لزوم الاجارة ولا عدم ذلك فتأمل . والله سبحانه الموفق .

(١) النساء : ١٢ .

(٢) التهذيب ٩ : ١٩٣ حديث ٧٧٧ - ٧٧٨ .

(٣) الخلاف ١ : ١٢٠ مسألة ٧ كتاب الاجارة .

(٢١)

رسالة في الشيع



بسم الله

اختلفت عبارة الأصحاب في تحديد الشيع قبل : هو عبارة عن اخبار جماعة يتأخم قولهم العلم ، أي يقاربه ، فعلى هذا يضر حصول علم قوي بقرب من العلم وقبل : هو اخبار جماعة يحصل باخيارهم العلم ، فعلى هذا يكون هو التواتر . والأصح في المذهب الأول ، لأن الظن القوي البائع مبلغاً بقرب من العلم ليس أدون من الظن الحاصل بشهادة المدلين أن لم يكن أقوى ، ولأن المفهوم من كلامهم أن الشيع خبر التواتر ، فلو اعتبر فيه ما يعتبر في التواتر لكان هو هو . والظاهر من كلام الفقهاء أنه أدون من شهادة المدلين ، مع أن الحاصل بها ظن ، وليس لعدده مقدار ، بل مرجحة إلى حصول الظمانية في النفس للتأخير . وهل لأقل مراتب عدده معين ؟ لم انظر فيه بشيء يقول عليه ، لكن ما وجد في تحديده من نفس عبارات الأصحاب اخبار جماعة يقتضي أن لا يكون عددهم أقل من ثلاثة .

ولو قال قائل : أنه يعتبر فيه أن يكونوا فوق اربعة ، ليكون الفرق بين عدد الشهادة والشيع حاصلًا ، حيث أن عدد الشهادة يشترط فيهم العدالة ، بخلاف العود في الشيع ، ثم بكن بذلك البعيد .

ثم اعلم أن ما يثبت بالشيع قد اختلف كلام الأصحاب في تعداده والذي في

الدروس انه يثبت به تسعة : السب ، والملك ، والوقف ، والنكاح ، والموت والولاية ، والولاء ، والعق ، والرق .

وفي القواعد لصاحب الدروس اسند الى بعض الفقهاء بأنه يثبت اثنان وعشرون ، الثمانية التي هي غير العتق ، والعزل ، والرضاع ، ونفسر الزوجة ، والصداقات ، والجرح والتعديل ، والاسلام والكفر ، والرشد ، والسمر ، والحمل ، والولادة ، والوصاية ، والحرية ، واللوث ، والسفه .

ثم قال : قبل والنصب والدين والاصار والعتق ، مع انه صرح بالعتق في الدروس . وفي بعض هذه الأمور تردد . وقد صرح الاصحاب بثبوت رؤية الهلال بالشياح .

(٢٢)

رسالة الأرض المندوسة



وَسْمِ اللَّهِ الرَّمِيزَ الْخَصِيمَ

الحمد لله حمداً كثيراً كما هو أهله ، والصلاة على حبيبه ونبيه محمد وآله .
هذا تحقيق لمسألة مهمة صورتها : إذا خرجت الأرض المملوكة العامرة ،
واندرست آثارها بعد أن كانت ملكاً لمسلم : فاما أن يكون مالكةا موجوداً ، أولاً .
فإن كان الأول : فاما أن يكون قد انتقلت إليه بالشراء أو الهبة أو شبههما ، أو
بالإحياء . فإن كان ملكه إياها بشراء ونحوه لم تملك بإحياء بعد خرابها فلا خلاف
بين العلماء على الإجماع على ذلك في التذكرة ^(١) .

وإن كان ملكها بالإحياء ثم تركها حتى عادت مواتاً فلاصحاب في ذلك أقول :
أحدها : أنها كالمملوكة بالشراء وشبهه لا يصح إحيائها لأحد ، ولا تملك
بالإحياء والعمارة ، بل يكون للمالك أولورثته ، وهو الظاهر من كلام ابن ادريس ^(٢) .
الثاني : أن المحمي لها يملكها إذا كان ذلك في زمان عيبة الامام عليه السلام
وليس للاول انتزاعها منه . اختاره المحقق نجم الدين بن سعيد في الشرائع ^(٣) .

(١) التذكرة ١ : ٤٠٩ .

(٢) السرائر ١ : ١١١ .

(٣) شرائع ١ : ٣٢٣ .

وقريب منه اختيار العلامة في التذكرة ، فإنه ذهب الى أن الأرض اذا حريت بعد الاحياء صارت مباحة كما كانت عليه أولاً^(١).

الثالث : قول الشيخ في النهاية : من أحس أرضاً كان أملك بالتصرف فيها اذا كان ذلك بإذن الامام ، لأن هذه الأرض له . وان كانت الأرض المينة لهامالك معروف كان عليه أن يعطي صاحب الأرض طسق الأرض ، وليس للمالك انتزاعه من يده مادام هو راجياً فيها^(٢).

وقريب منه كلام شيخنا في الدروس ، فإنه بعد أن ذكر الاحياء يشترط فيه أن لا تكون الأرض مملوكة لمسلم أو لمعاهد قال : فلو سبق ملك واحد منهما لم يصح الاحياء . نعم لو تعطلت الأرض وجب أحد الأمرين : اما الاذن لغيره . أو الانتفاع . طوامتنع ظلمحاكم الاذن ، وللمالك طسقها على المأذون ، فوتمذر الحاكم فالظاهر جوار الاحياء مع الامتناع من الأمرين وعليه طسقها^(٣).

ومحصل الكلامين يرجع الى أن المذكورة باقية على الملك الأول ، والالم يستحق طسقها ، أي أجرتها . غاية ما هناك أنه لما أعرض عن عمارتها ولأن الامام في اجاباتها كان الثاني أحق بها والملك للأول .

واقواها الأول، حيثه العمومات مثل قوله تعالى : « ولأنأكلوا أموالكم بيسكم بالباطل إلا أن تكون تجارة »^(٤).

وقوله عليه السلام : « المسلم على المسلم حرام ماله » .

ولأن الملك واستحقق التصرف ومنع الغير منه كان ثابتاً قبل هروض غروب

(١) التذكرة ٢ : ٤٠٦ .

(٢) النهاية : ١٩٤ .

(٣) الدروس : ٢٩٢ .

(٤) النساء ٢٩ .

الأرض والأصل بقاؤه ، لأن أسباب زوال الملك محصورة شرعاً ، وليس هذا واحداً منها .

ولأن سليمان بن خالد سأل الصادق عليه السلام عن الرجل يأتي الأرض الخربة فيستخرجها ويجري أنهارها ويعمرها ويررعها ، فماذا عليه ؟ قال : « الصدقة » ، قلت : فإن كان يعرف صاحبها ؟ قال : « فليؤد حقه »^(١).

وهي طاهرة في أداء الأرض إليه وأجرتها .

وكان القول بملكية هذه الأرض بالأحياء ، مسح القول بعدم ملكية المملوكة بسبب غير الأحياء إذا خربت فأحيائها غير المالكة لايحتمل ، والثاني ثابت بالاجماع فيبقى الأول .

بيان الثاني : ان عروض الموت للأرض ان كان سبباً للخروج عن الملك وجب الحكم بالخروج في الموضعين معاً ، والاوجب الحكم بعدم الخروج فيهما معاً .

وقوله عليه السلام : « من أحى أرضاً ميتة في حرق مسلم فهو أحق بها »^(٢).

وقوله عليه السلام : « ليس لعرق طالم حق »^(٣).

قال في التذكرة بعد إيراد هذا الحديث : قال هشام بن عروة في تفسيره العرق الطالم : أن يأتي الرجل الأرض الميتة لغيره فيحرق فيها^(٤).

ولرواية السكوني عن الصادق عليه السلام قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من غرس شجراً أو حفر بئراً لم يسفه إليه أحد ، أو أحى أرضاً ميتة

(١) التهذيب ١٤٨ : ٧ حديث ٦٥٨ .

(٢) الفقيه ٣ : ١٥١ حديث ٦٦٥ ، التهذيب ٧ : ١٥١ حديث ٦٧٠ .

(٣) موطأ مالك ٢ : ٧٤٣ حديث ٧٩ كتاب الاضحية .

(٤) التذكرة ٢ : ٤١٠ .

فهو له قصاص من الله ورسوله ^(١) .

وهذه الرواية ومما جرى مجراها مقبلة للأخبار المطلقة الدالة على الملك بالاحياء .

حجة الثاني : ان هذه الأرض أصلها مباح ، فإذا تركها حتى عادت الى ما كانت عليه صارت مباحة ، كما لو أخذ ماء من دجلة ثم رده اليها . ولأن العلة في تملك هذه الأرض الاحياء والعمارة ، فإذا زالت العلة يزول المعلوم وهو الملك ، فإذا احياءها الناس فقد سبب الملك فيثبت له الملك ، كما لو التفتط ملتقط شيئاً ثم سقط من يده وخاض عنه فالتقطه غيره ، فان الثاني يكون أحق .

ولصحيفة أبي خالدة الكلبى عن الباقر عليه السلام قال : « وجدنا في كتاب علي عليه السلام : أن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين ، أنا وأهل بيتي ورثنا الأرض ونحن المتفنون ، والأرض كلها لنا ، فمن أحس أرضاً من المسلمين فليعمرها وليؤد خراجها الى الامام من أهل بيتي ، وله ما أكل منها . وان تركها أو حاربها فأحدها رجل من المسلمين من بعده فعمرها واحيائها فهو أحق بها من الذي تركها فليؤد خراجها الى الامام من أهل بيتي وله ما أكل منها .

وان تركها أو حاربها فأحدها رجل من المسلمين من بعده وعمرها واحيائها فهو أحق بها من الذي تركها ، فليؤد خراجها الى الامام من أهل بيتي ، وله ما أكل حتى يظهر القائم من أهل بيتي » ^(٢) الحديث .

ولصحيفة معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام قال : سمعته يقول : « إذا ما رجل أنى غربة بائرة فاستخرجها وكري أنهارها وعمرها فان عليه فيها الصدقة ، وان كانت أرجل قبله فعاب عنها وتركها وأخربها ثم جاء بعد يطلبها فان الأرض لله

(١) القفيه ١٥١ : ٣ حديث ٦٦٥ ، التهذيب ١٥١ : ٧ حديث ٦٧٠ .

(٢) التهذيب ١٥٢ : ٧ حديث ٦٧٤ .

عز وجل ولمن عمرها ١١.

والجواب عن الأول : انه قياس مع الفارق ، فان الماء المردود الى النهر يحتنع بقاؤه على الملك بعد احتلاطه بالماء المباح ، اذ لو بقي مملوكاً لزم تحريم النهر جميعه على انه لا يحتنع [كون] ملكية الماء أصعب من ملكية الأرض ، فانه لو أفاض الماء عن النهر المستفخرج من المباح كان مباحاً .

وعن الثاني : بأن طلل الشرع معرفات الأحكام ، فلا يرول الحكم بزوالها ، والقاط المال بمذهبا عنه سبب جديد في استحقاق التملك ، بخلاف احياء المملوك وعن الثالث : القول بموجبه ، فان منى اعرض الأول عن ملكه حتى حرب وانقطع نظره عنه جاز احياؤه باذن الامام عليه السلام لا بدونه ، اذ لا يجوز احياء الموات الأصلي الا بآذنه فعمره أولى . فاذا رأى الامام عليه السلام المصلحة في الاذن لغيره في حيازة فعمره فان المحيي له الان أحق به من غيره ، وان فاطمه عليه مدة طويلة أو قصيرة كان في تلك المدة أحق به من كل أحد .

لا يقال : ما ذكره خلاف ظاهر الرواية .

لما نقول : المفهوم من قوله عليه السلام : « تركها أو خربها » ذلك ، ولو سلمنا أنه خلاف الظاهر كان الحمل عليه واجباً ، للجمع بين الأدلة .

وعلى الرابع : بالحمل على الاذن من الاسم عليه السلام ، والمقاطعة مدة معلومة ، وأن المراد من كون المذكورة لمن عمرها اللاحقية اللازمة من ذلك ، جمعاً بين الرواية والدلائل المذكورة أولاً .

وقد يحتج الثالث بالدلائل المذكورة في الأول والثاني ، لأن القول الثالث مركب من أمرين : بقاء الملك للأول وكون الثاني أحق به فيحب عليه طمسه ، فيحتج على الأمر الأول بالدلائل الأولى ، وعلى الأمر الثاني بالدلائل الأخيرة .

والجواب عن ذلك : التناهي بين تلك الدلائل ، لأن بقاء الملك على الأول من
أحقية الثاني ، إلا إذا كان الأحياء بأذن الإمام عليه السلام ومقاطعة مدة معلومة ونحو
ذلك على ما يراه نيابة عن المالك ، فإنه حيثما يعد ذلك على المالك ، ويكون
ذلك بمنزلة ما لو قاطع نفسه ، والتنزيل على هذا اعتراف بصحة القول الأول .
وأعلم أن قول شيخنا الشهيد رحمه الله : أن الأرض إذا تعطلت يجب على المالك
أحد الأمرين : إما الانتفاع ، أو الأذن للغير فيه ، ومع الامتناع بأذن الحاكم ، فإن
لم يوجد استقل مريد الأحياء به ، مما لا يدل عليه دليل أصلاً ، فإن الدلائل المسوقة
آخراً أن أجريت على ظاهرها دلت على خروج الأرض من ملكه ودخولها في
ملك المحيي بالأحياء ، وإن صرفت عن ظاهرها لم تصرف بالشهي ، بل بحسب
ما يقتضيه الصارف لها ، والدلائل المذكورة تقتضي الصرف إلى ما ذكرناه ، والله
أعلم بالصواب .

(٢٣)

رسالة في طلاق الغائب



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة على محمد وآله . اختلف كلام الأصحاب في أن الغائب إذا أراد أن يطلق زوجته ، وقد خرج عنها في طهر قد قرى بها فيه كم يتربص لها ثم يطلقها ؟

فقال الشيخ في النهاية : انه يتربص بها شعراً ثم يطلقها ، فيقع الطلاق وإن كانت حائضاً ^(١) .

وفي موضع آخر منها : انها متى كانت طاهراً طهراً لم يفارها فيه بجماع طلقها متى شاء ، وإن كانت طاهراً طهراً قرى بها فيه بجماع فلا يطلقها حتى يمضي ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر ^(٢) .

وأطلق المفيد وسائر جواز طلاق العائث متى أراد ^(٣) .

وقريب من ذلك ابن أبي حنبل ، وعلي بن مويته ^(٤) .

(١) النهاية : ٥١٦ .

(٢) النهاية : ٥١٧ .

(٣) المقنة : ٨١ ، المراسم : ١٦١ .

(٤) نقله ههنا العلامة في المختلف : ٥٨٧ .

واعتبر ابن المراح في التي خرج عنها زوجها في طهر قد قربها فيه أن يمضي لها ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر ^(١).

وعبارة أبي الصلاح مطلقاً به أيضاً ^(٢)، وابن حمزة قسرو شهر فصاعداً ^(٣)، واعتبر ابن الجبد في طلاق زوجة الغائب العلم ببرائة رحمها من الحمل، وقدر مدة التريض بثلاثة أشهر ^(٤).

وقال محمد بن بابويه: إن أقصى مدة التريض خمسة أشهر لو سئى، وأوسعة ثلاثة، وأدناه شهر ^(٥).

ومشأ هذا الاختلاف اختلاف الروايات:

وفي رواية اسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم عليه السلام: التحديد بخمسة أشهر، ستة أشهر، وادون في ذلك ثلاثة أشهر ^(٦).

وفي رواية عنه عن أبي عبد الله عليه السلام: شهر ^(٧).

وفي صحيحة جميل بن دراج عن الصادق عليه السلام: اعتبار ثلاثة أشهر ^(٨).

وفي صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: إن الغائب يجوز

(١) التهذيب ٢: ٢٨٧.

(٢) الكافي في الفقه: ٣١٣.

(٣) الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٣٢٧.

(٤) نقله عنه العلامة في المحظف: ٥٨٧.

(٥) الفقيه ٣: ٣٢٥ باب طلاق الغائب ذيل الحديث ١٥٧٢.

(٦) الفقيه ٣: ٣٢٥ حديث ١٥٧٣، التهذيب ٨: ٦٢ حديث ٢٠٤، الاستبصار ٣: ٢٩٥.

حديث ١٠٤٢.

(٧) الكافي ٦: ٨٠ حديث ٣ باب النساء اللاتي يطلقن على كل حال.

(٨) التهذيب ٨: ٦٢ حديث ٢٠٣.

طلاقه على كل حال ^(١) .

وفي صحيحة اسماعيل الجعفي عن الباقر عليه السلام : « خمس يطلقهن الرجل على كل حال » وعد منهن زوجة الغائب ^(٢) .

وفي رواية أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام : ان الغائب اذا علم أن امرأته يوم طلقها كانت حائضاً يقع الطلاق ^(٣) .

وقد جمع الشيخ بين هذه الأخبار بالحوالة على اختلاف عادة النساء في الحيض ^(٤) ، فمن علم من حال امرأته انها تحيض في كل شهر حيضة جاز له أن يطلق بعد شهر ، ومن علم أنها لا تحيض الا في أزيد من ذلك انتظر تلك الربرة فالمرأى في جواز ذلك مضي حيضة وانتقالها الى طهر لم يقربها فيه بجماع .

وبمعنى هذا أفنى ابن ادريس ، وقال : ان الشبح رجع من اطلاق الهابة الى هذا التحقيق في الاستبصار ^(٥) .

والفنى العلامة في المختلف باعتراف ثلاثة اشهر كقول ابن الجنيب ^(٦) .

والذي يقتضيه النظر الصحيح والوقوف مع القوايس الأصولية هو محتار الشيخ في الاستبصار ، وذلك لأن الأخبار الدالة على وجوب التريص مدة ليصبح الطلاق لا يجوز اجرائها على طاهرها من الاحتلاف والتنافي ، ولا اطراح بعضها ، فلم يبق الا الجمع بينها بالحمل على أن المراد مراعاة زمان يعلم الزوج الغائب

(١) الكافي ٦ : ٨٠ حديث ٧ باب النساء اللاتي يطلقن على كل حال .

(٢) الكافي ٦ : ٧٩ حديث ١ باب : النساء اللاتي يطلقن على كل حال ، اقبله ٣ : ٣٣٤

حديث ١٦١٥ ، التهذيب ١ : ٦١٨ حديث ١٩٨ ، الاستبصار ٣ : ٢٩٤ حديث ٣٩٠ .

(٣) التهذيب ١ : ٦٢٨ حديث ٢٠١ ، الاستبصار ٣ : ٢٩٤ حديث ١٠٤٠ .

(٤) الاستبصار ٣ : ٢٩٥ ذيل الحديث ١٠٤٣ .

(٥) الاستبصار ٣ : ٢٩٥ ذيل الحديث ١٠٤٣ ، الراثر ٣ : ٣٢٧ .

(٦) المختلف : ٥٨٧ .

حصول الحيض بعد طهر الجماع والانتقال عنه الى الطهر، وأن الاختلاف منزل على اختلاف عادات النساء في حصول الحيض باعتبار شهر أو ثلاثة أو خمسة أو ستة. فقد اشتركت احوال التربص في أن الانتقال من طهر الى آخر شرط صحة الطلاق من العائب ولو طأ مستنداً من عادة المرأة ان كانت معلومة ، والا فمن غالب عادات النساء .

ودلت رواية أبي بصير على أنه لو طلقها وحلم يوم طلقها أنها كانت طائناً يجوز الطلاق . ولا ريب أن ما اشتركت فيه هذه الاحوال مختص بعموم الخبرين الدالين على جواز تطليق زوجة العائب على كل حال . اذا تقرر ذلك فليبحث هنا يقع في مسائل :

الأولى : اذا تربص العائب بالطلاق الى مضي شهر حيث تكون عادة زوجته الحيض في كل شهر مرة ثم طلق ، فتبين بعد ذلك تخلف العادة وأنها لم تحض ، وأن الطلاق وقع في الطهر الذي جامعها فيه فالظاهر عدم صحته . لانتفاء شرط الصحة ، وهو حصول استبراء الرحم . بخلاف ما لو بانث حائضاً ، لرواية أبي بصير السالفة ، مع احتمال الصحة ، لوقوعه على الوجه المعتبر شرعاً فيجب اعتناؤه . وفيه مع ، لأن الشرط مفقود ، والادن له في الطلاق امتداداً الى على الانتقال لا يقتضي الحكم بالصحة اذا طهر بطلان الظن .

الثانية : لو خرج في طهر لم يقرها فيه لم يجب التربص قطعاً ، للعلم ببرائة الرحم في الحمل فيطلق متى أراد .

الثالثة : لو تربص المدة المعتبرة حيث تجب كشهر مثلاً ، ثم أخبره من يعتبر خبره شرعاً بحبصها فطلقها حيث لم يصح ، لأن ظاهر الاحبار يقتضي العلم بطهرها وقت الطلاق أو ظنه ، وعموم الدلائل الدالة على المنع من طلاق الحائض خرج منه الصغيرة والثلاث الآخر قطعاً وروجة العائب بعد التربص اذا طهر كونها حائضاً

عند الطلاق ، لرواية أبي بصير المألفة ^(١) ، فيبقى الباقي على أصله .
 الرابعة : قال العلامة فخر الدين في شرح القواعد : ان الغائب اذا طلق
 بعد الطهر الثاني عالمًا بأنها حائض حين الطلاق صح طلاقها واستدل على ذلك
 بأن فيه جمعًا بين الأخبار ^(٢) .

وما ادعاه غير واضح ، وما استدل به مردود ، لأن الأخبار بعضها على جواز
 التعلق على كل حال ، وبعضها دل على اعتبار مدة التريص ، وهي ما يظن معها
 كونها طاهرًا وقت الطلاق ، فيخص العموم بأن الزوجة الغائب انما يجوز طلاقها
 اذا غلب على الظن بمضي المدة المذكورة كونها طاهرًا .

وكأن عليه السلام قال : وزوجة الغائب على كل حال اذا غلب على الظن كونها
 طاهرًا طهرًا لم يقرنها فيه ، وحديث فلا دلالة فيه على ما يدعيه أصلاً .
 فان قيل : يمكن الجمع بين الأخبار بوجه آخر ، وهو أن يقال : الأخبار الدالة
 على التريص دلت على اعتبار المدة المذكورة من غير تقييد بكونها طاهرًا وقت
 الطلاق وعدمه فيقيد بذلك عموم الأخبار العامة بصير هكذا : وزوجة الغائب على
 كل حال اذا تريص بها المدة التي تستقل معها من طهر الى آخر ، وحديث فيعم ذلك
 ما اذا علم حيضها حين الطلاق بعد الطهر الثاني .
 قلنا : هذا مردود لوجوه :

الاول : انه اذا دار الحال في التقدير في النصوص بين أمرين أو أمور وجب
 تقدير ما كان ألصق بالمقام ، واللاتح أن اعتبار الطهارة ألصق بالمقام ، لأن زوجة
 الغائب لما اعتبر فيها الاستبراء وظل الانتقال من الحيض الى الطهر ، ولم يكتف
 بظن الانتقال الى الحيض ، أفاد ذلك أن أحكام زوجة الحاضر لاحقة لها ، لكن لحفاته

(١) التهذيب ٨ : ٦٢ حديث ١ ، الاستبصار ٤ : ٢٩٤ حديث ١٠٤٠ .

(٢) ايضاح القواعد ٣ : ٣٠٤ .

بسبب العدد اكتفى من معرفة حالها بحسب الواقع بما يفيد معرفة عاداتها .

الثاني : أنا لو سلمنا أن كلا من التقديرين ممكن ، فلا بد من مرجح يمين التقدير الآخر الذي يبقى منه العموم ، ليخص به عمومات الكتاب والسنة الدالة على المنع من طلاق الحائض . ولأريب أنه ليس هناك مرجح ، ومع انتفاءه فكيف يجوز الأقدام على المحكم بجواز طلاق من يعلم كونها حائضاً مع قيام الدلائل الدالة على المنع وانتفاءه العارض ، ولأريب أن الأقدام على حل ما دل ظاهر الكتاب والسنة على تحريمه بمثل هذا التحمل على شفا .

الثالث : أنه لو جمع بين الاختيار بالدليل الذي يدل على مدعاه ، لزم القول بأن من علم بالحيض قبل الطهر الأول يجب المحكم بصحة طلاقه لبناول العموم لهذا الرد مزعمه .

فإن قيل : هذا الفرع يخرج بالاجماع .

قلنا : أي اجماع بدعي والمعيد وجماعة يجوزون طلاق الغائب مطلقاً . إذا حرفت ذلك ما علم أن القول بصحة الطلاق على هذا الوجه قول حري عن الدليل ، بعيد عن الاحتياط ، مشتمل على ارتكاب تحصيل عمومات الكتاب والسنة بما ليس بشيء . وإنما هو وهم محض وخيال واه ، وعبارات الاصحاب مشفرة بخلاف ما ذكره .

قال في القواعد : ولو خرج مسافراً في طهر لم يقر بها فيه صحح طلاقها وإن صادف الحيض^(١) والمفهوم من المصادفة عدم العلم .

وفي التحرير : ولو طلق غير المدحول بها ، أو التي غاب عنها قلداً يعلم انتقالها فيه من طهر إلى آخر جار طلاقها مطلقاً وإن اتفق في الحيض^(٢) .

(١) قواعد الاحكام ٢ : ٦٢ .

(٢) تحرير الاحكام ٢ : ٥٢ .

والمفهوم من الاتفاق نحو المفهوم من المصادمة .

وفي الشرائع : أما لو انقصى من غيبته ما يعلم انتقالها به من ظهر الى آخر
ثم طلق صح ، ولو اتفق في الحبض^(١) . ولم يحصرني في عبارة أحد من المختبرين
التصريح بالجواز مع العلم بالحبض . والله الموفق للسداد .



(٢٤)

رسالة في سماع الدعوى



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة على محمد وآله .

هل يشترط في سماع الدعوى ونحوها من المدعي بصورة الجزم ، أم يكفي اسماعها نصريته فيها بكون منشؤها الظن أو التهمة ؟ فيه اوجه ثلاثة :
أحدها : يشترط ، لان الدعوى توجب سطوة على الغير بطلب الانفراد أو الإنكار ، ثم التحليف والرد ، وذلك ضرر حقه أن ينمي الا حيث دل الدليل على ثبوته ، ولأن شأن الدعوى أن يعقبها بمين المدعي ، أو القضاء بالكل . وكلاهما متنفذ .

أما الأول ، فلا ممانع الحلف على الظن .

وأما الثاني ، فلأن انعيم لا يستحل مال المدعي عليه مع عدم يقينه الاستحقاق وليعلمه عن شبه الدعوى ، اذ السابق الى الفهم من الدعوى أنها القول الجازم .
الثاني : عدم الاشتراط عملا بعموم قوله : « فلا ويريك لا يؤمنون حتى يحكموك في ما شجر بينهم »^(١) ، وبحود من حمومات القرآن . وباطلاق قوله عليه السلام

« البينة على المدعي واليمين على من أنكر »^(١) ، ولأن في عدم قبول الدعوى على هذا الوجه صرراً عظيماً ، لأنه حينئذ يمتنع أن يدعي الشخص بقوله وكيله وبخطه ، وكذا يمتنع دعوى الطفل بعد بلوغه ورشده ، والمجنون بعد إفاقته ، مستنداً إلى قول الأب أو الجد له ، أو الحاكم ، أو قومه ، أو المنصرف حسبة ، أو خط أحدهم . وقد قال عليه السلام : « لا ضرر ولا ضرار في الإسلام »^(٢) .

وقد روى الشيخ في التهذيب أن علياً عليه السلام سمع دعوى ولد علي جماعة بدم أبيه وماله ، لأنه خرج معهم في سفره . ومعلوم انتفاء الحزم عن هذه الدعوى . الثالث : السماع في ما يخفى عادة دون غيره . أما الأول ، لأنه في محل الضرورة ، إذ لولاه لآدى إلى ضياع الحق وعدم التوصل إلى إثباته ، حملاً لدلائل السماع على ما يخفى .

ووجه هذا التخصيص أن محل الضرورة هو الدعوى بما يخفى عادة ، كالسرقة والقتل ، إذ لا طريق للمدعي إلى تحصيل الحزم ، ولا تقصير منه فيه ، فوجب القول بالسماع حذراً من لزوم الضرر . بخلاف ما لا يخفى ، إذ لا ضرورة هاهنا . وطروء النسيان مستند إلى تقصيره ، فلا يثبت له سلطنة الدعوى في هذه الحالة . وهذا الأخير لا بأس به وهو المحكي عن ابن مسعود .

ولا يخفى ضعف دلائل الوجه الأول ، لانا قد بينا الدليل في محل النزاع ، ونمنع كون شأن الدعوى أن يتعقبا يمين المدعي ، أو القضاء بالنكول على جهة العموم ، لتحمله في مثل دعوى الحاكم والوصي ، وغيره لا يقدح . إذا تقرر ذلك ، فالمراد بما يخفى عادة : ما يخفى على المدعي من الأفعال

(١) انظر : الكافي ٧ : ٤١٥ باب أن البينة على المدعي ، التهذيب ٦ : ٢٢٩ حديث

٥٥٣ ، السنن الكبرى للبيهقي ١٠ : ٢٥٢ كتاب الدعوى واليقات .

(٢) الفقيه ٤ : ٢٤٣ حديث ٧٧٧ .

في غالب الأحوال ، أما تكون ذلك العمل مبيهاً على الاحفاء وقد يطلع عليه نادراً كسرقة ماله ، وقتل من يرثه ، أو لبعده عنه على وجه يمتنع في العادة اطلاعه عليه كتصرف وكيله في موضع مبدعه ، وتصرفات مورثه وولييه حيث لا يعلم ذلك الا بقول أحدهم أو رسالته أو خطه ، فإن هذا مثل الأول وابلغ منه في كونه يخفى عادة ، وكونه في محل الضرورة فتسمع الدعوى به على هذا الحال .

ولأريب أن دلائل سماح الدعوى على هذا الوجه قائمة في هذه الصور كقباؤها في التي قلها بغير تفاوت . وقد ذكر شيخنا الشهيد في قواعده : أن الحاكم أو ادعى بخط ميت لاوارث له سمعت الدعوى ، وكان له الاستحلاف والحبس ، وهذا بعض صور النزاع^(١) .

(١) القواعد والقرائن ١ : ١٣٣ قاعدة ١٥٢ .



(٢٥)

تعيين المخالفين لامير المؤمنين (ع)



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حق حمده ، والصلاة على رسوله محمد وآله الطاهرين .
 أما بعد ، قد برز الأمر العالي المطاع - أعلاه الله تعالى وأبعده في الأقطار -
 بنصين المختلفين لأمير المؤمنين ومبدأ الوصيين عليه من الله تعالى أفضل الصلوات
 واكمل التحنات ، والأشارة الى شيء من احوال محالهم ، الموجة لاستحقاقهم
 الطمان والطمس من المؤمنين ، والحلود في العذاب المقيم يوم يقوم الناس لرب العالمين
 فله هذا العقبير بالاجابة والقول ، وكنت ما لاند منه في تحقيق المأول انتهاء
 لوجه الله الكريم ، وطمعاً في الفوز بأشواق الحبيب ولأحر العظيم ، ونفراً لبيد
 المرسلين ، وإلى أهل بيته الذين افترض الله سبحانه مودتهم وعداوة أعدائهم على
 الحاق .

فقول وبالله التوفيق: ان المحرمين من أمير المؤمنين عليه السلام والمحرمين
 والمظاهرين على عداوته خلق كثير من الصحابة والتابعين وتابعهم من بعدهم ،
 وقد تعرض العلماء لذكر كثير منهم في كتب التاريخ والحديث ، وكتب أسماء
 الرجال وغيرها .

وروى المحدثون من أهل السنة أرواوين أبي سفيان لعنه الله لعماً لا يحصى

كان يحسب الأحاديث الشبهة في حق أمير المؤمنين صلوات الله عليه وينسبها إلى النبي صلى الله عليه وآله، وبشهادة عليها قوماً من الصحابة، حتى أنه في مرة من المرات شهد له على بعض منزيهاته أربعمائة رجل من الصحابة، فيستحقون اللعن بذلك، لأنه مروي بالأسناد المعتبر أن النبي صلى الله عليه وآله قال لعلي عليه السلام: «من أدى شجرة منك فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله تعالى»^(١)، وقد دل الله تعالى: «ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة»^(٢).

والدين ينبغي أن يذكرهم هاهنا هم الرؤساء والرؤوس من أعدائه دون الأباغ والأذئاب.

فيقول: لا ريب في عداوة أبي بكر من أبي فحافة النخعي لأمر المؤمنين عليه السلام، وبفدده وعداوته لكافة أهل البيت عليهم السلام، وكتب الحديث والتاريخ مشحونة بذلك من طرق المؤمنين والمخالفين.

وكذا ابن عمه طلحة بن عداة النخعي، وهو من طاهر عثمان على أمير المؤمنين عليه السلام يوم الشورى. وقد دل بعض المحققين: أن أمير المؤمنين عليه السلام عاه بقوله في الحطة الشقية: «فصاح رجل منهم لصفه»^(٣). فجعله صاحب ضغن وحقد وعداوة لأمر المؤمنين عليه السلام. وقد كمل ذلك بمحاربته إياه يوم الجمل مع عائشة لا يلوي ولا يرعوي.

ومن رؤوس أعدائه عمر بن الخطاب المدوي القرشي، وهو اللفظ الدليق

(١) نحوه في مستدرک الصحيحین ٣ - ١٢٢، وكر المال ٦: ١٥٢، والصواعق المبرقة: ٧٣، وغيرها من المصادر.

(٢) الاحزاب: ٥٧.

(٣) انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المقرئ ١: ١٨٧ و ١٨٩.

الجاشي^(١) الجاني، وأرعداوته وابذاته لحلي وفاطمة وأهل البيت عليهم السلام أشهر من الشمس .

ومن تابعه على ذلك ابنه عبيد الله ، وكذا ابنه عداقه وإن ستر عداوته ببعض الستر .

ومن رؤوس أعدائه عثمان بن عفان الأموي ، وحمه الحكم بن أبي العاص طريد رسول الله وعدوه ورأس المنافقين ، وولده مروان ويومر عبد الملك وأخوته وذريتهم عليهم جميعاً لعنة الله .

نعم نسكت عن حمور عبد العزيز، ونكل أمره إلى الله تعالى وإلى أمير المؤمنين عليه السلام ، لأنه تظاهر في أيام ولايته بمحبة أمير المؤمنين ، والاعتراف بتفضيله وتقديمه ، فلا نقول فيه خيراً ولا شراً .

ومن رؤوس المنافقين أبو سفيان بن حرب الأموي لعنه الله ، وابنه معاوية ، وولده يزيد وذريتهم. وينقل عن معاوية بن يزيد ميله إلى أهل البيت وإنكاره الشديد على أبيه ، وتبرؤه من مله ، ولهذا يلقب بالراجع إلى الله فسكت عنه لذلك .

والحاصل أن بني أمية فاطمة ملعونون مطرودون ، وبذلك وردت النصوص من أهل البيت عليهم السلام . وقد ذكر المفسرون أن قوله تعالى : « والشجرة الملعونة^(٢) في القرآن المراد بها : شجرة بني أمية^(٣) » .

ومن رؤوس المنافقين حمور بن العاص القرشي الهاشمي ، وهو الذي طاهر معاوية على حرب أمير المؤمنين عليه السلام ثمانية عشر شهراً ، وتظاهر بعداوته ،

(١) الجاشي : جاش القلب : وهو دواعه إذا اضطرب عند الفزع . الصحاح ٣ : ٩٩٧ « جاش » .

(٢) الأسراء : ٦٠ .

(٣) انظر : مجمع البيان ٣ : ٤٢٤ ، البرهان في تفسير القرآن ٢ : ٤٢٥ .

وهو مشاهير أولاد الزنا^(١).

وسهم الوليد بن عتبة بن أبي معيط ، والمغيرة بن شعبة ، وفحش عداوتهما
لأمير المؤمنين عليه السلام قد سطفت به كتب السيرة والأخبار ، واشتهر فلاح في الوضوح
إلى مرتبة وجود النهار .

وس رؤوس المنافقين سعد بن أبي وقاص القرشي من بني زهرة ، وعداؤه
لأمير المؤمنين وانحرافه عنه ووقوفه بإيدائه عليه السلام يوم الشورى ، وميله إلى
عبد الرحمن بن عوف ، وعتته إياه نصه من المنازعة على الخلافة ، وظاهرته
لشهادته من الشمس وقد ذكر جمع من المحققين أن أمير المؤمنين عليه السلام
عناه بقوله في الحطبة الشقشقية : « فضعوا رجل منهم أضغه »^(٢) فسب إليه الضغن
والعداوة .

وذكروا أنه ورث قسماً كبيراً من عداوة أهل البيت عليهم السلام من أخواله
بني أمية ، ودان بها وظهروا به حتى ارتفع عنها جلباب اللبس والشك ، فلعنة الله
عليه وعلى من لا يلته .

وس رؤوس المنافقين وأعلامهم وأساطينهم عبد الرحمن بن عوف القرشي ،
من بني زهرة بن كلاب ، وعداؤه لأهل البيت عليهم السلام مما لا يخفى على الأجانب
والأقارب ، وبدل جهده واستعرج وسعه يوم الشورى في صرف الأمر عن أمير المؤمنين
عليه السلام ، وتدفيع نظره في سلوك طرق العداوة ولأدنى أمر لا يدفع حتى كاشفه

(١) أمه نازلة بنت حرملة ، مشهورة بالزنا ، وكانت صاحبة راية في مكة ذكرت ذلك
أوردى بنت العاديت في مجلس مأوى ، ولم يرد عليها أحد . وفي مجمع البحرين ١٧١٥
« نسخ » : ومنه ابن النافذة لمرو بن العاص ، فتهودها وشهرتها في البنى .

(٢) انظر : شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١ : ١٨٨ ، وشرح نهج البلاغة لابن
مishم البهراي ١ : ٢٦٢ .

أمير المؤمنين بما فعل وما أراد ودعا عليه وعلى عثمان .

ومنهم سعد بن أبي العاص .

ومن رؤسائهم أبو عبيدة الجراح ، وهو أول من حرق وهم حين أمر النبي صلى الله عليه وآله بولاية علي عليه السلام بعدير حم ، وتحفض وتحرس الأول والثاني على أخذ الخلافة من أهل البيت عليهم السلام .

ومن رؤسائه أعداء أمير المؤمنين عليه السلام الربير من الدوام الفرسي من بني أسد ، وقد كان في أول أمره محباً لأئمة المؤمنين عليه السلام ، ثم انقل على عداوته وبكت بيته يوم محاربته يوم الجمل مع عائشة بنت أبي بكر راحت زوجته أسماء بنت أبي بكر ، وتحريض الناس من أهل الصرة وغيرهم على حربه ، وقتله شيء لا يمكن إخفاؤه ولا استتاره .

وواقفه في ذلك راعي ابنه الرجس الجسمي الحبيث الطعين عبد الله ، وفي الحقيقة هو عدو الله وعدو رسوله وعدو أهل بيته عليهم السلام ، ولا يستحي من ذلك ولا يستره ولا يداحي فيه ولا يداهن به ، ولم يزل مجدداً في ذلك إلى أن قتل في أيام بني مروان ظمئة الله على القاتل والمقتول .

وأما خالد بن الوليد عليه من الله تعالى أعانت تنوالي وتوارد وتترادف إلى يوم العرض على الله تعالى . فإن هذا الجلف^(١) الجاني والعلج^(٢) المسموم^(٣) لا تأخذه في عداوة أمير المؤمنين عليه السلام لومة لائم ولا يضيق من سكره حقه على أهل البيت عليهم السلام أما من آفاه الدهر .

(١) الجلف : الجاني . الصحاح ٤ : ١٣٢٩ « جلف » .

(٢) رجل علج ، بكسر اللام : أي شديد . الصحاح ١ : ٣٣٠ « علج » .

(٣) المسموم : السواد واحتلاط القلعة . الصحاح ٥ : ١٩٩٦ ، القاموس المحيط ٤ : ١٥٦

وهذا اللعين الفاجر هو الذي تظاهر بمداوة أمير المؤمنين عليه السلام في أيام حجة السي صلى الله عليه وآله ، فلما علم السي صلى الله عليه وآله بذلك غضب عليه غضباً شديداً ، وقال خالد اللعين شيئاً من علي عليه السلام ، فقال السي صلى الله عليه وآله : « لا يحبه الا مؤمن ، ولا يبغضه الا منافق »^(١) . وتعرض بقوله عليه السلام ذلك بحالد اللعين ، فهو منافق لقول السي صلى الله عليه وآله .

وقد روى جمع من أهل السنة أن أبا بكر وعمر اتفقا مع خالد على ان يقتل أمير المؤمنين عليه السلام وهو مشغول بالصلاة فيقتله ، فصرههم الله تعالى عن ذلك . وحال خالد اللعين غي عن الشرح والبيان ، لا يذكره أحد من أرباب السير ونقل الأخبار والآثار .

ومن المجدين في مداوة أمير المؤمنين عليه السلام من الصحابة هداية بن قيس الأشعري ، المكنى بأبي موسى الأشعري ، وهو جدو الله ورسوله وعدو أهل البيت ، صاحب العقلة العقيمة يوم الحكمين في حرب صفين ، وبغضه لعنة الله عليه والملائكة والناس اجمعين ، اذ بغضه تزلزل ركن الدين وتضمضت أركان المؤمنين .

وقد روى أهل السنة في كتبهم عن السي صلى الله عليه وآله احاراً كثيرة في الطعن عليه ، والعدح في دينه ، والتصريح بتعاقبه ، وكم له من يوم شر وقتة في الدين .

ومن المحرمين عن أمير المؤمنين عليه السلام أنس بن مالك ، سكر شهادته يوم الفدير .

وأبو هريرة المشهور بالكذب في الدين .

(١) انظر : مس الترمذی ٣ : ٣٠١ ، من التمامي ٢ : ٢٧١ ، مس ابن ماجه : ١٢ ، مسند احمد بن حنبل ١ : ٨٤ ، تاريخ بغداد ٢ : ٢٥٥ ، حلية الاولياء ٤ : ١٨٥ ، كنز العمال ٦ : ٣٩٤ ، وغيرها من المصادر الكثيرة .

وأما بلال الحبشي فإنه لا يلحقه ، ولا يطس فيه ، ولا تعرض عليه بمدح ولا ذم ،
ونرد أمره إلى الله تعالى وإلى أهل البيت عليهم السلام .

وأما الأتباع لهم فلا يحصون وفي كل عصر من الأعصر المختلفة من عصر
السي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام منهم جمع كثير إلى يومنا هذا ،
فعلينهم من الله تعالى لمات لأنحصى ، ومن الملائكة والناس اجمعين .

وهذا القدر ان شاء الله كاف في ضبط احوال المخالفين على سبيل الاجمال ،
ومعرفة باستحقاقهم الطعن واللعن على السنة أهل الإيمان واحمد الله رب العالمين
وصلواته على محمد وآله اجمعين .

من تأييد الشيخ العالم الفاضل العادل علي من عبد العالي ، برد الله تعالى
مصيحه نقل من خطه بحسن وسائط ، والسلام على من اتبع الهدى ونهى الفس
عن الفواية والردى .

كتب في مجلس واحد في يوم السبت الحادي عشر من شهر جمادى لآخر
مطابق سنة ١٢٨٤ حامداً مستغراً مصلياً .

THE HISTORY OF THE UNITED STATES

OF THE
UNITED STATES
OF AMERICA
FROM
THE
FIRST
SETTLEMENTS
TO
THE
PRESENT
TIME
BY
J. W. FULTON

NEW YORK: PUBLISHED BY J. W. FULTON, 15 NASSAU ST. 1854.

(٢٦)

اجوبه الشيخ حسين بن مفلح الصيمري



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه رسالة أرسلها الشيخ الفاضل الكامل الورع، النقي النقي، المرحوم نصير الدين حسين بن مفلح طاب ثراه بمحمد وآله، إلى حبيب الشيخ العلامة، الفاضل الكامل، النموذج السلف وعلو الحلف، آية الله في العالمين، وارث علوم الأبياء والمرسلين، والأولياء والأئمة الطاهرين، خاتمة المجتهدين، زين الدين الشيخ علي بن عبيد الله أدام فواضل بركاته بمحمد وآله، فأجاب عنها بأحسن جواب وانفتح خطاب.

مسألة :

هل تجب الفورية في بذل الأجنبي لو قال : طلق زوجتك وعلي ألف، كما تجب الفورية في الحلح في بذل الزوجة، أم لا ؟ ولو أوقع الطلاق بعد بذل الأجنبي شهر فصاعداً، فهل يستحق النذل أم لا ؟ فعلى اشتراط الفورية لا يستحق، وعلي عدم الاشتراط يستحق ؟

الجواب :

تحرير البحث فيها أن يقال : أما أن يكون بذله على أنه مدية للحلح، أو على وجه الجمالة، كما لو بذل له مالا على أن يعتق عبده .

فان كان الأول ، بنى على جواز كون عوض الخلع من أجنبي ، فان جوزنا
اعتبرت شرائط الخلع جميعها وسها الفورية ، الا أن الأصح عدم جوازه .
وان كان الثاني ، فله حكم الجمالة الواقعة على سائر الأعمال القولية وغيرها
فلا تشترط الفورية ، ولا يكون الطلاق ثابتاً ، إذ لا يعد خلعاً حينئذ . وجواز الجعل
على الطلاق أمر ظاهر ، لأنه يجوز على كل عمل مقصود محلل ، ومنه إيقاع صيغة
عقد ونحوه ، وإذا وقع الجعل على الطلاق فالمراد ازالة قيد الزوجية ، ومقتضاه
عدم الاستحقاق حتى تحصل اليقونة ، والله اعلم .

مسألة :

مايقول مولانا آدم الله تعالى أبياته وبلغه في الدارين آماله ، في من ركب
البحر في مركب معلوم الى البصرة مثلاً ، ثم يعرض حرق في البحر ، ويعلم بالشياخ
أو القرائن بأن تلقى الى بعض السواحل بعض ألواح المركب وآلاته ، أو بعض
الفرق ، ويسلم البعض ويقتد البعض ، والذي يقتضيه الظاهر حصول الهلاك ، والذي
يقتضيه الأصل الحياة ، فهل يرجح الظاهر مع قوة امارته ؟ أو الأصل مع ضعف
أمارته ؟ فما يقول به مولانا من أحد القولين وما يفتي به بما تقويه مستدلاً مطلاً بما
يريل الشك ويدع الرب ، اصلح الله بك العباد واذهب بك الفساد بمحمد وآله .

الجواب :

في هذه المسألة - والله الموفق - اد ما اشار اليه الشيخ الأجل أبفاء الله
تعالى من أن الظاهر دليل ، وحقه اذا عضدته المرجحات والشواهد ، وضعف
الأصل حداً أن يرجح ، وما نقله عن المحققين من علماء الأصول في ذلك هو كلام
صحيح لا شك فيه ، لكن لا بد من تمهيد مقدمة هي :

ان العمل بالظاهر في الحنفية رجوع الى قرائن الأحوال ، وما استغنى من
العادات المتكررة ، فينفي لذلك أن يكون بينه وبين جنس الحكم الذي يطلب

جعل له دليلاً عليه ملائمة ، فلو نذر ثبوته معه لم تقول عليه . مثلاً لما لم يعتبر الشارع الظاهر بالنسبة إلى النجاسات في غالب الأحوال حكم بطهارة ثياب مدمني الخمر ، وسؤر الحائض المتهمة ، وطهارة أواني المشركين وما بأيديهم ، وطين الطريق واستحياب أرائه بعد ثلاثة أيام من انقطاع المطر ، والحكم بنجاسة البشر بالجمعة حين الوجدان لآفته ، وطهارة مسائهله أيدي الناس على اختلاف فرقهم وتباين آرائهم في الطهارات والنجاسات ، وطهارة ما لا يكاد ينفك من النجاسات كمخاضات البشر ، والرشاش ، وحافات العين ، وغير ذلك من الأمور التي تقتضي الظاهر ، بل يكاد يحصل اليقين عادة بعدم انفكاكها من النجاسة .

وانما اعتبره في بعض المواضع على سبيل التفرقة ، كمنسأة الحمام على القول بنجاستها على ما فيه من الكلام ، لم يلتفت إليه في المواضع الجنية وانما تمسك [به] حتى إذا لو وجدنا حيواناً عبر ما كوله اللحم قد بال في ماء كثير ، ووجدناه متغيراً ولم نقطع باسناد التمر إلى هذه النجاسة لانحكم بالنجاسة ، ولانلغى إلى الظاهر ، بل يستصحب أهل الطهارة .

وكذا لو وجدنا كلاً خارجاً من مكان فيه انساء وهو يضطرب ورشاش الماء حوله لانحكم بالنجاسة ، ولانلغى إلى الظاهر ولاننجسه أن يقول قائل إن الظاهر أرجح ، فلم تركم العمل بالأرجح ؟ لا ما يجب : أن عدم الملائمة أحل بالأرجحية ولا شك أنه يشترط في التمسك بالظاهر غلو الموضع الذي جعله متمسكاً فيه مريض قاطع الدلالة على الحكم أو ظاهر فيها ، فإن وجد لم يلتفت إلى الظاهر أصلاً .

إذا تقرر هذا فيسني أن يعلم أن الأمر في المروج عند الشارع مبني على الاحتياط التام ، فليس حيث وجدنا ظاهراً وجب ترجيحه واتمسك به ، لاسيما الإطلاق

والقول أصحابنا المتقدمين والمتأخرين في روية المفقود اذا انقطع خبره ، فانها اذا رفعت أمرها الى الحاكم اجلها اربع سنين للبحث عنه ظاهره عدم الفرق بين من شهدت القرائن بموت أو غيره ، ويكون اجماعاً ، بل الرواية الواردة في ذلك وهي رواية يزيد بن معاوية العجلي في الصحيح من الصادق عليه السلام ، وقد سأله عن المفقود كيف تصنع امرأته ؟ قال : « ما سكنت عنه وصبرت بخلي عنها ، فان هي رفعت أمرها الى الحاكم اجلها أربع سنين » ^(١) الحديث ، دالة بعمومها على عدم الفرق في الحكم المذكور بين وجود الظاهر الدال على موته وعدمه ، لانه ترك الاستفصال في حكاية الحال على الاحتمال ، فانما حكاها السائل وهو فقدان الزوج وطلب الحكم فيه يحتمل هذا الفرد ، فاذا اجاب ولم يستفصل كان ذلك دليل المصوم .

فان قيل : فان في الرواية : « اتفق عليها حتى تعلم حياته من موته » ، فقد علم الموت بالقرائن .

قلنا : ما ذكر في السؤال انما يفيد الظن القوي .

فان قيل : الظن مناط الشرعيات .

قلنا : ليس هو كل ظن ، بل هو ظن مخصوص ، ولم يثبت أن هذا الظن من القسم المعبر ، خصوصاً وقد عني في الحديث بالعلم والمتبادر العلم عن موجب قطعي .

فان قيل : يثبت بشهادتين ولا يبعد قولهما القطع بل الظن الغالب .

قلنا : شهادتهما في نظر الشرع من قبل القطعي ، وكيف كان فالذي يختلج

عدم ثبوت الموت بمثل هذا القدر من القرائن ، والله اعلم بالصواب .

مسألة :

ما يقول مولانا آدم الله أيامه ، وبلغه في الدارين آماله في حقد الشبهة المجرد

(١) الكافي ٦ : ١٤٧ حديث ٢ باب المفقود .

عن الوطء ، هل حكمه حكم وطء الشبهة في نشر حرمة المصاهرة على القول به ، أم لا ينشر الحرمة على القولين ؟ فنحننا فيه اضطراب من أن العقد المجرى يسمى نكاحاً ، كما أن الوطء كما نفهمه الكتاب العزيز .

الجواب :

إن كان المراد بعقد الشبهة هو العقد الفاسد الذي وقع في ظن الصحة ، فالذي يقتضيه النظر عدم نشره الحرمة ، لأن النكاح وإن قلنا أنه حقيقة في العقد ، إلا أن إطلاق العقد أو النكاح إنما يحمل على الصحيح دون الفاسد ، لأن الفاسد لما لم يترتب عليه الأثر المطلوب كان مهجوراً عند أهل الشرع ، فلا تشمل إطلاقاتهم ، ولا تحمل القاطع عليه ، إلا أن يدل على ذلك دليل بطل ذلك بالتبليغ ، والله اعلم ، وكتب علي بن عبد العالي .

مسألة :

ما يقول دام ظله وفصله في مسألة التفصير ، هل لو كانت ثمانية فراسخ فصاعداً حال استقامة طريقها وعند دوراتها ينقص عن الثمانية ، فتكون الاستقامة شرطاً ، أم كالمساجد المشرفة التي تزار في البحرين في المواقيت؛ وهل يجوز الجمع بين القصر والتمام أم لا ؟

الجواب :

الحمد لله حق حمده ، والصلاة على رسوله محمد وآله ، الذي يقتضيه صحيح النظر أن المسافة لا تشترط استقامة طريقها ، بل يكفي في وجوب القصر كون الطريق على ما هو به بحيث يبلغ ثمانية فراسخ ، سواء كان دائراً أو مستقيماً . ودلائل هذا المحكم كثيرة جداً منها :

أن سالك هذا الطريق يريد اقضاء قاصداً إلى مسافة من الجهة هو قاصدها ، وكل من كان كذلك فهو قاصد إلى مسافة في الجملة ، يتج : أن هذا قاصد إلى مسافة

في الجملة ، فبضم اليها مقعدة كبرى هي : وكل من كان كذلك فهو قاصد الى مسافة في الجملة وجب عليه التقصير وحفية المقدمتين الأولتين ظاهرة وهي مستلزمة بحفية صغرى هذا القياس ، وأما حفية الكبرى فدليها عموم النص ، ومنها : ظاهر قوله تعالى : « ١-اذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا »^(١) القصر : الضرب في الأرض ، وقد ثبت تقيدها بكون المقصود مسافة بالنص والاجماع ، ولم يعم دليل على تقييد الطريق بالاستقامة فيجب نفيه .
أما أولاً ، فظلمة الأصلية .

وأما ثانياً ، لأن التقييد بالأطلاق على خلاف الأصل ، فيقتصر فيه على موضع الدليل ومحل الوفاق ، اذ لا يجوز تقييد المطلق وتحصيل العام الأبدليل .

وأما ثالثاً ، لأن التقييد يقتضي كون اللفظ في الآية جار على خلاف الظاهر فيقتصر به على محل الضرورة ، لوجوب اجراء اللفظ على ظاهره ما أمكن ، فيجب القصر في جميع صور الضرب في الأرض ، الا اذا قصر الطريق عن مسافة فيندرج به المتنازع .

ومنها : وهو أمر معنوي ، وذلك أن مناط القصر السر الذي هو مظنة المشقة المخصوصة ، ولعدم انصافها أناط الشارع الحكم بقدر ثمانية فراسخ ، والمشقة غالباً لا يختلف في القدر المذكور باعتبار استقامته ودورانه ، فلامعى للمرق يسن الامرين في الحكم . وغير ذلك من الدلائل الكثيرة .

والتوفيق في هذه المسائل مع وضوح دليها لا وجه له ، وهي قريبة من مسألة بلد له طريقان أحدهما مسافة حاصلة في ذلك غالباً اما يكون لاوجاج في الطريق الطويل . والحاصل أن المعنى به هو وجوب القصر مع استجماع باقي الشرائط والجامع بين القصر والاتمام في ذلك ثوابه مأثوم .

مسألة :

في المدبون هل يجب عليه بيع ماله لوفاء الدين عند المطالبة ، سواء كان رهاً أو لا ، بأقل من ثمن المثل ، لقلة الراغب في ذلك الوقت ، أم لا يجب لحصول الضرر عليه ببيع ماله بائس البئس ؟ وهل يجب على المدين الصبر حتى يحصل من يشتري بثلث المثل . وإن تضرر ؟ وإذا تقابل الصروران هل ترجح مصلحة المدبون أو صاحب الدين ؟ وهل يجب على صاحب الدين أن يشتري بقدر دينه من رده ، أو من غيره ، أو لا يجب ؟

الجواب :

الظاهر في مسألة المدبون وجوب البيع ، لأن حق الادمي مبني على الصبق المحض ، والضرر لا يزال بالضرر ، وإطلاق الفقهاء منا ومن غيرنا في باب المفسد وجوب المبادرة إلى بيع مال المفسد واستجابها يومئذ إلى ذلك . ولا يبايه التصريح بوجوب البيع بثلث المثل ، لأن المراد به القيمة الغائبة في ذلك الزمان والمكان ، إذ لا يفل استدانة الحجر على المفسد ، إلا أن يطلب إحياء أمواله بالصحة في أكثر الأرملة إذا لم يلفها في زمان الحجر ، أما لعروض الحجر بادية ، أو في رأس جبل ، أو في قرية بعيدة عن المند ، أو سفر في بر أو بحر .

والحاصل أن تنفيح البحث هنا يرجع إلى تحقيق من المثل المسؤول عنه فإن كان المراد به القيمة التي يطلب بالشيء عادة في غالب الأرملة والأمكنة ، وهو الذي يرشد إليه في السؤال ، لقلة الراغب في ذلك الوقت .

والجواب أنه لا يتعلق باعتبار هذه القيمة ، لأن الخطاب يتوجه إلى المكلف الحالة التي هو فيها ، ولو أن شخصاً أنفق على آخر جداً فبعت في أكثر البلاد وبين أكثر الناس ألف درهم مثلاً ، ولكنه في زمان الانلاف ومكانه لا يساوي الأمانة درهم ، أما لقلة الراغب : أما لعروض القحط في البلاد ، أو خوف ، أو موت ، وأما لكثرة العيد ، ونحو ذلك .

وان كان العارض سريع ، فانما انما فوجب عليه قيمة ذلك الزمان والمكان ،
وبعدها قيمة مثله حيث شئ .

ولو انعكس الفرض فأتلف متلف بعيراً على السفر مع شدة الحاجة الى البحر
وقلة الجمال ، وعلو الثمن على وجه يزيد على قيمته الغالبة في غالب الأزمنة والأمكنة
اضداداً مضاعفة ، لأرجبنا قيمة ذلك الوقت باعتبار ذلك الحال في ذلك الزمان .
وان كما تعلم شرعه زوال ذلك العارض فلا جرم ظهر انه لا يراد ثمن المتل ، وهذا
هو المعنى في باب من أبواب العقه من البيع وأحكام الديون والنصب والنكاح
والحلع والموارث والقسمة وباقي الأبواب .

وان كان المراد هو القيمة الدالة في الزمان والمكان ، فلا ريب أنه لا يجب
على المديون البيع بدون هذه القيمة ، بل يجب على المدين الصبر الى اختصار
المادة وانتهاء الرغبات ، حتى لو كانت ثمة فرية قريبة أو جلة كذلك لم يجب على
المديون البيع من دون ابلاغهما المناداة ، فإذا انهى الحال باعتبار ذلك الزمان
والمكان وجب البيع لا معالة . هذا هو الذي يقتضيه النظر وبرخد اليه الدليل ، والله
الهادي الى سبيل الرشاد .

وأما صاحب الدين فلا يجب عليه أخذ ما ليس من جنس دينه ، سواء كان
من الرهن أو من غيره ، بل يجب تصديره من جنس الحق ودفعه اليه ، والله اعلم .
وكتب علي بن عبدالمعالي وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين .

مسألة :

ما يقول علماء الاسلام مدافعه تعالى ظلالهم على الأنام في قرية كانت وقفاً على
مدرسة خراب ، فمصرفها على هذا التقدير أي شيء يكون ؟ هل يجوز صرفها في
كل مصرف الخير ، أو يصرف في ما ينطبق بمدرسة اخرى .

الجواب :

حاصل ما هناك أن الوقف على شيء معين اذا خرب ذلك الشيء يحتمل فيه

أمران :

أحدهما : بقاء أصل الوقف مطلقاً ، نظراً الى أن ارتفاع المركب يكفي فيه ارتفاع بعض الأجزاء ، والمعلوم ارتفاعه هو الجزء الأحص فيبقى الأعم . ولا يراد أن الأعم يرتفع بارتفاع الأحص ، لقومه ، لأن رفع الأحص يقتضي ثبوت بعضه ، فيقوم به الجزء الأعم . وحيث فيبقى أصل الوقف مجرد عن الاحتصاص . ويؤيده أن الصيغة قد أخرجها المالك عنه ، فلا تعود اليه الا لدليل شرعي تمسكاً بالاستصحاب ، وبعد ارتفاع حكم التعبد بجهة خاصة الأصل عدم الاحتصاص بجهة أخرى دون جهة .

والثاني : أن يعود الى ملك الواقف أو وارثه ، الثابت الى أن الواقف انما كان على جهة محصورة ، وقد تعطلت فيتعطل الوقف المخصوص لتعطل مصرفه ، وغير الوقف المخصوص لم يصدر من الواقف فهو منفي بالأصل . ويضعف بما ذكرناه في الاستصحاب .

وما اشبه هذه المسألة بقاعدة اذا ارتفع الوجوب هل يبقى الجواز أم لا هذا الذي يقتضيه النظر ، وأما صرف الوقف في مدرسة أخرى فلا وجه له ، وكتب علي بن عبد العالي .

مسألة :

ما قول شيخنا ومفتدانا ، شيخ الاسلام والمسلمين مد الله تعالى ظلال افادته على كافة المؤمنين في من يكون شيء عنده من حصة آل محمد مما يخص الامام عليه السلام ، ومما يخص الهاشميين ، ويسمى من مستحقه ويحرمهم منه ، مع وجود حاكم الشرع والتمسك من اخراج حصة الامام عليه السلام على فقراء السادة على يده ، ومع فقرهم وحشة احتياجهم وفائتهم ، هل يكون بذلك حاصياً مأثوماً فاسقاً مؤخذاً عند الله ؟ وما الذي يستحقه ضد أهل الشرع من مكافأة على ذلك والردع ، هذا المنع الشنيع الموجب لحرمان آل محمد عنهم الذي فرضه الله عز وجل

لهم في كتابه العزيز ، فليقبل مبدأ آدم الله طلاله على معاف الأنام بالجواب على التفصيل والتبيين مثاباً .

الجواب :

الثقة بالله الكريم وحده ، نعم يكون هذا الشخص عاصياً مأثوماً فاسقاً مؤخذاً عند الله تعالى ، ويجب اهائه وزجره وردعه ونأديه وتعزيزه . ولا شك أن في إيمانه نقصاً ، وهو من المردودين عند أهل البيت عليهم السلام ، ومن الآخرين أعمالاً ، الذين خل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا . وحاله أشبه شيء بحال عمر بن الخطاب ، فإنه منع آل محمد خمسهم فيجب المصارعة للتوبة ، والأفلاحن هذا الذنب العظيم ، والله اعلم وكتب علي بن عبد العالي . صورة خطه .

(۲۷)

فتاویٰ واجوبہ ومسائل



في مسائل مثل عنها المحقق الكركي قدس سره

وجدنا بخط الشيخ علي بن أبي الفتح المزدعي العاملي بتاريخ سنة تسعمائة
وحشر ما صورته :

من فوائد الشيخ الأجل شيخ الاسلام والمسلمين ، العلامة المحقق المدقق ،
آخرا المجتهدين الشيخ نور الدين علي بن عبد الله علي قدس الله روحه ، وكان عما كتب
دامت عبادته .

اقول ^(١) : المراد به المحقق الكركي وان لم يصرح به ، لا المحقق المبيسي
المتحد معه في الاسم واللقب واسم الأب والعصر وتقارب تأريخ الوفاة ، فالكركي
توفي سنة تسعمائة وأربعين أو سبع وثلاثين ، والمبيسي توفي سنة تسعمائة وثمان
وثلاثين أو ثلاث وثلاثين ، وذلك للتصريح في المسألة الثالثة وجوابها بأن المسؤول
يرى استحباب التسليم ، والذي يرى ذلك هو المحقق الكركي ، ولم يقل مثله هي
المبيسي ، ويدل آخر الكلام المتقدم على أن المسائل عنها بعض من لهم السيادة .

مسألة ٩ :

قوله في التحرير في النجيم : لا فرق بين جوانب المنزل وصوب المقصد ^(٢) . هل

(١) واقول هذا للسيد محسن الامين .

(٢) تحرير الاحكام ٢١٤١ .

هذا رد على أحد ، أو احتمال ؟ فإن المنفرد رحمه الله قال : انه لا يجب الطلب ، واستشكله ^(١) ، وكذا ابن فهد رحمه الله ، إلا أن العبارة لا تنطبق الرد على هذا القول . فالمسؤول من فضل سيدي إيضاح ذلك بنظره الثاقب وفكره الصائب .

الجواب :

إن ذلك مرد على الشافعي لأعلى أحد من أصحابنا ، لعدم المطابقة ، وهذا البحث كالمنهم لفائدة البحث الذي قبله .

وتحقيقه : انه لو غلب على ظنه وجود الماء في الزائد على الفلوتين أو الفلوة وجب عليه طلبه مع المكة ، ولا فرق في ذلك بين كون الماء المطلوب عن يمين المنزل أو يساره ، أو غير ذلك من جوابه أو صوب مقصده . والشافعي يفرق ، فيوجب السعي إذا كان الماء عن يمين المنزل ويساره دون صوب المقصد ، معللاً فيه بنسبة جواب المنزل إليه دون صوب الطريق ، ووضعه ظاهر .

مسألة ٢ :

ذكر الشهيد في ذكره : أن الحديد المشرب بالمجس في طهارته يشربه في الكثير الطاهر احتمال ^(٢) ، فظاهر العبارة أنه لا يظهر بدون التشرية . وسمعتنا من بعض من عاصريه أنه يظهر بالكثير بدون التشرية ، إلا أنه كلما حكاه باليمن يجب تطهيره ، فسيدي من فضله يكشف لبيده اللبى عن ذلك بما يقويه .

الجواب :

إنما أراد شيخنا بنشرته بالكثير الطاهر طهارته بجملته ، أعني ظاهره وباطنه ، فإن طهارة طاهره بالكثير والقليل على الوجه المعبر مما لا يشك فيه قطعاً ولم يرجع هو رحمه الله ، فإن عبارته إنما تناول طهارته بجملته يظهر ذلك بالتأمل الصحيح

(١) المسئلة : ٨ .

(٢) الذكرى : ١٥ .

لمبارته .

ووجه طهارته بذلك عموم النص الشامل له ، وامكان اتصال الغسالة عنه كلما بدأ منه اجزاء لم يصيبها الماء المطهر بحدك أو غيره احتيج الى تطهيره لذلك ، مع احتمال أن لا يتنجس بالثشربة بالنجس في ظاهره وان كان فيه بعد واقه اعلم .

مسألة ٣ :

هل المولى مستمر على القول بندية التسليم ؟ على القول به لو نوى الانسان الوجوب للاحتياط تعصياً من الخلاف هل تطل صلته ؟ وهل وجود الخلاف شبهة في اسقاط ذلك الاعتقاد ؟

الجواب :

ان القول بندية التسليم قوي منين ، وان القول بالوجوب لا يخلو عن حجة قوية ، وفي مثل نية الوجوب على قصد الاحتياط جائزة قطعاً ، لعموم الامر بالاحتياط ، ولا تبطل به الصلاة قطعاً ، فانه اذا كان بدياً لم تبطل بالحدث المتحلل بينها وبينه ، فكيف الظن بهذا الاعتقاد ، واقه اعلم .

مسألة ٤ :

لو دفع شخص الى آخر شيئاً عطية لصدافة بينهما من غير تصريح بوجه من الوجوه ، أو دفع الزوج الى زوجته قبل الدخول شيئاً على سبيل الهدية في الطاهر من غير تصريح ، أو الأب لولده ثم بعد تلف العين طلب الرجوع في ذلك فهل يقبل منه الرجوع ؟ وكذا لو كانت العين باقية ، اتوا مأجورين رحمكم الله .

الجواب :

ليس له الرجوع بعد التلف ، لأنه تلف غير مضمون العاقبة ، ولعموم الاذن أيضاً بالتصرف المستفاد من العمل ، اصي الدفع على سبيل الاهداء ، ولإجماع الناس في جميع الأعصار والامصار على قبول الهدية من غير وجود عقد . (سقط هنا من

النسخة جواب ذيل السؤال .

مسألة ٥ :

لو أحل عامل المساقاة بعض ما شرط عليه فمادام ثبت له وعليه ؟ أوضحوا لعبدكم هذه المسألة .

الجواب :

المحفوظ أن المالك يتخير بين فسخ العقد، لقوات الشرط، وبين الرام العامل باجرة نفس العمل المشروط ، لوجوبه ، وقد فأت يرجع الى عرضه . فان فسخ المالك احتمل ثبوت اجرة المثل للعامل فيما عمل ، لأنه عمل محترم صدر بالاذن ، لأن ما اذن في جعله فقد اذن في ابعاضه قطعاً ، وعدم الوفاء بالشرط أثر ثبوت الخيار . ويحتمل أن لا اجرة بالكلية ، لأن الاذن في العمل مفيد بالشرط ، فيرتفع بارتفاعه ، لارتفاع الجنس بارتفاع النصل ، ومن ثم لا يجوز التصرف في العين المأخوذة بالبيع العاسد اذا علم العاصد وحيث لا يكون متبرعاً بالعمل فلا يستحق ولأن المبدول هو الحصة وقد فأت بالفسخ ، والتفويت من قبل العامل ، ولا يستحق شيئاً غيرها ، ونحن في ذلك من المتوقفين الى ألوان التأمل الصادق له ، وان كان الثاني لا يخلو من وضوح .

مسألة ٦ :

المشهور عندنا تقديم قول الزوج في دعوى مهر المثل وعدم تقريره بمهر السنة ، فهل هذا ملتبس مولانا ؟ فان قلنا به فهل حكم وارث الزوجين حكمهما في ذلك ؟

الجواب :

أما تقديم قول الزوج في دعوى مهر المثل فانما هو بعد الدخول اذا انكر الزوج أصل المهر ، وللكلام فيه مجال . وأما عدم تقديره بمهر السنة فأقول به ، وحكم وارث الزوجين حكمهما ، لاقتفال الحق الى كل منهما ، والله أعلم .

مسألة ٧ :

لأنه يجوز الصلاة فلا لمن عليه فريضة ، واستثنى من ذلك ما لا يضر بالقرض .
ما المراد بالاضرار ؟ وهل يذهب سبدي الى ذلك ؟

الجواب :

القول بالتوسعة المحضة هو الوجه ، والمراد بالاضرار بالقضاء هو الاشتغال به على وجه يستوفي توجه النفس بحيث لا يبقى معه توجه الى تمام فعل القضاء .
وليس هذا بخارج عن القول بالتوسعة المحضة ، فإن شيخنا ذكره في البيان^(١) وأحال تحقيقه على الذكرى ، وفيها اختار التوسعة^(٢) .

مسألة ٨ :

اللعن في النكاح مبطل لها أم لا ؟ وهل فرق في ذلك بين مغير المعنى وغيره ؟
وهل فرق بين النكاح وغيره ؟

الجواب :

نعم هو مبطل لها اذا كانت لازمة ، سواء غير المعنى أم لا ، لتوقف ترتيب أثر المقود على اللفظ المخصوص ، وأصالة بقاءه على ما كان قبلها حتى يحصل المزيل الشرعي ، وهو الإيجاب والقبول على قانون العرب . ومن ثم لم تكن المعاينة عقداً ، وكان الأصح عدم جواز تقديم القبول على الإيجاب وهذا بخلاف غير اللازم ، للاكتفاء فيها بمجرد الأفعال الدالة على المقصود فلا قول أولى ولا يفرق بين النكاح وغيره ، سوى في جواز تقديم القبول تحفيماً لحياة المرأة غالباً .

مسألة ٩ :

لو أقر انسان لغيره بشيء عند شهود ، أو عند المقر له مع علم المقر له بسبق

(١) البيان : ١٥٣ .

(٢) الذكرى : ١٣٣ .

الملك ، ولم يعلم وجه انتقاله ، فهل له بهذا الأقرار التصرف في المقر به ؟ افتا مأجوراً .

الجواب :

نعم ، لعموم قولهم عليهم السلام : « اقرار العلاء على انفسهم جائز » ^(١) ، ولاصالة الصحة في اقرار المسلم الا ما أخرجه دليل . وحديثه فيجوز له التصرف بما أقر له ، لا استلزامه شيئاً موجباً للملك ، إذ لا تتم صحة الأقرار الا به والعلم بعينه غير شرط ، أما الشرط ثبوته في الحملة في نظر الشرع ، والله اعلم .

مسألة ٩٠ :

ما يقول سيدي فيمن له محل عند الناس وعلى ظاهر العدالة ، خبر انه يستحق بالطلقة من خبر ذنب ، فينسبهم الى الاحلاق السيئة ، ويعرض عنهم غاية الاعراض ، فهل هذا قاذح في عدالته ؟ واذا استغفر مطلقاً من خبر ذنب ذكره هل يحكم يعود عدالته ؟ واذا ذكر انه نائب من ذلك ثم لم ير منه أثر التوبة فهل يكفي قوله أم لا ؟ افتا مأجوراً .

الجواب :

ذلك اسوأ حالا من الغيبة وان لم يكن ذلك باستغفاف ، وبقدح في عدالته ان أصر عليه قطعاً ، ومع عدم ظهور اشارة الافلاج احتمال ، وان ظهر أن استغفاه بهم واعراضه عنهم لخصوصية كونهم طلبة لا لآخر آخر حشي عليه من أمر آخروراء ذلك ، وانما يحكم يعود عدالته اذا ظهر منه اشارة الافلاج والتندم على ذلك على وجه جيد لمن ذلك ، والله اعلم .

مسألة ٩١ :

قوله : فان الميت لأقول له وان كان مجتهداً ، فاذا أفنى المجتهد الحي نفسه

(١) عوالي اللئالي ١٠ : ٢٢٣ حديث ١٠٤ .

تعين وترك الأول ، فإذا مات الآخر ولم يوجد بعده مجتهد أصلاً ، أو تغذر أو تعمس الوصول إليه فهل الحكم على حاله ؟ أو ينتخير المستفتي في العمل بقول كل منهما ؟ وإذا كان الواسطة مقلداً ومات فهل يجوز العمل بما أخذ عنه ؟ أو وجد بخطه نقلاً عن شيخه ، سواء وجد مقلد مسلو له أو أعلم ، نقل ما نافي ذلك أولاً عن مجتهد أو مقلد ، وهل يتعين التراجع إلى الأعلم من القلة والأخذ عنه أولاً ؟ لأن ذلك لم يذكره العلماء إلا في حق المجتهدين ، افتاه مسهلاً بلفك الله جميع ما مولك الله على ذلك قدیر وبالاجابة جدير .

الجواب :

بعد موت المجتهد الثاني يتحاوى قوله وقوله الأول من هذه الجهة ، ويطلب الترجيح بالسبب إلى جهة أخرى كالعلم ، ومع التساوي ينتجر هذا أن قلنا بالتحويل على الأول الموثق ، كما يراه بعض العلماء ، وليس شيء ، لأن هذا المذهب إنما يعرف لبعض العامة وهو المشهور بينهم^(١) ، وأما أصحابنا الإمامية رضوان الله عليهم فافهم بين قائل بجوازه لمن له قول ، وهو الفقيه العدل الحي ، والسجدة على ذلك مشهورة ، وتعمس الاجتهاد لو صح لم يكن سبباً للحوار ، إذ لو تعدد العلم شيء من الأحكام الشرعية لم يتقل حكم التكليف ، كيف وذلك من تخصيص المكلف . وفي بعض الأخبار إشارة إلى ذلك . وربما وجد لبعض شراح مبادئ الأصول القول بالآول . ويحكمى عن الفاضل المحقق فخر الدين ، والشيخ أحمد بن فهد رحمه الله .

(١) عبارة الجواب من هنا إلى الآخر فيها ظن ظاهر فيه سقوط شيء من ظن الناسخ وحققاً أن تكون هكذا أو نحوه :

وأما أصحابنا الإمامية فاتفقوا على عدم جواز تقليد الميت ، فافهم بين قائل بوجوب الاجتهاد عيناً وعدم جواز التقليد ، وبين قائل بجوازه لمن له قول ، وهو الفقيه العدل الحي ، أما المقلد فلا يجوز الرجوع إلى قوله ، وتعمس الاجتهاد لو صح لم يكن سبباً للحوار . الخ (اليد مضمّن الامن) .

والعجب النعصر (كذا) في ذلك على التمسك بكلامهما أو كلام غيرهما مع أن التقليد لا محل له في هذا المسألة ، إذ ليست من مسائل الفقه ، وإنما محل التقليد مسائله . وأعجب من ذلك تقليدهما والامراض من كلام رؤساء الأصحاب ، فإن كان ميلا إلى الرخص لما يجب على أنهما لا يبعدان من علماء الأصوليين والله أعلم (وكتب علي بن عبد العالي) .

(٢٨)

جوابات المسائل الفقهية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله جامع العلائق ليوم لا ريب فيه ، ومشرح دقائق مانبهه ومنحفه ، مانح العلماء لذات المثاني ، ومانع الجهلاء ادراك المعاني . والصلاة على الدين من اجلهم كانت الكائنات ، وبررت الموجودات بمحمد وآله السادات .

وبعد ، فهذه مسائل واجوبة لمن يسائل صادرة عن حائمة المجتهدين وقنوة العلماء الراسخين ، مقتدى الشيعة وركن الشريعة ، جامع المعقول والمنقول ومحقق الفروع والاصول . اوجد اساء الزمان فرد نوع الانسان ، المواضب على طاعة الله المتعالي ، الامام المحقق الشيخ علي بن عبد العالي ، سقى الله ضريحه صوب الغمام وحشره مع أئمة الكرام بمحمد وآله عليهم السلام .

هي لعمرى من مهمات الدين وما يعم به بلوى المكلفين ، وقد كانت متفرقة في كتب وكب ، لا صاحب فأحييت جمعها في هذا الكتاب ، ليعظم نعمها ويحسن وقعها ، وما اثبت الا ما صح اسادها اليه وفوي اعتمادى عليه .

مسألة : ما يقول سيدنا الامام العلامة شيخ الاسلام ومقتدى الخاص والعام كافة الانام ، الولد الغير البالغ اذا كان له بعض التميز هل يقبل اخاره بتطهير يده مثلا

من النجاسة ، كما لو أخبر برمس يده في الماء من النجاسة لها جرم يحتاج الى زواله ، أو من غيرها هل يقبل ويظهر أم لا ؟

الجواب : اذا كان الولد موثقاً به عادة وهو عالم بطريق التطهير فالقبول قوي .
مسألة : الاشياء التي يدخلها الماء ، كالخبز اليابس والاجر ، لو وقع في ماء نجس فدخل النجس فدخل النجس في مسامه هل يظهر بوضعه في الماء الكثير ، أم لا يظهر الا بعد لبثه ونفثه في الماء الكثير ؟

الجواب : يظهر طياً ويابساً اذا وضع في الماء الطاهر الكثير وبقي زماناً يقع فيه الماء عادة .

مسألة : وبقدير أن لا يظهر الباطل ، هل يظهر الظاهر أم لا ؟
الجواب : لا شك في طهارة الظاهر .

مسألة : الأرض اذا دخلها ماء مباح ثم خرج بنفسه ، أو اخراج الفبرله ، أرض مباحة أو مملوكة غير مقصوبة هل يباح استعمالها ؟

الجواب : نعم يباح بشرط أن لا يكون اجراء مالك الأرض اليها في حوض وغيره فجاء غاصب فأخرجه ، فإن في هذه الصورة لا يباح استعماله .

مسألة : الساقية المشتركة بين مباح ومنسوب اذا دخل من مالها الى القراح المنسوب هل يباح أم لا ؟

الجواب : اذا كان أصله مباحاً اتجه أن يكون مباحاً .

مسألة : اذا خرج الماء من الساقية المنسوب بعضها الى محل آخر وان كان المنبع مملوكاً وليس أصله مباحاً ؟

الجواب : فالنصب باق ، لأنه تابع وهو ثابت في الماء هنا وان خرج من الساقية .

مسألة : يجب الاسماع في رد السلام أم لا ؟

الجواب: رفع الصوت على حسب الصوت ، ولا يجب ما زاد وإن لم يسمع.
مسألة : لو كان التسليم على امرأة من رجل يجب عليها سماع ذلك الرجل
أم لا ؟

الجواب : حيث أن سماع صوتها الذي للاجنبي محرم فالذي يقتضيه النظر
هدم وجوب الرد ، لما فيه حسم مادة العنة بينهما .

مسألة: المرئد من فطرة لوتابوارتد ثانية هل تجري عليه أحكام الردة الأولى
أم تختلف ؟ وما الألفاظ الذي يصير بها مرتداً لغيرها اجمالاً ؟

الجواب : ثبوته لا يقبل ظاهراً ، ولا يحكم بها الا في صبروته ظاهراً فلذا ارتد
ثانية عاد نجساً ، أما القتل وبينونة الزوجة وقسمة امواله فانها باقية وإن تاب .
وأما ألفاظ الردة والياد باقية فمنها الاستهانة في الدين والاستهزاء بالشرع ،
ونحو ذلك .

مسألة : ما القول في من طلب منه كثرة حافور^(١) قال ما اعطى لوجه الله هل
يكفر أم لا ؟

الجواب : يكفر الا أن يذكر لكلامه مخرباً .

مسألة : ما القول من قيل له : صلى على محمد ، فقال : لا أصلي عليه ، فقيل
له : كبرت ، فقال : قصدت بمحمد محمد الذي لا يصلي عليه ، هل يقبل تأويله
أم لا ؟

الجواب : يكفر ولا يقبل تأويله ، لعنه الله تعالى .

مسألة : ما القول في من ادعى من صدرت منه كلمة الكفر أنه كان سكران في
تلك الحالة هل يقبل منه ؟

الجواب : يحسد لشربه .

(١) أي حزمة من الحطب .

مسألة : ما القول في من عصب له اموال فهل لأحسن ابراء ذمة العاصب أم

تركه ؟

الجواب : لا ريب ان كان العاصب مؤمناً ، لأحسن ابراء .

مسألة : لو تصادق الزوجان على العقد فادعى أحدهما الصحة والآخر الفساد ؟

الجواب : القول قول مدعي الصحة مع يمينه .

مسألة : لو تصادق المتبائعان أو المصطلحات على العقد ، فادعى أحدهما ما يوجب

الفساد ، وادعى الآخر الصحة ما الحكم ؟

الجواب : القول قول مدعي الصحة اذا تصادقا على حصول العقد بأركانها .

مسألة : اذا مات رجل ولرجل آخر في ذمته مال ولائنة ، هل لصاحب المال

أن يأخذ من التركة مقدار ماله ولم يكن مأثوماً ؟ أمناً مأجوراً .

الجواب : له ذلك ان تعذر عليه الأخذ بأذن الوارث أو الحاكم .

مسألة : اذا أقر شخص أن في ذمته زكاة وبعد ذلك مات ، والورثة غير بالغين

هل يجوز للمستحق - على ما سمع - أن يأخذ من التركة ويحتسب على نفسه

أم لا ؟

الجواب : يجوز ان تمكن من الأخذ بطريق شرعي .

مسألة : لو وقع من عرق الانسان أو لعابه في مرق أو غيره من المائعات هل

يحرم أم لا ؟

الجواب : هذا مما يعم به البلوي فلا يحرم .

مسألة : لو وقع بول الشاة أو روثها في الحليب أو غيره من المخلطات ،

هل يحرم ما وقع فيه ذلك أم لا ؟

الجواب : لا يحرم .

مسألة : اذا احبى قوم أرضاً ثم تركوا عمادتها فخربت وصارت اجمة . مثلاً

فأجابه عيرهم ، فهل هي للمحي الأول أو الثاني ؟

الجواب : هي على ملك الأول .

مسألة : إذا وقف أرسيل نخلا أو غيره ، ثم تجدد بعد ذلك فروخ ، هل يكون

وقفاً أو سيلاً أم لا ؟

الجواب : الفروخ من الأشجار حكم الأصول .

مسألة : وعلى تقدير الوقف أو السيل يجرر قطعها وعرسها في موضع آخر ،

وهيكون سيلاً أم لا ؟

الجواب : إذا انقضت المصلحة قطعها وعرسها في موضع آخر قلعت .

مسألة : إذا ملك الوالد ولده الصبر أو وجهه أو تصدق عليه هل يستقر إلى

القبول ؟ وكذا الجد ؟

الجواب : يستقر إلى القبول في الموضعين .

مسألة : هل يجب الخمس في حلي المرأة من حبل أو دملوج وسوار ، وما

في القلادة من الفراهم وغيرها أم لا ؟

الجواب : الذي جرت العادة به بحيث صار لا بد منه عادة الظاهر أنه لا يجب

الخمس ، وهو داخل في ما يحصل به التجميل .

مسألة : لو أعطى الإنسان عشرة فروخ من النخل ، أو وجه ، أو ودرت وكانت

قيمتها ذهبيين مثلاً ، ثم زادت القيمة إلى أن بلغت قيمة كل واحد من الفروخ

عشرة ذهانيم ، هل يجب الخمس في الزائد أم لا ؟

الجواب : إن كانت الزيادة بسبب النماء المتزايد وجب الخمس في الزائد .

مسألة : إذا خمس الإنسان نخلاً صفاراً أو حيواناً صغيراً ، ثم كبرت وزادت

القيمة ، هل يجب الخمس في الزائد أم لا ؟

الجواب : يجب الخمس في الزائد .

مسألة : ما القول في الراد الذي يعمل للمتعتقين والمجتمعين للهو والطرب
والفساد ، هل يحرم اكله نياً ومطبوخاً ، سواء وصل اليهم أم لا ؟
الجواب : لا يحرم الا أن يكون أصله حراماً .

مسألة : ما القول في رجل أخذ مال غيره من غير اذن مالكه ، سواء كان
وديعة أو خصباً ، وبقي يعامل عليه معاملة شرعية فزاد ، هل الزائد له أم لا ؟
الجواب : ان جرت المعاملة على وجه يكون الزائد تابعاً للمعين فهو للمالك
ان اجاز المعاملة ، وان جرت على وجه تكون المعاملة للعامل فهي حق له وليس
لمالك الأصل فيها حق .

مسألة : ما قول سيدنا في عبد الخلعة والجارية ، وفرس الركوب ، والدرع
 وآلة الحرب ، والقدر ، وآلة الطبخ ، والحبز ، واثاث البيت من خطاء وغيره ،
والنواب التي تحمل البدوي للرجل ، وثيران الحرب ، والسيف ، والقوس ،
والفرعة ، هل يجب الخمس في ما يملكه الانسان أو يستثنى ما ذكر ويخمس
الباقى ؟

الجواب : الظاهر أنه لا يجب الخمس في شيء من ذلك ، الا ثيران الحرث
للزرع وغيره .

مسألة : لو أعطى انسان اسماً أرضاً بالعقر في كارة معينة أو أكثر ، فحصل
للزراع آفة سماوية أو أرضية ، فذهب الزرع كله أو بعضه ، فهل يسقط من العقر
شيء أم لا ؟

الجواب : ان كان اجارة أو جمالة لم يسقط .

مسألة : لو أخذ انسان من انسان ثوراً أو غيره للزراع على أجرة معينة ، وشرط
عليه الضمان من المرح لو الفرق أو السبع ، ومن كل اسباب الهلاك الا الموت
فهل يصح الشرط أم لا ؟

الجواب : لا يصح الشرط ولا الاجارة .

مسألة : لو كان بيد انسان مال لطفل ولم يكن وصيه عدل ، فهل يجب عليه أن ينميه أو يتركه حتى يبلغ ؟

الجواب : لا تجب التنمية بل يجب الحفظ .

مسألة : لو كان بين البالغ والطفل شركة أرض وغيرها ، هل للبالغ اذا لم يكن خمس الحصة المشتركة مع حصته البيع أم لا ؟

الجواب : اذا خمس حق الخمس جاز البيع .

مسألة : اذا حضر شاهدان وقسموا التركة وسلموا المالفين حقوقهم ، وسلموا حق الأهل بيد شخص غير عدل أو وضعا في الأرض فهل تصح القسمة أم لا ؟

الجواب : تصح القسمة اذا جرت على وجه شرعي .

مسألة : هل تصح القسمة بدون العدلين اذا تسلم حق الأهل عدل أم لا ؟

الجواب : لا تصح في هذه الحالة .

مسألة : حرص الخلل لأجل الزكاة هل يصح بدون العدلين أو لابد من العدلين ؟

الجواب : لابد من العدلين الخبرين .

مسألة : اذا حرصت بكثرة ثم جاءت كارتين هل تجب الزكاة في الزائدة أم لا ؟

الجواب : تجب الزكاة في الزائد .

مسألة : لو قال شخص : عندي بذور ، بعد ذاك قل : قلت : ان طالب مريض أوفقا غائبي للعباس عدي دهنيم ، هل يلتصق الى قوله أم نأخذ الدهنيم .

الجواب : نأخذ الدهنيم .

مسألة : اذا اعطى انسان طفلا شيئا ولم يحصل هنا قبول ، هل يكون مباحا للطفل أن يأكله مضروفا عليه ؟

الجواب : مباح له .

مسألة : اذا حصل بيد الصبي أو المجنون مال وانفاه بضمناه أم لا ؟

الجواب : بضمناه .

مسألة : لو كان عليه خمسة أجرة من الأرض لا يملك سواها ، وهي لو بيعت

كمت مؤنة السنة له وإياله ونماؤها يقصر عن ذلك ، فهل يعطى الفطرة أم لا ؟

الجواب : لا يعطى .

مسألة : لو كان على شخص مال من رد المظالم أو من الزكاة ، ثم أعطاه

لشخص سلمة وباعه إياها بأريد من القيمة هل يصح أم لا ؟

الجواب : ان كان لا يبدل ، لواجب الا على هذا الوجه لا يجوز ولا يصح البيع .

مسألة : اذا ماتت امرأة وأوصت بصلاة والورثة بالفن واجازوا حقوقهم

لأجل الصلاة ، لكن شخص واحد غائب فأخذت حصته من الوصية وسلمت رجل

آخر بصلتها الغائب ، فهل يجوز لمن تسلم حصته الذين اجازوا عن المدول يصلي

بذلك أم لا ؟

الجواب : اذا حصل الاستتجار وما في حكمه على الوجه الشرعي جاز .

مسألة : هل يجوز لمن في ذمته دين مطالب به ، أو حق من الحقوق الواجبة

كالزكاة والفطرة الى غير ذلك أن يحج من نفسه أو عن غيره أم لا ؟

الجواب : يأتي بالمحج قبل الأداء .

مسألة : هل للولي الاجبار كالأب اذا ادعى انه وصي في اخراج خمس ولم

تكن بينه عاقلة ، والميت له اطفال صغار ، هل له اخراج خمس ما ادعى الوصاية

به أم لا ؟

الجواب : الولاية له فيقبل قوله ويجوز الاخراج .

مسألة : ما القول في الزكاة والفطرة ورد المظالم والخمس وجميع الحقوق

الواجبة بعد اخراجها على المستحق ، هل يجوز للمستحق أن يسمع بشيء من الحقوق الواجبة لمن عليه الحق أم لا ؟

الجواب : هذا النوع الذي يفعله الناس لا يجوز .

مسألة : هل يجوز لمن له دار يسميها وتمازها بفصر عن مؤنة السنة له ولعياله أحد التسمية من الخمس اذا فصرها شيئاً أم لا ، ويجوز اعطاء الفاسق المنظار أم لا ؟

الجواب : ان كان بحيث لو بيعت الدار ونحوها صار فقيراً ، أو يحتاج مؤنة السنة من الخمس لم يجب البيع ، وجاز أحد التسمية على أحد الوجهين ، ويجوز اعطاء الفاسق اذا لم يصرفه في وجوه الفسق

مسألة : ما القول في من اجبره اناس عبر عدول أو مدل واحد ، أن هذه الأرض منصوبة ، هل للمخبر أن يلفت الى قولهم في صلته وعادته أم لا ؟

الجواب : ان خبره صاحب اليد اعتبر خبره وان لم يكن عدلاً ، وغيره لا بد فيه من العدالة والتعدد .

مسألة : ما القول في رجل عمد الى أرض ، وقطع وجه الأرض وزرعها ، هل يملكها أم لا ؟ وهل اذا كرى الانسان نهراً في أرض مباحة هل يملك جانبي الأرض من الخراب أم لا ؟

الجواب : متى حصل الاحياء للأرض ملكها ، ولا يملكها ولا يملك ما خرج عن النهر ، لكن حریم على الجانبين وهو مطرح التراب والممر عليها .

مسألة : ما قول شيخ الاسلام في رجل لاط بعلام بحيث غابت الحشفة وما ابرل ، ثم تزوج باخته جاهلاً بالحكم هل تحرم عليه أم لا ؟ وعلى تقدير الحرمة هل لها مهر للشبهة أم لا ؟

الجواب : نعم تحرم عليه موبداً ، ويجب لها مهر المثل ان كانت غير عاتمة بالتحريم .

مسألة : ما القول برجل أوصى بأملاك معينة لنت وقال : الباقي من الحبل غير ذلك المعين لأولاده المذكور ، ولا تشارك هي اخوتها في ذلك الباقي ، فهل تمضي هذه الوصية بالنسبة الى ذلك الباقي من غير اجازة للبنت الموصى لها بالأملاك المعينة ، أم يتوقف على اجازتها ؟

ومع الاجازة هل يدخل فيه الحبل التي اشترها الموصى ببيع الحبار أم لا ؟ وعلى تقدير الدخول لو بذلك أصحاب الحبار الثمن قبل انقضاء مدة الحبار رجعت اموالهم الهم ؟ وهل للثمن المشار اليها من ذلك الثمن شيئاً أم لا ؟ ولو أوصى برد ذي الحبار بعد انقضاء مدة الحبار ، وأخذ الثمن من البائع الذي كان له الحبار وهل للثمن المذكورة والحال هذه من الثمن المذكور شيء أم لا ؟ افتنا أتابك الله .

الجواب : ان ما عين للبنت ان كان دون نصيبها من التركة ، على تقدير عدم الوصية المذكورة ، لم تضمن الوصية الاول المذكور الا باجارتها . وان كان المعين لها بقدر نصيبها مصاعداً فهي التوقف على اجارتها قولان : أحدهما : يتوقف ، لتفاوت الأغراض بخصوص أعيان الأموال والمنافع الحاصلة منها ، وكما لا يجوز ابطال حقه من المعين .

الثاني : العدم ، لأن حق الوارث من التركة حال المرض انما تنقضي الحبر على المريض في الزائد على الثلث باعتبار القيمة دون العين ، بدليل أن التصرف في التركة اذا لم تنقض القيمة لا يتوقف على اجازة الوارث والمصلحة له الشخص مادام حياً لا بحر ح ملكه فيه ، والثامن مسطون على اموالهم

هذا مع عموم دلائل وجوب التنفيذ للوصية ، اذا لم يتضمن انكلاف ما زاد على الثلث . غاية ما هناك أن ظهور أمارات الموت انقضى المنع من انكلاف ما زاد على الثلث بالوصية وغيرها على الأصح لمصلحة الوارث مجتمع بين المحقين بوجوب

مراعاة حفظ القيمة للوارث .

ويجوز التصرف من المريض ، ولولاه لم يكن لبقاء ملكه أثر ، ومن ثم لو باع التركة وحابى بالثلث فما دون صح البيع ، ولو أوصى بالبيع كذلك صح . وهذا الأخير أقوى وعلى كل تقدير فالتخليل الذي اشتراها الموصي بحبار داخل في قوله الباقي من التخليل غير ذلك الممين للأولاد الذكور ، فان حصل الفسخ من له الحبار عاد الثمن تركه ولا تنطبق الوصية به ، لأنه لم يكن من أموال الموصي حين الوصية ، فلا تنأوله الوصية .

ولأن حارة الموصي إذا كانت هذه وهي من الباقي من المحيل لم يلتصق عدم وجه دعوى الثمن ، لمنافاته من المحيل ، فحينئذ تستحق البنت من نصيبها ونظر في استحقاقها منه وما عين لها ، فان راد على استحقاقها من التركة فالزائد وصية . ولو رد المحيل ذو الحيار بعد انقضاء مدة الحيار بمقتضى الوصية ، فالثمن في هذه الحالة أيضاً تركه ، كما لو أوصى ببيع أعيان التركة من زيد فان الثمن بعد البيع هو التركة .

والذي لا يخفى أن فسخ ما عين للبنت من نصيبها من التركة إنما يقتضي توقف وصية الأولاد المذكور أجارتها جرماً ، إذا قصر الثلث على الوصية ، إذا بدونه يجهى القولان المذكوران ، نظراً إلى خصوص الأعيان بالنسبة إلى الوارث ، والله اعلم .

مسألة : المال المسروق إذا توقف تحصيله وإيصاله إلى بلد المالك على مال ، هل للمالك أن يرجع به على السارق أم لا ؟
الجواب : يجب على السارق والعاصب إعادته ، ومهما احتاج من المال وجب عليهما بذله .

مسألة : لو سلم أرضه إلى شخص فقال : أزرع فيها ، وتسلمها وزرعها ولم

يجز بينهما عقد الاهداء القول أو ما شاكه من غير عقد، هل يلزم الحصة المشروطة
أم تلزم أجرة المثل أم ايش يلزم ؟

الجواب : انما يلزم في الصورة اجرة المثل .

مسألة : لو حصل للريح مساعدة للشمس في التخفيف ، بحيث غلب على
الظل نجف الرياح على تجفيف الشمس هل يظهر أم لا ؟

الجواب : يظهر مع اشراق الشمس .

مسألة : لو كان مال غير الرشيد أو المجنون مشتركاً مع كائن ، وأراد الكائن
القسمة ، وبعد الحاكم بحيث حصل الوصول وحمل المال اليه ، هل لأحد المؤمنين
تولي القسمة حيث أم لا ؟

الجواب : بتولي حصول المؤمنين مراعيين في ذلك شروط القسمة وغلبة
المجنون ونحوه .

مسألة : لو وقعت جبهة المصلي على مسجد بفضه طاهر وبعضه نجس ، وكان
الطاهر مما يصدق عليه اسم الوضع وقصد السجود عليه دون لتجسس ، هل يصح
أم لا ؟

الجواب : يصح السجود عليه على هذا الوجه .

مسألة : لو قطع رأس الأدمي أو غير الرأس من الأعضاء ، هل يجب ليعقه
على الميت ليفصل المجموع غسلاً واحداً ، أو يفرق المقطوع بفسله وحده عن
البدن ؟

الجواب : يجب جملة مع البدن ، وغاية فصل المجموع بالترتيب كما يجب
قبل القطع .

مسألة : لو عاهد على خمسة اجرة عقد بيع مثلاً ، أو صلح ، أو شرط لنفسه
الحقاري رد الثمن وارتفاع المبيع مدة خمسة اشهر مثلاً ، ثم رد الثمن قبل تلك

المدة ، لكن ما وقع من نفسه لفظ الفسخ ، هل يخرج عن ملك المشتري بنفس
رد الثمن ، فلا يحتاج الى فسخ ولا قبض من البائع لعين الساعة أم لا ؟
الجواب : لا بد من لفظ يقضي الفسخ ، أو فعل يقتضيه ، كوطء الأمة وبيع المعاع
الآخر .

مسألة : لو حصل الاشتباه في كون المطلقة كانت طاهرة حال الطلاق أو غير
طاهرة ، ولم يعلم حالها ، هل يقع الطلاق صحيحاً أم لا ؟
الجواب : ان لم يعلم حالها وطهرها قبل الطلاق ولا بعده بحيث يستصحب
حكمه ، فالطلاق باطل اذا كانت صحته مشروطة بالطلاق .

مسألة : لو قال الموكل لشخص : هبى هذا الموكل ، أو بع به له ، أو خير
ذلك من العقود فقال المالك : بعك هذا بكذا ، أو وهبك هذا ، وغير ذلك من
العقود ، أو قامداً بالبيع أو الهبة مثلاً للموكل لا للوكيل ، فقال الوكيل : قبلت ،
لكن لم يقل : لموكل ، ولم يقصد بالقول من الموكل ، بل قصد من نفسه ، لو
لم يحصل هنا قصد ، هل يقع لموكله قبلكه ، أو للوكيل ، أو يطل العقد ، أم لا ؟
الجواب : متى علم أن الإيجاب في عقد من العقود وخصوصاً الهبة والوقف
وما جرى مجراها ، إنما قصد به الملك لزيد والموكل لعمر مثلاً ، قبل الوكيل
بقصد نفسه ، فالعقد باطل : لأن الإيجاب والقول لا بد من تواردهما على عقود
له متحد .

مسألة : جاز الفسخ لعين أو غيره ، هل يشترط في صحة الفسخ حضور البائع
لو كان الفسخ من المشتري أم لا ؟ وكذا في طرف البائع لو كان الفسخ له ،
وبشرط الأشهاد أم يكفي مطلقاً ، فيقبل قوله بالفسخ بغير بينة أم لا ؟

الجواب : لا يشترط في صحة الفسخ حضور البائع ولا الحاكم اذا كان
المشتري ، ولو كان الفسخ من النافع لم يشترط حضور المشتري ولا الأشهاد ،
ولو ادعى إيقاعه مستحقة ، فإن كان في هذه بقاء الخيار قبل ، وإن خرجت وانكر

الآخر فلابد من البينة ليثبت ظاهراً .

مسألة : بيع الحمل مفرداً ، أو الصلح عليه ، أو هبة ، أو تمليك ، أو غير ذلك من العقود يصح أم لا ؟

الجواب : لا يصح بعه مفرداً ، للجهل ، أما غير البيع من العقود التي لا تنافيها الجهالة كالصلح والهبة فيجوز .

مسألة : لو كان يملك نصف دابة أو غيرها من الأعيان ، فماله شخص على نصفها بأي عقد كان بيعاً أو هبة أو غيرها بأن قل مثلاً : معتك نصف هذه الدابة كذا ، فقال المشتري : قبلت ، أو الموهوب مثلاً ، فقال المشتري : قبلت ، أو الموهوب فقال : فصلت بيع حصته الشريفة خاصة ، هل يقبل قوله حيث أم لا ؟ فيأخذ بظاهر قوله .
الجواب : ينبغي أن لا يقبل .

مسألة : الوكيل في البيع أو الابتاع يجوز أن يشتري لنفسه من غير إذن أم لا ؟
الجواب : لابد من الإذن أو القرينة الدالة عليه .

مسألة : لو ذكر في انشاء الصلاة أن في ذمته احتياطاً لساقية ، أو سجدتي السهو ، أو جزء سبأ لساقية أيضاً ، هل يلزم القطع ^(١) ؟

مسألة : لو كان بين اثنين ثوباً قدره عشرة أذرع مثلاً ، عن الشركة أو قراح مقداره عشرة اجرة ، فباع أحدهما خمسة أذرع معينة من الثوب ، أو خمسة اجرة معينة من ناحية معينة من القراح ، ساء على أن هذا مقدار سهمه ، فأجاز الشريك بناءً منه على أن الباقي مختص به ، هكذا اجري من غير قسمة ، هل يختص الشريك حيث بقية الثوب أو القراح ، والباقي يضمن في حصته من الجزء ، حيث وقع البيع قبل القسمة ؟ وكذا يقول لو كان العقد غير البيع من العقود ؟ انما مأجوراً .

(١) هكذا وردت هذه المسألة من دون جواب ، وفي نهايتها كتب الناس عبارة : هكذا رأيتموها .

الجواب : ان الحمصة مدأها ومتهاما وكان يبيعها على جهة القسمة ، انحصر حق الشريك فيها وبعد البيع ، وبدون ذلك لا ينفذ الا اذا كان اجازة الشريك على جهة أن البيع للشريك على أنه حصته .

مسألة : لو مات وخلف زوجة لم يكن لها ولد منه وعليه دين وله أرض غيرها من المال ، هل يوزع الدين على جميع المال فيكون النقص على الجميع ، أم للوارث دفع الدين من غير الأرض ، فيدخل النقص على الزوجة ؟
الجواب : يوزع النقص على الجميع .

مسألة : لو كان له زوجتان احدهما ذات ولد ، فهل لها من الأرض نصف الثمن ، أو الثمن كاملاً ؟
الجواب : ينبغي أن يكون لها الثمن كاملاً .

مسألة : لو دال انسان لآخر : اشترلي الحيوان العلاني مثلاً ، فاشتراه بئامه على أن الثمن على الامر ، فأبى الامر عن دفع الثمن ، هل الحيوان ملك الامر والثمن عليه ، أو لا يلزمه شيء فيكون على المشتري ؟
الجواب : بل الحيوان للامر وعليه الثمن .

مسألة : الصلح على الدين بالدين هل بطل كما في البيع ؟
الجواب : لا يبطل .

مسألة : لو قال زيد لعمرو : لك في ذمتي شيء ابرئني منه ، فأبراه ، ثم قال زيد : هو حمسون ذهباً مثلاً ، فقال عمرو : لو كنت اعلم انه هذا المقدار ما ابرأتك ، هل يبطل الابراء فيجب عليه الدفع ، أم لا ؟ وكذا القول في الصلح والهبة ؟
الجواب : لا يصح شيء من ذلك والمحل ما ذكر .

مسألة : لو علم شخص أن في ذمته تكة ^(١) ، وفي يده مال للميت ، وعلم أن

(١) التكة : أحد أرقام الحساب الشائع في الهند .

الوراث لا يؤدون ، هل له أن ينقطع بفقد ما على الميت من التركة فيخرجها عنه
أم لا ؟

الجواب : له ذلك بلإن الحاكم .

مسألة : غسل الوجه إذا استلزم الشبهة بسبب اطلاع الناس هل يشرع التيمم
حيث أم لا ؟

الجواب : ان ترتب على الفصل ضرورة جاز التيمم .

مسألة : لو باعه شيء بعشرين درهما مثلاً مؤجلة ، وشرط في العقد ارتهاق شيء
معين ، فظهر أن الشيء المشروط ارتهاقه مستحقاً ، هل يفسد العقد لكونه عسى أن
لا يأمن على الثمن الا بالرهن أم لا يفسد؟ وكذا لو كان العقد عقد صلح هل يفسد
ذلك أم لا ؟

الجواب : لا يفسد لكن يثبت الخيار فيفسح ان شاء .

مسألة : لو أجره دابة مثلاً ولم يثنى ، فصمة شخصاً آخر ، اما تبرعاً أو بسؤال
المستأجر ، هل يلزم هذا التصمين لو اتلفه المستأجر ، أو هرب بها وامتنع من اداة
الاجرة أم لا ؟

الجواب : أما تصمين الاجرة فانه جائز دون تصمين العين .

مسألة : لو ألى غير البائع لشخص فقال : هذه هدية من فلان البك ، هل يقل
قوله كما افتى به صاحب القواعد؟ ايحل لذلك الشخص المخاطب أخذه أم لا ؟
الجواب : يقل قول الصبي في مواضع أحدها هذه .

مسألة . لو باعه سلعة ، أو امتدان منه مالا ، ثم وضع عنه شيئاً من العروض
بأن قال : خذ هذا وضعه عندك ولا آخذه منك حتى أولئك ، فحل أجل الدين ،
هل يشرع لصاحب الدين بيع العروض والاستبراء مع تمسك الاستبراء من المدبوع ،
لبعده أو لمطله ، أو يجوز وان طال الزمان ؟

الجواب : ليس له يبعه من حيث كونه رهناً ، ولا صلة للقول المذكور ، لأنه يؤثر شيئاً ، نعم مع المطلق وتعدّل الوصول الى الحق وعدم الحاكم له أخذ قدر حقه اختصاصاً .

مسألة : لو أقر الأب بتزويج بنته الكبيرة لزيد حال صغرهما ، هل يقبل بذلك مع انكارها ، أو دعوها عن العلم ، أم لا يقبل إلا بالبيّنة ؟
الجواب : ان كان الأقرار من الأب حال صغرهما قبل .

مسألة : لو نذر الصدقة أو الصلاة في يوم معين ، فترك الاثنين بالمتدور في أول النهار عمداً ، مع قصد الاتيان به في ثاني النهار ، فسي واستمر السيل حتى فات الوقت هل تلزم الكفارة أم لا ؟
الجواب : لا تلزم الكفارة .

مسألة : هل يشترط لفظ القبول في القرض ، أم يكفي القبول فعلاً ؟
الجواب : يكفي القبول فعلاً .

مسألة : وكذا في الركة والخمس ، هل يشترط القبول لفظاً أم لا ؟
الجواب : لا يشترط القبول ويملك بالأخذ .

مسألة : من فقد السائر يصلي قائماً إذا أمس المطلق ، أبش المراد بالمطلق ، من يجب ستر العورة عنه أم مطلق الناطر ؟ أمّا مأجوراً ؟
الجواب : بل مطلق الناطر .

مسألة : لو كان على أعضاء الوضوء عرق كثير ، ففصل الأعضاء بما يحزم أو يظن بأنه لو لا العرق لما كفاه ذلك الماء ، هل يصح الوضوء مع ذلك أم لا ؟ وكذا القول في البدي نظراً الى الفصل ؟

الجواب : لا يصح الوضوء ولا الفصل على هذه الحالة .

مسألة : لو حصل ما يوجب الطهارة في الجملة ، لكن وقع الاشتباه في كونه

من موجبات الوضوء أو الغسل ، أوهما معا في حكمه ، وفي أي تبرأ ذمته ؟
 الجواب : ليس بعيد من الصواب إيجاب الطهارةين معاً ، لتوقف يقين البراءة .
 مسأله : لو دفع مال إلى شخص في الاستئجار على الصلاة عن الميت بناءً
 على عدالته ، ثم بعد ذلك ظهر عدم عدالة المدفوع إليه ، أو طريان ما ينافي العدالة ،
 هل يطل العقد أم لا ؟

الجواب : متى ظهر أنه في وقت الاستئجار كان قاسماً ، والذي يقتضيه صحيح
 النظر بطلان العقد ، والظاهر أنه لا يقل قوله في صدور الفعل منه على الوجه الشرعي ،
 فيجب رد الاجرة على متولي الاستئجار بها ، ولو تجدد فسقه بعد أن كان عدلاً وقت
 الاستئجار وثبت ذلك ، فليس يبعد القول ما عساه العقد وعدم الاعتماد بما بهمله .
 مسألة : لو كان في يد انسان شيء من المال ، فداً كان أو عروصاً أو غيرهما ،
 فأخبر أنه ليس له ، وليس يثبت إلى شخص معين ، ثم بعد ذلك ادعى أنه له ، هل
 تقبل دعواه أم لا ؟

الجواب : الظاهر القول .

مسألة : لو قال العاصب للمالك : ما أسلمتك أرضك - ان كان المصوب أرضاً ،
 وكذا نقول في عين الأرض - ولكن اشتريها منك بمائة - وافترض أن المائة والحال
 هذه تساوي ثلث القبة مثلاً - وقد لم ترض ما أعطيك شيئاً ، فباع المالك والحال
 هذه بالثمن المذكور لحاجته إلى الشئ ، حيث لم يحصل له غيره ، هل يصح البيع
 حينئذ به ، فملك المشتري الذي هو العاصب ذلك أم لا ؟ وحكي عن بعض
 الناس الجواز .

الجواز : لا يصح هذا البيع إلا أن يعلم من المالك أن البيع الذي صدر منه
 وقع بفصده واختباره ورصاه ، وبدون ذلك لا يحكم بصحته .

مسألة : لو قالت - وهيتك الشيء الغلامي بشرط أن تطلقني ، وقصدت اشتراط

الطلاق في الهبة ، هل تلزم الهبة ويكون الطلاق لازماً أم لا ؟
الجواب : ان كانت الهبة في موضع اللزوم كهبته الرحم هل تلزم الا بالطلاق
وفي لزوم الطلاق بحيث يجبر عليه الزوج اذا لم يطلق وجهان ، واللزوم لا يخلو
من قوة .

مسألة : وبندبير ذلك اولم يطلق هل تبطل الهبة بعد امتناعه من اطلاق أم لا ؟
الجواب : لا تبطل ، لكن للواهب الفسخ والرجوع للموهوب
مسألة : وبندبير المطلق ما يكون الحكم ؟ وكذا القول في الهبة والتمليك
والصدقة والابراء وغير ذلك .

الجواب : لو حكمنا بالمطلق ، رجع الموهوب الى الهبة ، لكن ليس ذلك
قولاً عن الهبة ، وغير الهبة من العقود كالهبة في ما قلناه .

مسألة : قد قلتم أن الشرط في العقد اللازم يلزم ، لكن هل يعرق في اللزوم
بين اللازم من الطرفين واللازم من طرف واحد كالرهن أم لا ؟
الجواب : لا يفرق ويكون ذلك العقد من طرف اللزوم على مقدمه ، فلو اشترط
الراهن بشرط مثلاً لم يلزم الرهن من طرف الا بعمل الشرط اذا كان سائفاً ، وبدون
ذلك الفسخ .

مسألة : لو نذر الشخص مائة درهم مثلاً ، فاعقد النذر ، فلم يدفع الناذر النذر
الى المندور له ، هل للمندور له أحد ذلك القدر المندور من الناذر قهراً ، أو حفية
كفيرة من الحقوق أم لا ؟ وهل تراه ذمة الناذر لو أبراه أم لا ؟

الجواب : نعم له أحد ذلك كمائتة الحقوق ، وتبرأ ذمته بالمندور له .
مسألة : المشروط بالعقد اللازم أي مشروط كان وأي عقد لازم ، لو كان اشترط
المشروط عليه من فعل ما شرط ، ما يكون الحكم وما يلحقه من الأحكام ؟
الجواب : يثبت الخيار للمشروط له يفسخ العقد وان شاء أبقاء بحاله .

مسألة : لو شرطت تزويجها لشخص معين في عقد لازم ، هل يلزم هذا الشرط أم لا ؟

الجواب : قد سبق ما يستفاد من حكم هذا .

مسألة : لو نذر للحمل شيئاً معيناً هل يلزم أم لا ؟

الجواب : نعم يلزم .

مسألة : لو كان مال الميت بقصر عن الاجرة من البلد مع تعين الحج ، وكان فيه سعة عن الاستئجار من أقرب الأماكن ، بحيث تفي ثلثي الاجرة من البلد ، فمن أين يستأجر له ؟

الجواب : يجب الاستئجار من أي موضع أمكن زيادة على المبيعات لو علم .
مسألة : لو علم أن الميت ملك فلا يتمكن قلبه فيه من الحج ، والعرض أنه لو لم يحج ومضى عليه سنون وهو على تلك الحال ، لكن لم يسمع منه الاقرار بثبوت الحج في ذمته ، بحيث يمكن سقوط الحج عنه لأمور لم يفعلها ، فإن كل أحد أبصر بنفسه ، ما يكون الحكم حينئذ ؟

الجواب : إن من علم من أحواله أنه لو أراد الحج لفعله بنوقف وجوب الاستئجار على إقراره بالوجوب ، وإن لم يعلم ذلك ولم يقر لم يجب الاستئجار إذا كان من أهل التقوى لا يقدم على ترك الحج لو كان واجباً .

مسألة : لو مات الواسطة بين المجتهد والمقلد ، أو بين وبين من قلده المجتهد ، هل يبطل العمل بما نقل عن ذلك الميت ؟

الجواب : لا يبطل .

مسألة : لو أوصى إلى شخص غير عدل ، وجعل عليه ما طرأ عدلاً ، لمات أحدهما ، هل يبطل حكم الآخر ، أم يضم الحاكم إلى الباقي من يقوم مقامه الميت أم لا ؟

الجواب : في صحة الوصية إلى غير العدل في هذه الصورة عندني نظر ،

فان قلنا بالصحة فمات العدل فلا شك في وجوب الصبيحة، وكذا ينبغي أن يكون
العكس .

مسألة : هل يصح احتساب الأرض المجهولة المقدار - لكن بعد الإحاطة
بحدودها عرضاً وطولاً - صفاتي ذمة المالك من الخمس، وعن مال العالم المجهول
المقدار ؟ وكذا احتساب جزء منها مع القطع بزيادتها عن الحريب ، هل يجوز
ذلك الشيء من ذلك أم لا ؟

الجواب : يجوز ذلك كله اذا علم مكانته لما في الذمة، وعلمت نسبة أحدهما
الى الآخر .

مسألة : هل يجب التحرز عن وقوع العرق في الماء المشروب أو الطعام ،
بحيث لا يفتى الا عما يقع بغير الاحتياط أم لا ؟
الجواب : ينبغي ذلك مع احتمال الضرر .

مسألة : لو اتفق وقوع لعاب حيوان طاهر في الماء الذي في اناء ، هل شرب
ذلك الماء جائز أم لا ؟ وكذا القول في مائع عبر الماء ؟
الجواب : ان بقي اللعاب متميزاً عن المائع لم يحرم سوى اللعاب دون المائع،
وان استهلك ولم يبق الا المائع فقط هي حله وجه ليس بمبد .

مسألة : لو اشترى شيئاً كالدار مثلاً بثمن يتعلق به الخمس أو الزكاة، هل يتعلق
الحق في حين الشيء المبتاع أم في الذمة ؟
الجواب : الحق في المبيع ، لكن ان قصد الأداء من غيرها جاز .

مسألة : الغريم المماثل لو أخذ صاحب الحق شيئاً من المال، هل لذي الحق
الحيرة في تملكه ذلك بالقيمة من حقه وبين ثقبه في يده أم يتعين تملكه .
الجواب : هذا أقوى .

مسألة : وعلى كلا التقديرين لو تلفت المبيع قبل احتسابه على نفسه هل يضمن

أم لا ؟

الجواب : بضمن .

مسألة : ولو كان به رائد من الحق ، هل الرائد مضمون أم لا ؟

الجواب : الضمان قوي

مسألة : لو قبل لشخص : هذا الأمر الملاهي ما يلزمك لا تفعله ؟ فقال : لو قال لي صاحب الزمان ، أو قال لي محمد بن الحسن ، أو الإمام المصوم عليهم السلام ذلك القول ما تطيب نفسي حتى أمله ، ما حالة الفائل والحال هذه ؟

الجواب : تشيع قبيح يحتمل بكفر قائله .

مسألة : لو وقع الصلح أو البيع على أرض ، ساء أيها ثلاثة اجرة بأخبار المالك بئس ، ثم احتسب الثمن الذي وقع عليه الصلح على المشتري فما في ذمته من الخمس أو عر ذلك من الحقوق ، ثم ظهر نقص الأرض عن المقدار الذي وقع عليه الصلح أو البيع ما المحكم حيث ؟

الجواب : ثبت الخيار إذا فسخ .

مسألة : هل يصح احتساب ما في ذمة الغير من المال على شخص آخر من شيء من الحقوق الواجبة كالخمس والزكاة وغيرهما من الحقوق أم لا ؟

الجواب : إن جرت معاملة على شيء انقضت استحقاق ذلك الشخص الآخر إياه صح ، والا فلا .

مسألة : لو كان لشخص في ذمة آخر شيء من المال ، فقال ذوالحق : ما بقيت أريد الذي في ذمتك صفوت عنه ، أو أنت بريء الذمة منه ، وامثال ذلك ما يدل على قطع نظره عنه ، هل يجري مجرى الإبراء أم لا ؟ ويتقدير أن لا يكون له حكم العطية فتجري فيه أحكامها أم لا ؟

الجواب : ينبغي أن لا يكون له .

مسألة : [هل يجري] العين في الاجارة والمرارعة والمساواة أم لا ؟

الجواب : الثبوت قوي .

مسألة : لو وقع عقد الصلح أو البيع على عين بعثرة مثلاً بعد ذلك احتسب الدائع تلك العثرة التي حلى المشتري عن شيء من الحقوق كالخمس والركاة و لبيعة، ثم بعد الاحتساب ظهر فساد العقد من شيء من الأسباب ما الحكم حينئذ في الثمن ؟

الجواب : لا ثمن هناك ، لفساد العقد فلا احتساب .

مسألة : لو حصل الصلح أو البيع على أربعة اجرة مثلاً بمائتي درهم مثلاً ، ثم وقع احتساب اشس على المشتري مما في ذمة الدائع من مال العالم المجهول المالك ، أو من غيره من المحفوق بعد موت المالك الذي حصل منه الاحتساب ، ثم ظهر بطلان العقد ، وبقيت الأرض في يد المشتري ، ولا يعلم أن الوارث يؤدي لو سلم اليهم ما يكون حكمهم حينئذ ؟ افتنا مأجوراً أجرك الله تعالى .

الجواب : يجب تسليم الأرض الى الورثة ، لفساد العقد ، وأنها باقية على ملك البائع ، والمالك المجهول ياق في ذمته ، وعدم العلم بأن الورثة لا يؤدون لا يمنع من وجوب التسليم اليهم .

مسألة : احوال الميت غير الفصل كالتكفين والحنوط وغيرها ، هل يجب لهما بية كما يجب للفعل أم لا ؟

الجواب : لا تجب الا لا تجب اليه ، لا فيما يشتر شرعاً وجوب فعله على جهة القرية ، أما غيره فلا ، وما ذكر في هذا الفصل ، ومه ليس ثوبي الاحرام ، وكشف الرأس والقدم في الرجل ، والوجه في المرأة

مسألة : لو اشترى دابة للقبية مرادت قيمتها ، اما الزيادة في العين أو الصفة ، هل يجب تحديس الريادة أم لا ؟

الجواب: ان كانت من المستنجات كفرس الركوب لمن هو من اهلها لم يجب تخميس الأصل ولا الزيادة ، والا وجب .

مسألة : هل يصح بيع الأرض المجهولة المقدار ، لكن بعد الاطاعة بجميع حدودها ، فيكفي هذا عن اعتبار الذرع أم لا ؟
الجواب : يصح .

مسألة: الصلح على المصوب اذا لم يندر المشتري على انتزاعه من العاصب هل يصح أم لا ؟
الجواب : لا يصح البيع .

مسألة: لو كان المحيل والمحال لا يدرون بأن الحوالة لازمة، هل تبطل الحوالة حينئذ أم لا ؟
الجواب : لا تبطل بذلك .

مسألة : لو كانت الجاسة في شيء من آلات الانسان ، كفرس الانسان وكنانه وسيفه وغير ذلك ، هل لها حكم على ثوبه أو بدنه في الحكم في الطهارة بالطهارة بعد أم لا ؟
الجواب : لا فرق .

مسألة: او تروح بامرأة، ثم بعد ذلك ادهى رجل روجيتها قبله، وانه لم يطلق أو سلم الطلاق وبدعي الرجعة قبل العدة ، فوافقت الزوجة على جميع ذلك، لكن ادهت شبهة الحلاص ، ومع انكار الزوج الثاني لأصل النكاح وعدم الرجعة ، أو ادهى تأخر الرجعة عن العدة ما المحكم به ؟

الجواب : موافقة الزوجة لا يؤثر في نكاح الزوج الثاني ، أما الزوج الثاني فانه اذا أقر بالنكاح الأول وادهى الطلاق وأمكره الزوج الأول توقف ثبوته على اليقينة ، وان أقر الأول بالطلاق وادهى الرجعة قبل انقضاء العدة وقد انقضت وانكر

ذلك الثاني لم يثبت الا بالينة ، وأبكر الثاني نكاح الأول فهو على نكاحه .

مسألة : لو رأى الانسان جداره محمولة ولا يعلم صلى عليها أم لا ، هل يجب السؤال عن حالها أم لا ؟

الجواب : ان كان الحامل مسلم مكلف لم يجب ، وكذا لو علم أنه لو حصرها مسلم مكلف ، وإن لم يكن الحامل مكلفاً وجب .

مسألة : ويتقدير الوجوب لو صلى عليها غير المدل ، هل يقبل قوله فيكفي بذلك هي الصلاة أم لا ؟

الجواب : يقبل ويكفي في الصلاة .

مسألة : ويتقدير قبول لو احتلف العاملون بأن قال بعضهم : صلى عليها ، وبعضهم قال : لم يصلي عليها ، ما يلزم الانسان حينئذ ؟

الجواب : ان المخبر بالصلاة ان كان عدلاً اكتفي بقوله ، الا أن يحزر عدلان بعدم الصلاة على وجه يكون لاحقة بالاتفاق فتجب الصلاة .

مسألة : لو وجد الانسان عظم ولا يعلم هل هو عظم رجل أو امرأة ، هل يباح النظر حينئذ أم لا ؟

الجواب : يحتمل قوي الإباحة .

مسألة : وعلى كلا التقديرين يجب طمعه تحت انتراب اذا لم يكن عليه لحم أم لا ؟

الجواب : يجب ان علم انه عظم مسلم ، وكيف وجداه في بلاد الاسلام .

مسألة : وقف المصوب وكذا الصدقة به يصح أم لا ؟

الجواب : يصح اذا حصل القبض على الوجه الشرعي ، وكذا الصدقة .

مسألة : لو مات الانسان في حبر بلده بعد استقرار الحق عليه في بلده ، فمن أي بلاد يستاجر عنه ؟

الجواب : انما يجب على الانسان الحج اذا استطاع من بلده ، ولو كان في بلده حيث يستأجر عنه من بلده .

مسألة : لو قطعت أحد اليدين والمباذ باقه ، بحيث استوفى القطع مجموع محل الثيم منها ، ولو ضرب بالآخرى كيف يمسحها ، وكذا لو كان القطع للثنين ما الحكم والحال هذه ؟

الجواب يمرع طهر يده الباقية بالتراب وكفاه من مسحه باليد .

مسألة : لو باشرة الجاسة شيئاً من المصحف كالقلم أو السطر ، واشتبه في المجموع ان في كثير منه ما الحكم حيث في تطهيره ؟
الجواب : يجب تطهير كل موضع وقع فيه الاشتباه .

مسألة : وكذا لو لاف جزءاً من المسجد واشتبه ما الحكم ، وهل جدران المسجد الداخلة لها حكم أرضه أم لا ؟

الجواب : يجب تطهير كل ما وقع فيه الاشتباه ، والجدران الداخلة في المسجد هي منه .

مسألة : لو طهر في الساحة المتاحة قبل بعد احتساب ثمنها على المشتري عن شيء من الحقوق كالحمس والنبذة ، هل للمشتري المحتسب عليه الثمن الفسخ أم لا ؟ وبتقدير ذلك ما الحكم في المحتسب ؟

الجواب : له الفسخ والظاهر أن يرجع على البائع بمثل الثمن أو القيمة .

مسألة : لو كان تأخير الحج لسر حصول الدراهم ، مثل أن لا يبيع المال كالأرض بأفص من القيمة كثيراً ، هل يعذر في التأخير والحال هذه أم لا ؟
الجواب : الظاهر لا يعذر إلا أن يبلغ النقص إلى حد الإجماع .

مسألة : وبتقدير أن لا يعذر مع ذلك في تأخير الحج هل يقدر ذلك في العدالة

أم لا ؟

الجواب : قدح .

مسألة: ويتقدير القدح هل يجب الاستفارعه بسبب الأحرار ليقين العذر وعدمه فيحكم بعدم العدالة حيث لا عذر، أم لا يجب الاستفارعه فيني عليه مادام باقي على صفات العدالة ، ولكن ذلك يبيناً من كرمك التصبر لبرول الالتباس في بعض الأشخاص .

الجواب : إذا كان الشخص من أهل العدالة والتقوى لم يجب الاستفار ، ويحكم بالعدالة الى أن يعلم الخلاف .

مسألة: النعمة معلوم انها لصدقة بالمال عن المالك المجهول، لكن هل يلحقها جميع أحكام الصدقة في غير هذه ، أو هذه لها أحكام تخصها ، ويتقدير أن يكون تخص ما تخص به ؟ بنوا لنا حواصنها ما هي .

الجواب: هي من جملة الصدقات المدونة تثبت بها أحكامها ، إلا أنها صدرت من غير المالك ومن غير اذنه ، حيث تعذر الوصول الى المالك ؟ وكان هذا الوجه أنفع للمالك من بقائها في الدنيا ، فلاسه إذا وجد المالك وجب ضمانها له ان لم يرض بالصدقة وكان موضعها الذمة ، ولو بقيت بحالها أمكن تلها على وجه غير مضمون ، وأما الاخرة فظاهر ، لأنها حينئذ متصاعدة .

مسألة: لو وجد الدم وعلم أنه كان من ذي النعمس ، لكن اشتبه كونه من المملط أو من غيره ما الحكم ؟

الجواب : لما كان العلم كونها من المملط كان التمسك به قوي .

مسألة: هل يصح نفوذ المهر من الولي العاقل على الصبيرة ، أو تنوب عن البضع أم لا ؟

الجواب : يصح مع وجود المصلحة المقنضية لذلك .

مسألة : هل بشرط في صحة العقد عليها قصد المصلحة أم يكفي مصادفة

المصلحة ؟

الجواب : يكفي وجود المصلحة في الواقع .

مسألة : لو عقد على أنها مصلحة تظهر عندها ، هل يصح ويقدر في العقد

أم لا ؟

الجواب : المتجه أنه يقدر في العقد .

مسألة : لو عقد عليها الولي ثم بعد ذلك قال : اني ما لا حضرت المصلحة في

العقد ، أو قال : قصدت علم المصلحة ، هل يقبل منه بعد العقد أم لا ؟

الجواب : لا اعتبار بالقصد اذا كانت المصلحة موجودة في الواقع .

مسألة : هل تتدخل الأسباب المتعددة في التيمم كالتدخل في الفسل ، سواء

كان معها الجنابة أو لم يكن ، أم لا تتدخل ؟

الجواب : تتدخل كذلك .

مسألة : لو كانت الأرض المنصوبة مشتركة ، تصح صلاة بعض الشركاء مع

إذن الباقي أم لا ؟

الجواب : لا تصح .

مسألة : لو وقع الاشتباه في وقوع العقد على الشرائط ، أي عقد كان من

العقود النافذة ، كما لو حصل الاشتباه بعد العقد بمدة في حصول المقاربة وعدمها ،

وكذا غير ذلك من الشرائط وامتنع أحد المتعاقدين من إعادة العقد ثانياً ما الحكم

حيث ؟

الجواب : البناء على ظاهر الحال من أنه أتى بالعقد على وفق ما أراد ، وعلى

أن الأصل في عقد المسلم الصحة قوي .

مسألة : لو وقع الاشتباه في كون العقد الذي وقع به الاشتباه صلحاً أو بيعاً ، أو

هبة أو تملكياً ، أو غير ذلك ، بحيث لم يحفظ أحدهما ، أو ادعاه أحدهما بخلاف

ما يدعيه الآخر، كما لو ادعى أحدهما أنه صلح والآخر أنه بيع، إلى غير ذلك من العقود كالمنعة والنوام ما الحكم حيث؟

الجواب: أما إذا وقع الاشتباه في العقد فإن الرجوع إلى القرعة، وأما إذا اختلفت دعواهما فالتحالف أقوى، فإذا تحالفا انفسح العقد الواقع.

مسألة: لو كان عند المرأة مال تنبيه قاصدة فيه التحلي به، هل يسقط الخمس بقصدتها التحلي به في ما بعد، إذا كانت معتاداً أمثالها لبها أو لا؟ وما المراد بأمثالها هنا؟

الجواب: ما صرفته في الحطية اللائقة بأمثالها في السب والجمال لا خمس عليها فيه، وهو بمنزلة ثياب التجميل.

مسألة: التبرع بأحياء لأرض للغير هل تدخل الأرض المحيية في ملك ذلك الغير، أم يتوقف على شرائط العطية؟
الجواب: لا يدخل في ملكه.

مسألة: لو فضل عنده شيء من المال عن مؤنة السنة بسبب التغير، هل يتعلق فيه خمس أم لا؟
الجواب: لا يتعلق.

مسألة: لو ماتت السمكة وبعضها في الماء والبعض الآخر خارج الماء، هل يحرم أم لا؟
الجواب: يسفي التحريم.

مسألة: لو استلزم هذا الماء على الزرع لأصلاحه أضرار بزود الغير، بحيث تتعارض المصلحتان أو الضرران، هل لأحدهما منع الآخر أم لا؟
الجواب: إن كان الزرع المذكور في زراعة أو ما هو كالمالك كالمستأجر والمستعار، فله سقيه بحسب ما يحتاج وإن ضر بالغير.

مسألة : أما البتيم اذا كان له شراكة في الأرض أو لم يكن له شراكة ، حكمها حكم غيرها في الصلاة في غير الصحراء ؟

الجواب : لا فرق بينها وبين غيرها في ذلك .

مسألة : هل يجوز استعمال الماء المنفق في نهر في بستان البتيم ، أو غير البستان مما هو غير الصحراء للطهارة أو غيرها أم لا ؟

الجواب : لا يجوز أحد الماء من نهر البيت والبستان للبتيم ، سواء كان من نهر أو ساقية أو غيرها .

مسألة : الشيء المعرض عنه لو أخذه الغير ، ثم بعد الأخذ رجع مالك الشيء من الاعراض فطلبه من الاحد ، هل له ذلك مادامت العين باليه أم لا ؟

الجواب : له ذلك مع بقاء العين .

مسألة : مساعد النعذر في السدر والكافور المبيع لتفصيل الميت بالقراح

بدلاً عنهما ؟

الجواب : ما يكون حصواتهما معه مستندياً للمشقة الكثيرة في العادة .

مسألة : لو شهد شاهد عدل على استحقاق مال في ذمة الميت لرصد ، هل يتوقف

جوار الاحد من مال الميت على حكم الحاكم أم لا ؟ ويتقدير أن يتوقف ثم يسمع

الورثة الباقون من أخذ صاحب الحق لحقه ، لكن من الورثة من هو غير بالغ ،

هل له الأخذ مع ذلك أم لا ؟

الجواب : ان لم يكن لغير البالغ ولي فلا بد من حكم الحاكم ، بخلاف

ما اذا كان الوارث بالغاً ، أو كان لغير البالغ ولي وعلم بالدين .

مسألة : لو كان في يد الانسان مال الميت ، وعلم بأن في ذمة الميت ديناً يزيد

هل يسوغ لمن في يده المال الدفع الى زيد مقدار حقه أم لا ؟

الجواب : لا بد من إذن الوارث أو الحاكم في موضع يعتبر اذنه .

مسألة : اجازته الورثة للمريض في التبرعات المجزة حكمها حكم الاجازة للوصية أم لها حكم آخر ؟

الجواب : حكمها واحد .

مسألة : لو اشترى للقبيلة أرضاً مملوكة ، اما هي مستولي عليها الخراب ثمن فلما عمرها زادت قيمتها لكثرة الرعة فيها بعد العمارة ، هل يجب تخميس الزيادة المستتلة الى العمارة أم لا ؟

الجواب : ينبغي أن يجب ، لأن ذلك في حكم الزيادة العينية .

مسألة : لو كان شراء الأرض للقبيلة بدين مال محمس ، ثم زادت القبيلة ، هل تخمس الزيادة أم لا ؟

الجواب : فيه تردد .

مسألة : لو زرع في أرضه نوى ، أو طلع النوى في أرضه بغير زرع ، أو زرع فروخاً فصارت نخلاً ، هل يتعلق به خمس اذا كان فاضلاً عن المؤنة ، سواء كانت الفروخ مشتراً أو اصلها عطية من الغير ؟ بينوا لما ذلك على التفصيل آجرك الله تعالى .

الجواب : يجب الخمس في جميع ذلك ، ولا فرق بين كون النوى مشتري أو عطية ، ولو كان للنوى قيمة فالخمس مما زاد .

مسألة : الدابة المشتراة للقبيلة أو الناتجة على ملك الانسان ، اذا خمسها وهي صغيرة تسوى عشرة مثلاً ، فكبرت فصارت تسوي مائة مثلاً ، هل يجب تخميس الريادة أم لا ؟

الجواب : يجب .

مسألة : هل يفرق بين عدم جواز ايجاب الانسان نفسه على صلاة ان سبق استجاره على صلاة قلها قبل الخروج من عهدة الاولى ، بين كون المستاجر اولاً

هي صلاة يومية والاخرى مذورة ، وبالعكس ؟

الجواب : لا يفرق بينهما في موضع عدم الجواز ، فانه قد يجوز الاستئجار كما لو تعذر على الوصي استئجار حير الاجير فاسأجره وشرط الاجير التأخير الى المراع .

مسألة : هل يصح لمن استؤجر على حجة أن يؤجر نفسه على صلاة أم لا ؟

الجواب : يجوز ذلك الا أن يكون الشرع في الحج مانعاً من فعل الصلاة فيجب الاعلام بالتأخير .

مسألة : لو كان لليتيم في يد انسان مال ، والمرض احتياجه الى النفقة وله أم ، تبرأ ذمته لو دفع الى الام شيئاً لتنفق عليه ؟ ويتقدير الجواز ما حد ما يجوز ما يدفع اليها مقدار مؤنة السنة أم لا ؟

الجواب : يجوز أن يدفع قدر الحاجة للزمان التقصير ، وكالتقصير والجهه في الكسوة ، وكذا اليوم وسجوه في مؤنة الاكل ، ولا يجوز دفع مؤنة السنة ، لما فيه من تفردها الى ائلاف المال ، الا أن تكون عدلة مأمونة وتدعوا الحاجة الى دفع هذا المقدار اليها ، لتعذر الوصول اليها فيما دون هذا بالزمان وسجوه .

مسألة : وكذا لو كان للميت وأراد الدفع الى الام ما حد الدفع اليها ؟

الجواب : الحكم ما سبق .

مسألة : المتحمل من الأب هل له أن يؤجر نفسه على صلاة لغيرها مادام مشغولاً

للاب ؟

الجواب : ايسر له ذلك على أن يصلي الا بعد الفراغ منها ، ولا يجزئ الوصي

من يستأجر سواه .

مسألة : لو أوصى المريض بمسائل مقدرة للنقل الى المشهد المقدس ، فاتفق

دفنه في البلد ، اما لعدم وجدان من يحمله ، أو لغير ذلك ، فأى شيء يفعل بالمال ؟

وكذا لو أوصى بمال لدفعه في الحصرة المقدسة فدين خارج البلد فما الذي يعمل بالمال ؟

الجواب : لا استبعد صرفه في وجوه اليد .

مسألة : لو عين مال للصلاة وآخر للدين في الحصرة المقدسة ، أو بمال الحج وآخر للصلاة ، فاستؤجر عنه للصلاة مثلاً بما أوصى به لغيرها ، أما لفظة الوصي أو لغير ذلك ، ما الحكم والحال هذه ؟

الجواب : إن تعاقب الفرص بصرف ذلك المال بعبه للصلاة ، وكان له في ضمن ذلك مطلوب فالاستئجار لغيره غير صحيح .

مسألة : الأبق يصح عنه أو الصدقة به أو التملك أو الوقف أو الصالح عليه أم لا ؟

الجواب : يجوز عنه والصدقة به ونحوهما ، لكن ما يشترط فيه الفسخ لا يتم إلا بقبضه الأبعد القدرة عليه .

مسألة : حالة الأم يصح العقد على بنت بنت أختها أم لا ؟ وكذا نقول عمة الأم بالنسبة إلى بنت بنت أختها ، وكذا عمة الأب بالنسبة إلى بنت أختها هل يعتبر الأذن في جميع الصور أم لا ؟

الجواب : الأحوط التوقيف على الأذن .

مسألة : لو أوصى الميت إلى غير عدل تنعبد ما عليه من صلاة أو حج ، ثم وقع عقد لاستئجار على الصلاة والحج من الميت ، هل يصح أم لا ؟ وتقدير أن لا يصح هل يستحق الأجير الأجرة أم لا ؟

الجواب : لا يصح ذلك ولا يستحق الأجير الأجرة إن علم بالحال .

مسألة : لو ملك الإنسان أرضاً للزراعة ولم تف بمؤنته ، هل تحسب تلك الأرض من المؤنة أم لا ؟ وتقدير أن لا تحسب هل يتناول من الزكاة ما يتم به مؤنته لو كان باق على صفات الاستحقاق أم لا ؟

الجواب : لا تحسب من المؤن فيأخذ من الزكاة مادام محتاجاً .

مسألة : أرض الجزائر هل لها حریم أم لا ؟ وبتقدير أن يكون لها حریم ما قدر الحرائم من العامر كما في فلاح أحد من الشط من ابتداء عمارة وبتنهي بحراب ملاصق له الانتفاع به نحو مرعى الدابة والحطب والحشيش ، ما قدر حریمه منه ؟

الجواب : أرض الجزائر وغيرها سواء في الحریم من غير تفاوت ، والحریم إما يكون من الموات مانعاً لتحريم العامر ، والمرجح في قدر الحریم الى العرف .

مسألة : لو كان انسان مستأجراً على صلاة هل له أن يؤجر نفسه للحج أم لا ؟

الجواب : ان كان اجارته بنفسه للحج موجباً لتقصيره في امور الصلاة فلا يجوز .

مسألة : لو ادعى انسان النكاح على امرأة فأكرت ، هل لغيره تزويجها قبل يمينها أم لا ؟ وبتقدير أن لا يجوز لها التزويج قبل اليمين لو لم يستقبل وبطالها للنهاون فهل لها التزويج حيث أم لا ؟ ولو لم يوجد الحاكم في البلد هل لغير الحاكم تحليفها من عدول المسلمين ، ويكتفي به عن تحليف الحاكم بمشقة الحضور عند الحاكم لبعده عنه أم لا ؟

وبتقدير أن لا يجوز لها التزويج لو ما طل بالتحليف أو كان حائناً له تحليفها بعد

تزويج غيره ؟

وبتقدير أن يكون احلالها ، طو أقرن خوفاً من اليمين بتزويجه بعد تزويجها

غيره هل يقبل أم لا ؟

وبتقدير أن يقبل ما فائدة اليمين مع أن اليمين مع من أنكرا أتوا مأجورين .

الجواب : ان أراد المدعي تحليفها فهو مقدم على من يدعي تزويجها ، ولو

لم يرد ذلك جاز لها التزويج ، ولا يستد باليمين الا اذا كان ياذن الحاكم والمدعي

تحليفها ولو بعد التزويج ، ولو أقرت بعده لم يقبل لكنها تفرم للمدعي مهر المثل

في وجهه ، والله اعلم .

مسألة : سمعنا من جنالك الشريف أن الشباغ لا يفيد الملك مع تشككنا فماذا نعتون به ؟ وهل المراد أن الشباغ لا يعيد ذو اليد الملك لما في يده حيث أنه ذو يد فهو منكر والبيئة بيئة الخارج . أو أن المراد بذوي المتشبهت يمنع من ثبوت الملك بالشباغ ؟

الجواب : إن الشباغ لا يه ارض اليد على أصح القولين ، فعلا يثبت الخارج ملكاً ، لأنه أصعب من البيئة العادلة وأصعب من اليد .

مسألة : هل للشباغ قدر نص من أم لا ؟ وهل يفرق بين القبل وغيره في الثبوت في القدر المعين أم لا ؟

الجواب : ليس له قدر معين ، وإنما المناطق طمأنينة النفس .

مسألة : ما القول في إن الحر لو شرط عليه هل يملك أم لا ؟

الجواب : الذي يقتضيه صريح الدليل أنه لا يملك .

مسألة : الكس يجب أن يكون كل قطعة منه سائرة ، أو يكفي كون المجموع

سائر ؟

الجواب : لابد أن يكون كل قطعة منه سائرة السائر المعنى .

مسألة : الصالح يصح على كل مال مجهول لا يختص ببعض المجهولات ؟

الجواب : إذا كان المجهول مما لا يمكن استعماله عادة جاز .

مسألة : السبية هل لها حكم مالا يتغل في تطهير الشمس أم لا ؟

الجواب : ظاهر الخبر يقتضيه ، وهو اللائح من عارة جميع الأصحاب .

مسألة : لو خرجت الزوجة من بيت زوجها بغير رضاه ولها منه ولد في محصل

الحضانة ، هل له منها من احراج الولد من منزله ، ولا يسلمها اياه الا في منزله ،

أم لها أن تخرج به فلا تسقط حضانتها ؟ أفترنا مأجورين .

الجواب : يعني أن لا تسقط حضانتها بذلك بحيث يسمها من الولد ، لأن ذلك

حق لها بأصل الشرع ومن ظلم ليس له أن يظلم .

مسألة : لو عجز المفصل عن فصل ماء الصدر مثلاً لعارض ، كما لو كان العجز عن فصل الرأس والرقبة بعد غسل الجانبين هل يجب على المفصل الثاني إعادة ذلك الفصل من رأس ، أم يكفيه فيه الفصل الأول ؟

الجواب : بل الظاهر أنه يبي على الفصل الأول ، لكن يستأنف البتة لما سبق .

مسألة : هل يفرق في ثبوت الحبار في العين بين أن يكون البائع المالك أو وكيله أو الوصي أو الشرع أو أحد عدول المسلمين أم لا ؟

الجواب : لا يفرق .

مسألة : هل يفرق بين الوكالة على الطلاق وغيره بالنسبة إلى البطلان مع التعاقب على الشرط أم لا ؟

الجواب : لا يفرق .

مسألة : لو أخذت المتأجرة من يد المستأجر على حق عليه مع تمكنه فكها ، أو على غير حق ، هل يضمها ومنافعها إذا لم يملكها من ماله ؟

الجواب : يضمها حيث يجب الأداء طهراً ، ويمكن من المدافعة عنها بقصر .

مسألة : لو لم يعلم المقبول بأن له الخيار حتى يلمت ، هل يسقط خياره أم لا ؟

الجواب : لا يسقط .

مسألة : لو شرط المؤجر ضمان العين المتأجرة على المستأجر ، وإن لم يعط بأن شرط عليه يأتيه سالمه على كل حال ، هل يلزم هذا التضمين أم لا ؟

الجواب : لا يلزم .

مسألة : مسادة ذكر المهر وثياب مع المهر ، منهم من يذكره بين الإيجاب والقبول ، ومنهم من لم يذكر في العقد إلا المهر خاصة دون الثياب ، وفي صورة لزوم ثياب المثل بأن يكون لها حكم المهر أم لا ؟

الجواب : المعروف من كلام المحققين أن قيمة الأشياء إنما تكون من التقديرات .

مسألة : لو كان يملك نصف مشاعاً من حين وهو نصف المجموع ، فباع نصف العين مشاعاً أوجهة مثلاً ، هل ينصرف البيع الى نصف حصته أو الى مجموع حصته ؟
الجواب : الظاهر انه ينصرف الى ما يملكه .

مسألة : هل تجب نفقة الروجة الصغيرة أم لا ؟ وكذا الكبيرة قبل الدخول اذا كان المانع منه ؟

الجواب : اذا صارت الصغيرة في محل التمكن ومكنت وجبت نفقتها والا فلا .
مسألة : لو أخرج سمكة من الماء ثم ألقاها في شيء من المائعات فماتت فيه ، هل تحرم أم لا ؟ وكذا لو ألقاها في قدر يعلو فماتت ؟
الجواب : لا تحرم .

مسألة : لو قطع منها قطعة بعد اخراجها من الماء ثم وقعت في الماء مسفرة الحياة فماتت فيه هل يحرم ما قطع منها ؟
الجواب : ينفي أن تحرم .

مسألة : لو كانت الأرض المجهولة المالك في يد انسان ، هل يجب عليه بعد استيلائه عليها أن يحطبها من يده أم لا ؟ وهل يكون حكمها حكم المضمومة بالسبة الى عدم صحة الصلاة فيها له ولغيره أم يشرع له الصلاة فيها ؟
الجواب : يجب عليه ذلك بأن يسلمها الى الحاكم

مسألة : لو ذكر قبل العقد شرطاً من قصد المتعاقدين ابقاء العقد عليه عند النكاح أو غيره من العقود ، ونسب ذلك في ذلك في شيء العقد هل يصح العقد أم لا ؟
الجواب : أما الشرط فلا يلزم ، وأما بطلان العقد فيه وجه ليس بعيد والظاهر أن لانتفاء في ذلك بين كون العقد جائزاً أو لارام . أما اللزوم بظاهر ، وأما الجائز فان أثر العقد المطلوب يتوقف على الشرط المنسي ، ولم يحصل مثل حصول السببان به في التصرف الذي هو عقد الوكالة ، اذا اراد الموكل ثبوته على وجه الشرط الذي

نسي ذكره وجب أن لا تثبت النيابة في التصرف أثر .

مسألة : لو اشترى أرضاً وشرط على البائع الضمان بمثلها لو ظهرت مستحقة
أو بعضها هل يلزم أم لا ؟

الجواب : لا يلزم .

مسألة : لو أذن الورثة للطيار أو الطبيب بمعالجة مورثهم ، هل يسقط عنه
حق الورثة لو تلف بسبب معالجه أم لا ؟

الجواب : لا يسقط .

مسألة : هل يجوز للوارث التصرف في التركة قبل تعبد الوصايا تصرفاً يؤدي
إلى نقص التركة ؟

الجواب : لا ينبغي .

مسألة : لو كان الموروث دين ، فباع الوارث من التركة شيئاً ، هل يجوز
للمشتري التصرف في العين المبيعة قبل وفاة الدين أم لا ؟

الجواب : لا ينبغي .

مسألة : يجوز قسمة الوقف مع التراخي من الموقوف عليه أم لا ؟

الجواب : لا يجوز .

مسألة : لو نسي المحالف عند الدخول هل تحرم الذبيحة أم لا ؟

الجواب : لا .

مسألة : لو كان عنده من المال ما يكفي لمؤنة لما يجب فيه خمس له ولغيره
ما يمول به عياله أيضاً زيادة مثلاً مما يثبت فيه الخمس ، هل يجوز له أن يجعل
ما يتعلق به الخمس مؤنته هرباً من الخمس ، أم يجب عليه إخراج الخمس ، لكونه
بقدر ما يموله من غيره ؟

الجواب : الأصح أن المؤنة من الربح المتجدد وخميس ما يفضل .

مسألة : لو وكلته في التزويج على أشياء معينة ، فزوجها الوكيل على بعضها ، فترك ذكر بعض في متن العقد ، أما حامداً أو ناسيا ، هل يبطل العقد أم لا ؟
الجواب : بطل على رضاها .

مسألة : لو سي نية الصوم لبلا في شهر رمضان ، فتذكر في أثناء النهار قبل الزوال ، هل تجب النية على الفور أم لا ؟
الجواب : نعم تجب على الفور .

مسألة : لو تبرع بالأداء عن المديون فدفع عن الديان مقدار حقه ، هل ينقل الحال المنطوق إلى ملك من له الحق بعد تسليمه إياه ، أم حكمه حكم المطالبة لا يملكه إلا بعد التصرف في العين أو التقدير المديون بعد ذلك ؟
الجواب : ينقل إلى الملك المستحق بالتسليم .

مسألة : البيض إذا لم يكتسى القشر الأعلى إذا وجد في جوف الطير المذبوح هل هو حلال أم حرام ؟
الجواب : هو حلال .

مسألة : لو باع الأرض المنصورة على غير الفاسد هل يصح أم لا ؟
الجواب : يصح إذا قدر على انتزاعها المشتري .

مسألة : لو أقرت المرأة بما يمنع العقد عليها ، كما لو أقرت بكونها تزوجت يزيد ثم كذبت بعدها ، هل يقبل قولها بعد الإقرار بما بنافه أم لا ؟
الجواب : لا يقبل إلا أن تظهر ما يكون لها حذراً ، وبه يندفع ما بنافي قولها مثل أن تقول : ذلك بانخبار محبر ثم بين عطله ، ويجوز بأنه إذا أمكن صدقها لا يبعد القبول في الرجل .

مسألة : لو التمس أحد الشركاء القسمة في مال اضرب في قسمته ، فأبى الشريك القسمة ، ولم يتيسر حضور الحاكم أو من نصبه خبره على القسمة ، هل لأحد

المؤمنين أن يجبر الممتنع عند القسمة أم لا ؟

الجواب : ينبغي مع تعدد المحاكم أو منصوبه لذلك أن يتولاه عدول المؤمنين كالمحاكم ، وكذا الحكم مع هرب الشريك .

مسألة : وتقدير الجوار لو تعدد الشريك لهربه عن البلد أو عينته مدة طويلة ، هل لأحد المؤمنين القسمة ، وتمضي القسمة عليه أم لا ؟ وهل يجري الأقباض بالتحلية عن الأقباض باليد والقل في ما يقل كالدانة ، أم لابد من القبض في اليد ؟
أقونا مأجورين .

الجواب : لابد من القبض في كل شيء يحسبه ، فلا يكفي التحلية في المنقولات .

مسألة : لو أعطى رجل آخر ثلاثة أمان غلة مثلا ، فقال : هذه عليك بثلاث دهايم إلى شهر مثلا ، بهذه العبارة بغير عقد ، فأحدها وانضمها بأكل وغيره ، ثم طالبه بعد المدة المذكورة بينهما ، هل يلزمه ما قرأه عليه ، أو يلزمه مثليا ، أو قيمته وقت المطالبة ، أو وقت الدفع ؟

الجواب : ان دفع ذلك اليه على جهة البيع معاطاة يمكن لزوم الدهايم الثلاثة ، ولا فالارم منها ، ولا ينتقل إلى القبة الا اذا تعدد المثل فتلزم القيمة وقت التسليم .

مسألة : لو اشترت دابة الغير على التلف ، فدكاهما شخص بقصد الاحسان إلى المالك ، هل يلزم المدكى شيء حيث انه ذكى بغير إذن المالك أم لا ؟

الجواب : اذا قطع بهلاكها لولا التدكية ينبغي أن لا يلزمه شيئا ، لأنه محسن .

مسألة : لو أدن المالك للأرض في عرس نخلة أو غيرها من الأشجار ولم يعين مدة مفرسها ، ثم ثبت في الأرض ، هل يشرع لمالك الأرض بعد ذلك في الأدن فله مطالبة الفارس بالقلع أم يلزمه الإبقاء ؟

الجواب : لا يلزمه الإبقاء .

مسألة : لو مات الولد الأكبر قبل قضاء ما عليه ابيه من الصلاة والصوم وخلف أولاداً ذكوراً ، هل يجب على الأكبر من الأولاد قضاء ما فات أم لا ؟
الجواب : لا يجب ولا تجب الصدقة .

مسألة : انشاء الدائم للصلاة هل يجوز أم لا ؟
الجواب : يجوز .

مسألة : لو وجد قطعة فيها عظم لم يعلم كونها من امرأة أو رجل ما الحكم في تمسكها ؟

الجواب : ان وجد مجرد لصاحب القطعة تولي تمسكها ، والا امتنع الفصل وتجب الصلاة والدفن .

مسألة : لو كان الحقل الموقوف في الأرض المطبق فطلعت تحته فبئس احتمال كونه منه ، هل يكون له حكم الموقوف تبعاً لأصله أم لا ؟ فيكون ملكاً لصاحب الأرض . وكذا لو كان الحقل مطلق لغير صاحب الأرض .

الجواب : يجب التحصن عن الفيل ، فان كان ماشياً عن الحقل الممروس في الأرض ناشئاً من عروقه كان تابعاً ، وان كان ماشياً في الأرض لآله ما أمكن أن يكون من نواحي لصاحب الأرض فهو له ، نظراً إلى مقتضى اليد .

مسألة : لو كانت الأرض من الحقل فتحرقها لتحصن اما ماذن المالك أو بغير اذنه ، فطلعت فيها نخل بعد الحرث والتحصن ، هل يملكه الحارث ، أم يملكه مالك الأرض ، أم يبقى مجهول المالك ؟ أم لا يجوز .

الجواب : حقه أن يكون لمالك الأرض حتى يعلم غيره .

مسألة : لو صالح على شيء بشئ ولم يقص المبيع ، هل له الخيار بعد الثلاثة أيام كما في البيع أم لا ؟ وكذا اجبار ما يفسد لبومه هل يشت في الصلح أم لا ؟
الجواب : لا يشت الخيار فيها .

مسألة : الأرض التي فيها غمامة من دغل وأمثالها تطهر بتجفيف الشمس أم لا ؟

الجواب : ان كان يسيراً طهر تماماً للأرض ، لأنه مما لا يكاد الأرض تنكح عنه .

مسألة : لو أجز هذه المملوكة أو خير المملوكة ، هل لها حكم ذات البعل ،

بحيث لو وطأها مولى الأمة حيثد أو غيره تحرم عليه موطأ أم لا ؟

الجواب : لا تحرم موطأ .

مسألة : وكذا لو كان الوطء بعد المفارقة وبعد انقضاء مدة الاستبراء ، هل تحرم

على الواطء كذلك أم لا ؟

الجواب : لا يحرم .

مسألة : لو طبع الطيبح أو عجن العجين بالماء المنصوب هل يحرم أم لا ؟

الجواب : لا يحرم .

مسألة : معرفة تعداد الأئمة عليهم السلام شرط في صحة عقد النكاح ، أم

يكفي معرفتهم واعتداد إمامتهم إجمالاً من الزوجين ممن غير معرفة التعداد على

الترتيب أو من غير تعداد مطلقاً ؟

الجواب : ان كانت الزوجة عارفة فلا بد من معرفة الزوج .

مسألة : لو تيمم وضرب على إناه فيه بعض الشقوق أو انقرض الصناد هل يصح

التيمم عليه أم بعض من مثل ذلك وأيضاً لو ضرب على إناه لم يضر بطلان البدن

لمجموع الأمان المضروب عليه ، إذ باطل البدن غير معتدل ، فلم يتمكن المباشرة

إلا في التيمم على الترتيب هل يكفي والحال هذه أم لا ؟

الجواب : لا بد أن يستوعب الصرب باطل البدن ولو بامرارها على المضروب

عليه ، ولو لم يكن الاستيعاب فلا بد من الصرب على ما يأتي فيه الاستيعاب .

مسألة : هل يجوز احتساب العين الغنمة من شيء من الحقوق كالحمض بلم

الوصف الرفع للجهالة له عما في ذمه المالك ، كما يجوز البيع أم لا ؟

الجواب : لا يتحقق الانخراج الا بالتسليم .

مسألة : هل يجوز بيع جريب مثلاً مشاعاً من قراح موصوف مذکور قدره أو غير معلوم القدر في صيغة البيع أو الصلح أو غيرها من العقود ، أم يختص الجواز بشيء من العقود أم لا ؟ افتنا مأجوراً .

الجواب : اذا كان القدر معلوماً جاز بيع جريب على قصد الاشاعة ، فانه يكون المبيع حيثئذ عشر القراح ، أما مع جهالة القدر فلا يجوز ، وأما الصلح فانه يجوز في مثل ما لو كان لشخص جريباً من قراح مجهول القدر وجهل الجريب بعينه لم يكن مشاعاً ، فصالح الشريك شريكه المالك للجريب عليه أو على غير الشريك .

مسألة : شك الامام أو شك المأموم وكان فكهما متفايزاً ، مثل أن يشك الامام بين الاثنين والثلاث ، وشك المأموم بين الثلاث والأربع ، فكيف يكون بناهما اذا لم يحفظ أحدهما على الآخر ؟

الجواب : ان حفظ أحدهما على الآخر وجب الرجوع على الحافظ ، وان حفظاً معاً بزمها وجب على كل منهما العمل بمقتضى ما علم .

مسألة : لو شك وهو جالس فقال : لا أدري جلوس هذا بعد التسليم أرقبل الشهد عرضي أن اتشهد ، وبعد الشهد عرضي أن اسلم ؟

الجواب : يجب أن يتشهد ثم يسلم .

مسألة : لو طبخ لحم غير مأكول هل يجوز شرب مرقه للدواء أو لمصلحة دينية أم لا ؟

الجواب : نعم يجوز للحاجة .

مسألة : لو أس عبد الغير في حاجة من مكان بغير إذن المالك ، هل يضمن العبد اذا تلف قبل رجوعه الى المالك أم لا ؟

الجواب : ان كان عاقلاً ولم يثبت يد عليه لم يصحته

مسألة : لو أوصى الى غير عدل وجعل عليه نائراً عدل، وشرط أن لا يتصرف
غير العدل ، هل يصح ذلك أم لا ؟

الجواب : ينبغي أن لا يصح ذلك .

مسألة : الصغير اذا بلغ هل يشترط في صحة معاملته احتباره ليعلم رشده ، أو
يكفي تقدم سنه وحده ؟

الجواب : لا بد من العلم بالرشد .

مسألة : لو ائق مشرعاً بالاتفاق على الزوجة ، اما بقصد الاتفاق من الزوج
أو بغير قصد ، سقطت العفة من الزوج فلا يجب قضاء نفقة تلك المدة أم لا ؟

الجواب : ان ائق عليها تبرعاً من الزوج سقطت عنه ، فان أبى الدين على
المدينون تبرعاً تبرأ الذمة .

مسألة : لو ادعى شخص أنه معتق هل يقبل قوله بالعتق ، وتلقه أحكام الاحرار
بالنسبة الى جواز معاملته ذكراً كان أو أنثى أم لا ؟

الجواب : في هذه تردد ، ينبغي الاحتياط في استنبات ذلك ، ولو وجد في
القرائن القوية ما يصدفه لم يعد الجواز .

مسألة : لو بدر فرامة شيء من القرآن ومن الحديث السوي أو قضاء حاجة
المؤمن ، هل يبرأ بعمل ما مدره من غيرية النذر والقصد اليه أم لا ؟

الجواب : اذا كان المنذور في أصل شرعية لم يشرع الا على انه عبادة ولا بد
من التنبه به ، ولا يحنى أن الفعل لا يتبع الا بعقد النذر في الجملة .

مسألة : لو افرتوكيله في طلافه زوجته وبوقوع الطلاق من الوكيل ، ثم
بعد ادعى وقوع الوكالة نصبة تقتضي المساد في الوكالة مع تصديق الوكيل له أو
عدم تصديقه ، بانما كان الطلاق لورجياً ، مع الخروج من العدة في الرجعي وعدم

خروجها في غيره ، هل يقل أم لا ؟

الجواب : يقل قوله في الرجمي في العدة ، وفي غيره إذا صدقت الروجة .

مسألة : لو حاز شيئاً من المباحات هل يملك بدون نية الملك أم لا ؟

الجواب : يملك وإن لم يبو التملك إذا لم ينو عدمه .

مسألة : النخامة النازلة من الرأس إذا لم تخرج إلى فضاء الفم لكن يمكنه

إخراجها ، فابتلعها عمدًا وتهاون عن إخراجها فسقطت تعدت الحلق ، وكذا لو

خرجت من الصدر هل يصد الصوم بها أم لا ؟

الجواب : لا يفسد الصوم في هذه المواضع .

مسألة : لو آجر ثوراً مثلاً على حرث معينة بغير أجل ، فأخذ صاحب الثور

ثوره قبل تمام العمل المشروط ، هل تنقطع أجره الثور تمامها حيث فوت المستأجر

المنفعة المستحقة بالأجارة باختياره أن يستحق الأجرة بقدر ما عمل ^(١) ؟

مسألة : لو ترك المستأجر العمل بعد حرث جانب من الأرض ، هل يلزم

المستأجر المنفعة المستحقة بالأجارة حيث فوت المؤجر منفعة ثوره ، إذا العرض

أن زمان الانتفاع وقت كما في الحزائر ، وكذا لو آجره بعينه على مقدار عمل

بعضه وترك الباقي إما باختياره أو بغير اختياره ؟

الجواب : أما إذا آجره الثور ثم ترك العمل بعد عمل البعض ، فإن عليه من

الأجرة نسبة ما عمل ، إلا أن يسلمه الثور مدة يمكنه فيها حرث الجميع ، ويكون

ترك الحرث من قبل المستأجر ، فإن جميع الأجرة تلزمه حيث أنه أما إذا آجره نفسه

فإن لم يشخص الزمان لم يلزم المستأجر الأجرة العمل ، فإن شخص الزمان

وبذل نفسه للعمل ومضى زمان يمكن فيه الاستيفاء وكان التقصير فيه من المستأجر

فإن تمام الأجرة تلزمه .

(١) هكذا وردت هذه المسألة من دون جواب .

مسألة : العقد على الصغيرة شعة يجوز أم لا ؟

الجواب : يجوز مع المصلحة لها في ذلك .

مسألة : لو نذر الصدقة بمال في سبيل الله ولا أحد الحضرات المشرفة ، ولم يكن متمكناً منه في الحال ولا قصد إيفاءه عند التمكن ، هل يلزم ذلك أم لا ؟

الجواب : لا يلزم .

مسألة : لو زرع النحل وما أشبهها يسع من رد المظلي إذا كانت صلبة أم لا ؟

الجواب : ينبغي أن يصنع من الرجوع .

مسألة : لو ذبح بطنه الاستقبال فظهر بحلاف ما ظن ، هل تحرم أم لا ؟

الجواب : نعم تحل .

مسألة : لو وهب المتنع نصف المدة هل يصح ويسقط من المهر نصفه أم لا ؟

الجواب : يصح ولا يسقط نصف المهر إلا إذا وهب الجميع .

مسألة : نية صوم رمضان، وكذا عقد النكاح ، وغير ذلك من العقود والأقفاة

هل يصح في الأرض المنصوبة أم لا ؟

الجواب : تصح جميع العقود الواقعة في المكان المنصوب ، أما العبادات

كينة الصوم وقراءة القرآن ويحوز ذلك في صحتها قولاً ، أحوطهما المدم .

مسألة : التصريح بالحطبة في المدة للولي يجري مجرى التصريح للمرأة

أم لا ؟

الجواب : يسفي لا

مسألة : الكفارة للافطار هل تجب في تعيينها تعين السبب من كونه اكلاً أو

جماً وغير ذلك أم لا ؟

الجواب : يجب تعيينه .

مسألة : الفروع المشجدة من النحل الموقوف حكمها حكم النماء بأن يجوز

التصرف فيها ببيع أو هبة أم لا ؟

الجواب : ليس حكمها حكم النساء ، بل هي جملة الموقوفات فتمن لها .
مسألة : لو كان لأب مالك الدار وأراد أحد شيء من الحقوق ليشترى بها دار مكي
هل يجوز له أم لا ؟

الجواب : يجوز ذلك .

مسألة : لو أطعم الولي الطفل أو كساه من المعصوب ، ولم يعلم حالة الأكل
ثم علم بعد ذلك ، هل يارمه بعد البلوغ الدفع إلى المالك أن علمه أو يدفعه تبعه مع
عدم المالك أم لا ؟

الجواب : إذا علم الطفل أن طعامه أو لباسه مضموناً مع تميزه قد جرت عليه
يد الولي ، فإن المالك وإن تخير في الرجوع على من شاء منهما الآن أقرار الضمان
على الولد ، فيجب عليه إذا بلغ الدفع إلى المالك أو من يقوم مقامه . فأما إذا لم يعلم
فإن أقرار الضمان على الولي ، فيجب عليه إعلام المالك ، فإنه يجب الرجوع عليه
ووجب عليه الأداء وله الرجوع على الولي .

مسألة : البيع فضولاً ودلالة كالأخ ببيع مال أخيه ، بناءً منه على عدم كراهية
المالك ، هل يجري مجرى بيع العاصب بالنسبة إلى عام المشتري وعدم علمه ؟
الجواب : ينظر إلى التسليم فإن الفصول هو الذي سلم البائع فهو عاصب لا محالة ،
وإن كان المشتري تعلمه من عند نفسه مع علمه بالعدل فهو العاصب فقط ، وإن كان
النابع تردد عنه أنه المالك وأن البيع صحيح فتسلط هو على لأخذ والتسليم ، فإن
كان في موضع يجب تسليم المبيع لو كان البيع صحيحاً ، أقرار الضمان على البائع ،
وإن كان هو السبب فوجهان .

مسألة : لو أنى على طريق فيه دابة للغير فحست به مهرت منه فحصل لها كسر
فهل يضمنها أم لا ؟

الجواب : ان كان مشبه في الطريق فلا حرج عليه ولا ضمان .

مسألة : وكذا لو طردها عن رده فانكسرت هل يضمنها أم لا ؟

الجواب : لا ضمان عليه .

مسألة . لو دار على الأرض الموات مقطع طين مائماً من الماء عادة ، هل يملك

الأرض ملكاً مستقراً أولاً يستقر ملكها عليها الا بعد العمارة ؟

الجواب : متى ما منع الماء عن الأرض بحيث صار ردها ممكناً ، وأخذ

بالسقي ردها . بحيث يحتاج بالادارة بالطين اليها فقد ملكها ملكاً مستقراً .

مسألة : لو ادعت زوجة الميت مهراً قدره كذا ولم يكن لها بية ، هل يلزم مهر

المثل جهنم أو ليس يلزم ؟

الجواب : هذه المسائل المستشكلة الطويلة الذيل الكثيرة الشعب ، وهذا انقدر

لا يعني بمطلوبها ، لكن في قول مختصر : اذا ادعت المرأة في الجملة مهراً وهو

لا يزيد عن مهر امثالها لم يعد ثبوت ذلك بينهما .

مسألة : لو كان الجنون اطواراً فرضيت به الزوجة فلم تنسخ في أول مرة ، هل

لها النسخ في المدة الثانية أم لا .

الجواب : ليس لها .

مسألة : لو ضاق وقت المحض بحيث طلب عنده انه اذا اشتغل ضاق وقت

الصلاة ، بحيث يموت مجموع وقت الصلاة ، أو بعده ، هل يقدم التيمم هنا أم لا ؟

الجواب : متى أمكن الفصل بالماء الحاضر وان اقصى الى صيرورة الصلاة

يصلي ، نعم تيمم وفعل الصلاة في الوقت ثم الفصل ، وفعلها قضاء أحوط لكن يائمه

وكذا الوضوء .

مسألة : اذا مات غير البالغ قبل الاختتان ، هل يجب غسل ما تحت الجلدة

مع امكانه أم لا ؟

الجواب : يجب ذلك لأنه من الظاهر .

مسألة : لو أعطى المديون عوضاً عما في ذمته من غير الجس ، يحتاج الى الصلح أم لا ؟

الجواب : لا يحتاج اليه بل بملكه صاحب الدين بقبضه .

مسألة : الثوب المصبوع جديداً اذا لاقته النجاسة بعد الصبغ ، هل يكفي رسمه في الماء الكثير مع انه يتحلل منه عند الفرك اجراء مع الصنع ، أم لا يظهر الا بعد فركه الى أن لا يبقى يتحلل منه من الصنع ؟ ويتقدير الاجزاء هل يجرى غسله بالماء القليل أم لا ؟

الجواب : يكفي غمسه بالماء الكثير وكذلك الصب عليه ، ولا عبرة بتحلل اليسير من أجزاء الصنع ، نعم لو تحلل أجزاء كثيرة بحيث يكون كدقيق البيل مثلاً لكثرتها فلا بد من الكثير ، ويظهر ان تحللها لا محالة ، ولا يشترط حيث تحللها ، ولا يضر تحلل الكثير منها في صبرورته طاهراً .

مسألة : الهبة للطفل من الأخت هل تصح ويعتبر قول الولي أو لا تصح ؟ ويتقدير الصحة لو لم يكن أو كان الولي غائباً هل يعتبر قبول أحد المؤمنين وقبضه أم لا ؟

الجواب : يصح ويعتبر ، ومع فقد عِدول المؤمن مقامه بغير القول حيث منهم .

مسألة : تسليم الشيء الموهوب من الواهب أو وكيله الى الموهوب أو وكيله يجرى مجرى الادن في القبض اطلاقاً أم لا بد من الادن اطلاقاً ؟

الجواب : الظاهر انه يكفي التسليم ويكون اذناً فعلياً .

مسألة : اذا وقع الصلح على ما في الذمة ، سواء كان ولماً أصله أم لا بشئ من حل يصح أم لا ؟

الجواب : يصح .

مسألة : اذا تبرع المفضوب فيه بتعليك الشيء المفضوب مع عدم التمكن ، بحيث يعلم حاله انه لو تمكن منه لم يتبرع به ، وكذا هبة ما في الذمة مع عدم التمكن ؟

الجواب : لا يصح ذلك والحال هذه .

مسألة : لو قهر انسان انساناً فحبسه على مال غيره ، ففك أهل المحبوس مال القاهر من أحده الثمن بشيء من المال المحبوس ، هل للمحبوس حيث انه مظلوم الرجوع على الحابس من المال أم لا ؟

الجواب : ليس لصاحب المال المذكور وهو المحبوس مطالبة الحابس بالمال المدفوع الى غيره ، لأن الضمان يتعلق بالماشر دون السبب .

مسألة : عند التحليل هل يلزم المهر فيه لو شرط في العقد أم لا ؟

الجواب : لا يلزم المهر لو ذكره ، وفي صحة العقد تردد .

مسألة : وكذا نقول لو ذكر فيه الأجل هل يلزم ، بحيث لم يكن للمالك منفعة الا بعد انقضائه أم لا ؟

الجواب : لا يلزم الاجل لو شرطه قطعاً .

مسألة : لو كان لانسان نخل أو غيره من الأشجار في أرض انسان آخر ، فباع صاحب الأرض أرضه التي فيها المحل المشار اليه ، وشرط على المشتري ابقاء المحل أو لم بشرطه ذلك ، هل يلزم المشتري بقاء ذلك في أرضه التي ابتاعها أم لا ؟ ولو لم يعلم المشتري بذلك هل نه ارائتها أم لا ؟

الجواب : مع اشتراط ابقاء يلزم ، وبدونه ان كان الشجر في الأصل مستحقاً للبقاء لم يجز ازالته والاجازة الأمانة ، وحيث يلزم ابقاءه اذا لم يكن المشتري عالماً بالحال يثبت الخيار .

مسألة : لو كان الوصي غير عدل أو لم يكن وصي ، هل للواحد من عدول المسلمين توليته وتوقف على نصب المتعدد من الموصين ؟
الجواب : تولي الجماعة من العدول أولى .

مسألة : هل يجوز التفويض في وكالة التزويج أم لا ؟ ويتخير الجواز هل تشترط العدالة هنا أم لا ؟

الجواب : يجوز التفويض ويقتد ذلك بالمصلحة ، ولا تشترط العدالة إلا إذا وكل الولي من يجري مجراه .

مسألة : إذا أعطى الزوج ولي الزوجة دراهم مثلاً على أن يزوجه بها فتلعت المين ، هل يكون حكمها حكم المطبوعة المحصنة يستتر ملكه عليها بعد ذهاب عيها أم لا ؟

الجواب : نعم إن كان الإعطاء على جهة الهبة .
مسألة : هل يعد الدخول إلى مسافة سره والاباب منها أخرى مع عدم الإقامة بينهما عشرة لكن لم يقمها أم لا ؟

الجواب : إذا لزمه الانعام بنية الإقامة والصلاة تماماً فإن احتساب هذه سفره من دون الاباب لا يخلو من وجه .

مسألة : تصح هبة المجهول مقدرة مع مشاهدته سواء الأرض وغيرها أم لا ؟
وكذا الصلح عليه والتملك له والصدقة به هل يصح أم لا ؟

الجواب : تصح هبة المجهول مع كونه مبنياً في ماله كالشاة الفلاية التي في البيت مثلاً وإن كان لم يرها ولم توصف له . أما هبة شاة من قطيع من غير تعيين فإن أحد القولين عدم الصحة فيها ، وكذا يصح الصلح على المجهول ، حتى أنه لو لم يمكن استعماله جاز الصلح عليه ، وإن كان مثل شاة من شاتين ومثل قطيع خم ، والتملك كالهبة ، والصدقة في معاء .

مسألة: وهل يصح بيع جريب غير معين من قراح مع الجهل بمقدار القراح، أم يعتبر العلم بمقداره؟

الجواب: لا يصح ذلك سواء علم مقدار القراح أم لا.

مسألة: وكذا القول هل يصح الصلح عليه أم لا؟

الجواب: ليس الصلح كالبيع في ذلك.

مسألة: هل يجب تغليب الميت على اليمين أو اليسار بحيث يدور وجهه القبلة أم لا؟ وهل الحرقعة التي يسترها عورة الميت وإيدي المباشري يجب غسلها عند كل غسلة أم لا؟ وهل غسله المدر والكافور وتظافرها نجسة أم لا؟ وهل غسالة القراح كالمحل قبلها هي طاهرة أم لا؟

الجواب: إن توقف الغسل على التغليب فهو واجب، والا فهو جائز، لأن كمال الغسل به، ولا يضر دوران وجهه عن القبلة. ولابد من غسل الحرقعة وبد الفاسل في كل مرة، ونجاسة المسلات الثلاث كلها كنجاسة مطلق غسالة النجاسات سواء أقوال هذا ما أفتى به أولاً، وقد سأله فقدم الله روحه عن الحرقعة فقال: لا يجب غسلها مع كل غسلة، وحكمها ما لو غسل الميت بثوبه وإن كان الغسل أحوط. مسألة: لو أوصى بمصحف أو ثياب بدينه أو خاتمه أو سيفه لفير الولد الأكبر، فهل تصح الوصية بذلك الوصية أم لا؟

الجواب: إن كان هناك من يحب الوصية موقوفة على إجازته.

مسألة: ما قول شيخنا ومفتدانا عمت بركانه على سائر المؤمنين في من كان في ذمته حق من الحقوق الواجبة، هل يسرع له دفعه إلى بعض المستحقين بزائد عن قيمته بحسب العادة أم لا يسرع؟

وهل فرق بين دفعها إلى المستحق بأمر لازم كالبيع على الفقير بزائد عن القيمة بحسب العادة، وبحسب ذلك الثمن من جهة الحق الواجب على الدافع أم لا فرق

بالنسبة الى الجواز وعده ؟ وعلى كلا التقديرين لو وصل الى الفقير ذلك الشيء
فما الحكم فيه ؟ اعتونا في ذلك عفراته لكم وللمؤمنين .

الجواب : لا يجوز دفع شيء من الأشياء من الحقوق الواجبة الا بقيمته ولو
كان الدفع بمقدار لم كالبيع ونحوه ، لأن الفقير لا يرضاه بالربادة الا لعلمه بذلك الحق
من دون ذلك ، فالواجب البذل على المكلف بها بالعين أو بالقيمة السوقية على الفور ،
ولأن في ذلك فساد آخر وهو تضييع حقوق الفقراء ، وإذا وصل المدفوع الى الفقير
ملكه ولا يبرأ الا من قدر قيمته ، والله اعلم .

مسألة : ما يقول حجة الاسلام ومفتى الآمام في رجل له حيوان ذو قيمة نمونه
سنة فصاعداً ، أو أرض للزراعة كذلك ، وما يحصل من فائدة كل منهما بقصر عن
مؤبة سنته ، فهل يحل له الأخذ من حقوق الفقراء الواجبة لتسعة السنة أم لا ؟ وهل
يجب عليه زكاة الفطرة أم لا ؟

الجواب : يجوز ذلك وجبئ لا نجب زكاة الفطرة .

مسألة : ما القول في اخراج المال المجهول المالك هل هو واجب أو مستحب ؟

الجواب : المحتسب منه واجب لا محالة ، وله طرق هذا أحدھا .

مسألة : ما قول شيخ المسلمين وملاذ المحتهدين في عبارة الشهيد في دروسه :
ولو قبض العضولي الثمن وقع للمالك عند الاجارة واشترط الفاضل اجاره القبض
وهو حسن ان كان الثمن في الدمة ، وهل الفرق حسن كما قال المصنف أم لا ،
لأن الاجازة للبيع لا تكون اجازة لقبض الثمن وان كان ممبأ ؟

الجواب : ما ذكره رحمه الله من الفرق عبر واضح ، لأن الاجارة للسع لا تبدل
على قبض الثمن بشيء من الدلالات ، أما المطابقة والنضمين فظاهر بقوئهما ،
وأما الالتزام فلا يبقى لزوم النعني ، طمأضلاً عن اللزوم البيني بالمعنى الآخر ،
وتعين الثمن انما يقيد لشخص ، اما ثبوت احكام القبض له بالاجازة لأهل البيع فلا .
مسألة : ما يقول الشيخ فيما يذبح اليه من ركعتي الهدية هل لها وقتاً محدداً

معيًا مثلالبة النفس أم لا ؟ وهل يصح تكرارهما من الشخص الواحد أم لا ؟ وهل يوجد لهما وقتاً لم يصلها فيه ؟ وهل يرجع المذكور مبرأناً أو يصرف في وجوه البر ؟

الجواب : الرواية الواردة بالركعتين المذكورتين لا يحصرني الآن صورة لفظهما قريب عليه مقتضاه في ذلك ، وأما تكرارهما من شخص واحد فليس يبيد جواره ، لثبوت أصل الشرعية وعدم وجوبها مع التكرار ، وإذا حد الوصي لهما حداً ثم لم يصلها به وقد عين عوضاً تصرفه في وجوه البر أو به لحروجه عن استحقاق الورثة بالوصية حيث تكون فائدة فلا تمود لانقضاء القبض .

مسألة : ما يقول سبحانه آداه الله وجه الفرق الذي وضعه صاحب القواعد حيث فرق بين مالواقرض بشرط الإيعاء في بلد معين ، فقلل المقرض في غيره أنه لا يجب على المدبون القبول وانقضاء الضرر ؟

الجواب : الفرق صحيح في موضعه ، فإد الدين قبل الاجل ليس مستحق للمدين ، فإذا بذله المدبون عند بدل ما ليس مستحقاً ، فلا يجب قبوله ، إذ لا يجب على المكلف أن يأخذ ما ليس مالاً له عند بذله كما أنه ليس له المطالبة .

أما العرض فإد من العقود الجائرة لكل من المقرض والمقرض فسخه ومع الفسخ يثبت الاستحقاق الحال ، فيجب القبول من المقرض عند بذله ، إلا أن يستثنى من ذلك ما إذا شرط المقرض على المقرض الإيعاء في بلد معين ، فإن انشروط وإن لم يكن لازماً عند العقد ، إلا أنه يجب اعتباره بالنسبة إلى لزوم الضرر وعدمه ، فإذا كان على المقرض ضرر في القرض في غير بلد الشرط ، كما إذا لزم من جملة تعريضه لتلف لحرف المكان ، أو كان لحمله مؤنة لم يجب القبض ، لأن الشرط الواقع في القبض عدم الضرر المذكور ، وقد قال عليه السلام : « لا ضرر ولا ضرار في الإسلام » ، فالإزام يتحصّل لزوم مما لا يجب فيكون قبوله غير واجب لمكان الضرر ، أما مع انتفائه فلا مانع من وجوب القبول ، لأن الشرط المذكور لازم ، لانقضاء لزوم العقد .

والحاصل أن الشرط مع كونه غير لازم فاسداً مثلاً بحيث يكون وجوده كعدمه ، فيجب اعتباره بالسبة الى دفع الضرر دون غيره ، جمعاً بين الحقيقين تمسكاً بظاهر « المؤمنون عند شروطهم » وعملان لدلائل عدم لزوم القبض وبينني تنزيل الصحة التي ذكرها رحمه الله تعالى على ذلك .

مسألة : ما يقول شيخنا في من يعثره الجنون ادواراً هل يصح استجاره للصلاة اليومية أم لا ؟ وهل من ملك مؤنة السنة وعليه دين هل يستحق الأحد من الكفارة أم لا ؟ وما صورة نية ركعتي الهدية مع الوصية بهما وعدمها ، وإذا أوصى بصدقة أو أطعم كما هو معتاد البلد ، وهل يحتاج الى النية وما وقتها وما صورتها ؟

الجواب : أما من يعثره الجنون فعلم استجاره للصلاة أولى وأحرى ، لكن لا يمنع ذلك إذا كان عدلاً ، ورمان الجنون غير ممتد بحيث يلزم التأخير السافي للعورة وأما استحقاق المذكور في السؤال المذكور الكفارة فمبعد ، إذ لا بعد مسكياً ، نعم لو صرف بعض القوت في الدين بحيث يصدق الاسم فلا استحقاق قريب ، وأما نية صلاة الهدية فلا بد فيها من القرية مع تعيها ، سواء أوصى بهما الميت أم لا ، لأن الموصى لا يصيرهما واجبتين عليه أما الوجوب على الوصي أو الوارث بالسبة الى الإخراج لا الى وجه الفعل .

والوجه الذي يلخص فيه النية هو الوجه الذي يتعلق بمن يراد الصلاة عنه ، ولا شك أن الوجه بالنسبة الى الميت هو الذب بالاستجار . وأما الوصية بالصدقة فلا بد فيها من النية ، إذ لا بد من القرية في الصدقة ، ويمتنع من دون النية . وأما الإطعام فإن علم ارادة قصد الصدقة فلا بد فيه من القرية ، والا فهو من جملة الإحسان يكفي قصد الميت .

مسألة : تزوج زيد عمرة بمهر قدر مائة ، ثم ماتت بعد الدخول ، فادعى وراثتها على الزوج بالمهر وزعموا أنه مهر المثل ، وذكروا أن قدره مائة مثقال مثلاً

فأذكر الزوج وذكر القدر وادعى المهر المبيع عشرة دنانير مثلاً ، وعدم كل منهما البينة ، هل القول قول المدعي مهر المثل لموافقته الظاهر أم لا ؟
 الجواب : هذه المسألة من فروع اختلاف الزوجين في المهر بعد الدخول وليان البحث فيها مصار واسع ، ونحن نتكلم على خصوص هذه الصورة فنقول
 ينكشف حكم هذه المقدمات .

مسألة : هل النكاح عقد معاوضة أم لا ؟

الجواب : يحتمل الأول ، لقوله تعالى : « وآتوهن أجورهن فريضة »^(١) ، وقوله تعالى : « وآتوهن أجورهن بالمعروف »^(٢) ، ولأنه يحصل عوضاً عن البضع ففكر بالبلاء ويقال : بكدا ، وهذا معنى المعاوضة .

ويحتمل عدم لقوله تعالى : « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة »^(٣) أي حبة وعطية ، ولا يكون العوض حبة ولا يكون البضع لا يملك ، ولجوار أخذ النكاح من ذكر المهر بالكلية ، ولا كذلك المعاوضات .

مسألة : هل المدعي من ترك وسكوته ، أم من يدعي خلاف الظاهر ؟

الجواب : كل منهما محتمل .

مسألة : إذا كان النكاح يصح بدون ذكر المهر ما الذي يجب بالدخول ؟ أكثر الأصحاب على وجوب مهر السنة ، والمحقق وجوب مهر المثل كما هو حيرة المخالف ؟
 الجواب : الأصل في المعاوضات عدم التعاين ، لأنه يحل بمعرفة أحد المتعاضين وهو خلاف الظاهر . إذا تقرر هذا فنقول : إذا اختلف الزوجان أو وارئهما أو أحدهما مع وارث الآخر في قدر المهر ، فادعت المرأة مهر المثل فمادون ، وادعى هو الأقل

(١) النساء : ٢٤ .

(٢) النساء : ٢٥ .

(٣) النساء : ٤ .

فالظاهر تقديم قولها ، ومع عدمها فالقول قول وارثها مع اليمين ، ركناً الى أن النكاح وإن لم يكن معارضة فالقالب عليه شهرة المعاوضات ، والأصل في المعاوضات عدم التعاين ، وأصالة براءة ذمة الزوج معارضة بأصالة عدم رضاها بدون مهر المثل بمجرد كما تقدم ، فيعضد قولها ويقوى جانبها فيكتفى منها بالحجة الضعيفة وهي اليمين ، وإن كان في المسئلة احتمال أيضاً .

مسألة : إذا مات الموصوب منه قبل وصول الموصوب . . . الى ورثته أيضاً فهل يكون للموصوب منه أم لوارثه ؟

الجواب : إذا مات الموصوب منه استحق الوارث ، فإن أخذها أو صالح عليها مثلاً فهي له ، والا فالظاهر أنها باقية على حق الموروث ، لأن الوارث لا تحسب عليه من التركة إلا ما استقرت يده عليه .

مسألة : ما القول في امرأة بعد موت زوجها تدهي أن هذا المال بيدي اعطاس زوجي من قبل مهري أو ملكي ، أو تصدق علي أو من قبل دبي الذي لي هذه ، والوارث يتكر ذلك ما الحكم ؟

الجواب : القول قول الوارث وعليها اليمة بدعواها ، فإن لعلم حلف لها على نفيه .

مسألة : ما قول خاتمة المجتهدين . . . إذا كان . . . وجد راته ثلثه ملكاً لزبد وثلثة الآخر وقف على معبنة لبصرف على الفقراء للقرآن في تلك البقعة ، ولم يكن لها متولي شرعي وتعد الوصول الى حكم الشرع ، وعمره يقرأ القرآن في تلك البقعة بأمر المتولي التعويض لتلك البقعة لأخذ اجرة تلك الحصة الموقوفة كل يوم ، فهل يجوز اعطاء عمره المذكور اجرة تلك الحصة الموقوفة أم لا ؟ وإذا احتاج ذلك الحمام الى العمارة الضرورية فما الطريقة في القيام بالنسبة الى حصة الوقوف بحيث يكون صرف شيء من المال اليها واقعاً على وجه شرعي يمكن

أخذ من اجرة تلك الحصاة الموقوفة بنوا نؤجروا .

الجواب: يصرف الى عمرو من الاجرة المتلفة بحصة الوقف بنسبة ما يقتضيه تمن الواقف ان كان قد عين شرطه لمن يقرأ شيئاً معلوماً ، ولا تجب اجرة مثله في العادة . واذا احتاج الحمام المذكور الى العمارة فلا بد من استئذان الحاكم ، فان تعدل الوصول اليه فلا بد من عدلين من عدول المؤمنين ، وحيث ان صرف في اجرة الحصاة جاز ، وان صرف غيره بنية الرجوع والله اعلم .

صورة خط المجيب عن هذه المسائل بيده الفاتية علي بن عبد العالي قدس الله روحه ونور ضريحه واسكنه الجنة آمين اللهم آمين بمحمد وآله الطاهرين . منق هذه . لاحرف بيده الفاتية لنفسه المبد أحمد بن علي بن هطاء الله الحسيني الحرثري حامداً مصلياً مسلماً على النبي وآله في أحمد أكر صابها الله من الخطرسة ٩٩٤ هـ هجرية .

(٢٩)

فتاویٰ خاتم المجتہدین



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسألة ١ :

ما قول خاتم المجتهدين ووارث علم المرسلين دام طله العالي اذا علم المصلي أن المكان مقصوب في أثناء الصلاة فهل يترك الصلاة ؟ أم لا يخرج من ذلك المكان ويصلي ؟ وكذا اذا علم المنوضىء أو المنسل أن المكان منصوب في اثناهما فكيف يعمل ؟ بينوا ماجورين .

الجواب :

الثقة بالله وحده ، أما الصلاة فانه يقطعها ويخرج من المقصوب على الفور ، لأن الفضل الكثير ينافي صحتها . ولو صاق الوقت خرج مصلياً .
وأما الوضوء والفعل فانه يكملهما خارجاً ، والله اعلم .

مسألة ٢ :

ما قول دام طله العالي هل يجوز اعطاء الامداد في قضاء تأخير رمضان لعير واحد مع وجود غيره ، أم لا ؟ بينوا وتزجروا .

الجواب :

الثقة بالله وحده ، لا مانع من ذلك حيث أنها كفارة التأخير ، والله اعلم .

مسألة ٣ :

وما قول مدظله العالي هل يجوز التيمم على محله مع نجاسته ولم يكن إزالة الجرم أم لا ؟ ومع هذا كيف يعمل لأجل صحة التيمم ؟ بينوا وتؤجروا .

الجواب :

ان أمكن إزالة جرم النجاسة عن الوجه واليدين ولو بالريق ونحوه وجب ، وان تعذر جمعها وتيمم ، والله أعلم .

مسألة ٤ :

ما قول دامظله هل تصح صلاة من لم ينظم واجبات الصلاة من المجتهد ، أو ممن أخذ من المجتهد بواسطة أو بوسائط ، أم لا ؟ بينوا وتؤجروا .

الجواب :

لا تصح صلاة المذكور ، والله أعلم .

مسألة ٥ :

ما قول سادة العلامة في حق قارئ القرآن اذا قرأ على طريق الوصل في كل موضع عين القراء فيه وفقاً لازماً هل هو آثم أم لا ؟ بينوا مأجورين .

الجواب :

الثمة بالله وحده ، لا يائمه لمجرد ذلك ، والله أعلم .

مسألة ٦ :

ما قول حاتم المجتهدين ووارث علوم سيد المرسلين مد الله تعالى ظلاله الى يوم الدين فيما لو وقف ريد أملاكاً معينة على أولاده البالغين ، ونفصوا الأملاك المذكورة ونصرفوا مدة من الزمان ، ثم نزلت بهم حاجة عظيمة وفقر شديد ولم يكن لهم شيء يدفعون به حاجتهم ، ولا يمكنهم تحصيل ذلك بكسب ولا بوجه من الوجوه الاخر كتناول الحقوق ونحوه ، فهل يجوز لهم في هذه الحالة بيع الوقف

المذكور أم لا ؟ بينوا وتؤجروا .

الجواب :

الثقة بالله وحده ، القول على البيع في هذه الحالة قول قوي من طريق أئمة الهدى صلوات الله وسلامه عليهم ، والله أعلم .

مسألة ٧ :

ما قوله مد ظله فيما اذا قال زيد لعمر : يا سني وهو شيعياً ، فما يستحق من العقوبة الشرعية ؟ بينوا وتؤجروا .

الجواب :

ائتمة بالله وحده ، يمرره حاكم الشرع الشريف اذا رفع اليه ذلك عمرو ، ويثبت شرعاً تعزيراً برده ، والله أعلم .

مسألة ٨ :

وما قوله مد ظله العالي في شاهد لا يعلم صفات الله الثبوتية والسلبية بالدليل مع امكان تعلمه اباحاً ، هل تقبل شهادته وتصح صلاته أم لا ؟ بينوا وتؤجروا .

الجواب :

الائمة بالله وحده ، لا تقبل شهادته ولا تصح صلاته ، والله اعلم .

مسألة ٩ :

ما قوله مد ظله العالي فيمن يجعل نفسه قنوة لأهل الحرف وهو من أهل الجاهلية ، ويخترع لنفسه طريقاً في ذلك ، ويعد ذلك هو ومتابعوه من الأمور المعتبرة شرعاً ، ويتخذ دون ذلك ديباً لهم ، ولا يسوغون الدخول في ابواب الحرف الا بعد الرجوع اليه وأخذ الاذن منه وعقد البيعة معه ، والوقوف معه على الطريق التي ابتدئوها قبل الفعل ، محالفاً للشرعة العراء ، وفاعله فاسق فاجر ملعون وكذا متابعوه ، وما يستحقونه بسبب ذلك ؟ وهل يجب على المسلمين خصوصاً ولاية الامر منهم من ذلك

وزجرهم ؟ بنوا وتؤجروا .

الجواب :

الثقة بالله وحده ، نعم هذا الفعل الواقع على الوجه المذكور مخالف للشرعة المطهرة ، وفاعله فاسق فاجر ملعون ، وكذا متابعه على ضلالتة وجهاته يجب زجرهم عن ذلك وتأديبهم ، ويجب على جميع المسلمين خصوصاً أهل الحكومة منهم من ذلك ، والله اعلم .

مسألة ٩٠ :

ما قول شيخنا ومقتدانا وهادينا في جماعة أهل الطرق القرنديّة^(١) والمرينيين واصحاب الحرف، يمسكون لهم شيخاً مقتداً لهم الى طريق الضلالة وخلاف الشرعة المرء ، يحللون ما حرم الله بدين لهم سوء اعمالهم ، مثل أن يكبر ذلك الشيخ للرجل وتعطيه الموسى والحجرو يعطون لحاء المسلمين وحواجهم وشواربهم اقتداءً بذلك الشيخ فهل هذا الشيخ المقتدى المفضل الملعون يستحق التعزير والاهانة ؟ بينوا ماجورين .

الجواب :

انتم بالله وحده ، نعم الشيخ المذكور ضال مضل ملعون ، يستحق التعزير والرجز والاهانة والاسعاد ، والتشديد عليه في منع هذه القبائح ، والله اعلم بالصواب ، والصلاة على النبي وآله .

(١) هكذا وردت في النسخة الخطية ، والصحيح القلندرية .

انظر : لفت نامه دهخدا ص ٤٥٢ و قلندر .

فهارس الكتاب

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة
- فهرس الأحاديث
- فهرس أسماء المعصومين (ع)
- فهرس الأعلام
- فهرس الأماكن والبلاع
- فهرس أسماء الحيوانات
- فهرس الكتب الواردة في المتن
- فهرس الموضوعات



فهرس الايات القرآنية الكريمة

الاية	رقعها	السورة	الصفحة
ان اكرمكم عداقة انفاكم	١٣	الحجرات	٥١
ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاحرة			
	٥٧	الاحزاب	٢٢٦
اولوا بالعقود	١	المائدة	١٧١، ١٧٠
خطوا زيتكم	٣١	الاعراف	٨٣
فتصبح سجدا زلفا	٤٠	الكهف	١٠٤
فاذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا			
	١٠١	النساء	٢٤٠
فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك في ما شجر بينهم			
	٦٥	النساء	٢١٩
فلم تجدوا ماء فليموا	٦	المائدة	٥٩
من بعد وصية يوصي بها اودين	١٧	النساء	١٩٤
والشجرة الملعونة	٦٠	الاسراء	٢٢٧

ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة

٢٠٢	النساء	٢٩	
٣١٢	النساء	٢٤	وآئوهن أجورهن بالمعروف
٣١٢	النساء	٢٤	وآئوهن أجورهن لفريضة
٣١٢	النساء	٤	وآئوا النساء صدقاتهن نحلة

فهرس الاحاديث

الحدث	الصفحة
الامام يحفظ الوهام من خطفه	١٤٣
ابدؤا بمكة واختموا بنا	١٦٣
أخبرني أبي أنه من سلم عليه وعلي ثلاثة أيام أوجب الله له الجنة	١٦٢
إذاكثر عليك السهو فامض في صلاتك	١٤٢
اقرار الغلاء على أنفسهم جائز	٢٥٢
أما السب فسبوني فإنه لي ركة ولكم نجاة	٥١
أما فلان فرجل صعلوك لا مال له ، وأما فلان فلا يضع العصا عن عاتقه	٤٥
ان اقامة المشتري المبيع بخيار له في السوق ايجاب للبيع على نفسه	١٨١
ان كان جلس في الرابعة بقدر التشهد فقد تمت صلاته	١٣٠
ان كان جلس في الرابعة فليجعل أربع ركعات منها للطهر	١٣٠
ان لكل اماماً عهداً في اعتاق أوليائه وشيعته	١٦٣
ان لكل صنف من الثياب قنله	١٦٤
ان الماء والنار قد طهرا	١٠١

انما أمرنا الناس أن يأتوا هذه الاحجار فيطوفوا بها ثم يأتونا فيحبرونا عن
ولايتهم ويعرضوا علينا نصرهم ١٦٣

انما هي صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ٨٦

اتفق عليها حتى تعلم حياته من موته ٢٢٨

أيما رجل أتى خربة باثرة فاستخرجها وكري انهارها وعمرها فان عليه فيها

الصدقة ٢٠٤

البينة على المدعي واليمين على من أنكر ٢٢٠

الثقة ديني ودين آبائي ٥١

خمسة يظنهن الرجل على كل حال ٢١١

دم الحيف أسود يعرف ٧٥

السجود على تراب أبي عداقه (ع) يحرق الحبيب السبع ٩٨

السجود على طين قبر الحسين (ع) ينور الى الأرض السابعة ٩٨

السجود لا يجوز الا على الأرض أو على ما أنبتت الأرض ٩٦

الشفاء من كل داء وهو الدواء الأكبر ٩٩

الصدقة ٢٠٣

النية أن تذكر في المراء ما يكره أن يسمع ٤٤

فصح به فما من شيء من التصحیح أفضل منه ٩٩

فصلا رجلا منهم لصفته ٢٢٨ ، ٢٢٦

فيؤد حقه ٢٠٣

قال رسول الله (ص) : من غرس شجراً أو حفر بئراً لم يسبقه اليه أحد ٢٠٣

لا تسجد الا على الأرض أو ما أنبتت الأرض الا القطن والكتان ٩٦

لا تستمني شيخنا عن أربع وثلاثين خربة يصلي عليها ٩٩

- ٥٤ لانصل في شيء من جلد الميتة
- ٢١٠ لاضرر ولا ضرار في الاسلام
- ٤٥ لاهية لفاسق
- ٢٣٠ لا يحبه الا مؤمن ولا يفضه الا متانق
- ٢٠٣ ليس لعرق ظالم حق
- ١٩٤ ليس له ذلك ، والوحية جائرة عليهم اذا اتروا بها في حياته
- ٢٢٨ ما سكنت عنه وصيرت يخلى عنها
- ٣١١ ، ١٧١ المؤمنون عند شروطهم الا من عصى الله
- ٢٢٦ من آذى شعرة منك فقد آذاني
- ١٦٢ من أتى مكة حاجاً ولم يزرني المدينة جفونه يوم القيامة
- ٢٠٣ من أحب أرضاً مبنة في خير حق مسلم فهو أحق بها
- ١٦٣ من زار اماماً مفترض الطاعة كان له ثواب حجة مبرورة
- ٢٠٢ المسلم على المسلم حرام ماله
- ٤٤ وان قلت باطلا فذلك البهتان
- وجدنا في كتاب علي (ع) أن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين . . .
- ٢٠٤
- ٩٨ ومن كانت معه سبعة من طين قبره (ع) كتب مسجاً بها
- ٩١ يؤخذ طين قبر الحسين (ع) من عند القبر الى سبعين ذراعاً
- ٩٩ يوضع مع الميت في قبره

فهرس أسماء المعصومين (ع)

الاسم	
النبي محمد (ص)	٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٧ ، ٨٦ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٨٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٩ ، ٢١٩ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٥٧
الامام علي بن أبي طالب (ع)	٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ، ١٢٢ ، ١٨١ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ١٦٢ ، ٢٢٧
فاطمة الزهراء (ع)	٤٦
الامام الحسن (ع)	٩١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٧ ، ١٠٨
الامام الحسين (ع)	١٣٠ ، ١٤٧ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٢٠٤ ، ٢١١

١٥٤ : ٩٦ : ٩٨ : ٩٩ : ١٣٠ : ١٦٣ : ١٨١

الامام الصادق (ع)

١٩٤ : ٢٠٣ : ٢٠٤ : ٢١٠ : ٢١١ : ٢٣٨

٢١٠ : ٩٩

الامام الكاظم (ع)

١٠١ : ١٤٣ : ١٦٣

الامام الرضا (ع)

فهرس الاعلام

الاسم	الصفحة
أبو بصير	١٥٧ ، ٢١١ ، ٢١٣
أبو بكر بن أبي لحافة	٢٢٦
أبو خالد الكابلي	٢٠٤
أبو سفيان	٢٢٧
أبو الصلاح الطلي	٢١٠
أبو العباس السورد	١٥٢
أبو عبيدة الجراح	٢٢٩
أبو هريرة	٢٣٠
ابن البراج	١١١ ، ٢١٠
ابن الحميد	١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٩٣
	٢١٠ ، ٢١١
ابن ادريس	١٠٤ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ، ٢١١
ابن سعيد	١٨١

٢٥٣ ، ٢٤٨	ابن فهد
٥٤	ابن أبي حمير
٢٠٩ ، ٨١	ابن أبي قنبل
٣١٤	أحمد بن علي الحسيني الجزائري
٢٢٩	أسماء بنت أبي بكر
٢١٠	اسحاق بن عمار
٢١١	اسماعيل الجفني
٣٢٠	أنس بن مالك
٢٣٨	بريد بن معاوية العجلي
٢٣١	بلال الحبشي
٢١٠ ، ١٣٠	جميل بن دراج
٢٣٦	حسين بن مفلح الصبيري
٢٢٧	الحكم بن أبي العاص
٢٣٠ ، ٢٢٩	خالد بن الوليد
٢٢٩	الزبير بن العوام
١٣٠	رذاعة بن أمية
٢٢٩	سعد بن أبي العاص
٢٢٨	سعد بن أبي وقاص
٢٠٣ ، ١٨١	السكوني
٢٠٩ ، ١٠٧ ، ٩٢	سلار
٢٠٣	سليمان بن خالد
٢٤٨	الشافعي

١٢٠٢٠١١٢٠٥٤٠٤٣	الشهيد (محمد بن مكى الجزيني)
٣٠٩٠٢٢١٠٢٠٩	
٢٢٦	طلحة بن عداة التيمي
٢٢٩	عائشة بنت أبي بكر
٢٢٩	عداة بن الزبير
٢٢٧	عداة بن عمر
٢٣٠	عداة بن قيس الأشعري (أبوموسى)
٩٦	عبد الرحمن بن أبي عداة
٢٢٨	عبد الرحمن بن هوف
٢٢٧	عبد الملك بن مروان
٢٢٧	عبد الله بن عمر
٢٢٩٠٢٢٨٠٢٢٧٠٢٢٦	عثمان بن عفان
٢٤٧	علي بن أبي الفتح المزروعى العاملى
٢٠٩	علي بن نابوه
٢٤٧٠٢٤٤٠٢٣٦٠٢٣١	علي بن عبد العالي
٣١٤٠٢٥٧٠٢٥٤	
٨٢٠٨١٠٦٢٠٦٠٠٥٨	العلاء الحلي
١٠٥٠٠١٠٤٠١٠١٠٠٩٩	
١٨٢٠١٨١٠١٧٥٠١١١	
٢١١٠٢٠٢٠١٩٣٠١٨٣	
٢٣٠٠٢٢٦	عمر بن الخطاب
٢٢٧	عمر بن عبد العزيز
٢٢٧٠٤٦	عمر بن العاص

٤٥	فاطمة بنت قيس
٢٥٣ ، ٢١٣ ، ١٩٣	فخر الدين (فخر المحققين ولد العلامة)
٩٦	الفصل بن عبد الملك
٢٤٧	المحقق البجلي
٢١٥	محمد بن بابويه
١٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٤	محمد بن الحسن الشيخ الطوسي
١٠٥ ، ١١١ ، ١٢٣ ، ١٢٩	
١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٥٨	
١٧٦ ، ١٨١ ، ١٩٣ ، ١٩٤	
٧٠٩ ، ٢١١ ، ٢٢٠	
٩٩	محمد بن عذافة بن جعفر الحميري
١٣٠ ، ١٦٤ ، ٣١٠	محمد بن مسلم
١٢٩	السيد المرتضى
١٢٧	مروان بن الحكم
٤٦	معاوية
٢٢٥ ، ٢٢٧	معاوية بن أبي سفيان
٩٨	معاوية بن عمار
٢٠٤	معاوية بن وهب
٢٢٧	معاوية بن يزيد بن معاوية
١٢٨	المغيرة بن شعبة
١٠٤ ، ١٣٣ ، ١٩٣ ، ٢٠٩	الشيخ المفيد
٢٤٨	

١٩٤	منصور بن حازم
٩٦	هشام بن الحكم
٢٠٣	هشام بن عروة
٢٢٨	الوليد بن عتبة بن أبي ميثم
٤٦	الوليد بن المغيرة
٢٢٧	يزيد بن معاوية

فهرس الاماكن والبقاع

الاسم	الصفحة
الأراك	١٥٨
البصرة	٢٣٦
البيع	١٦٢
بيت الله الحرام	١٤٩
بيت فاطمة (ع)	١٦٢
نوية	١٥٨
ذي المجاز	١٥٨
الشام	٦٨
الصفاء	١٥٦
هرقة	١٥٠
الكعبة	١٥٤ ، ٤٣
المدينة المنورة	١٦٢
المروة	١٥٦

١٥٩ ، ١٥٨ ، ١٥٠	الشعر
١٦٥ ، ١٦٣ ، ١٦١ ، ١٥٨ ، ١٥٤ ، ١٥٠ ، ١٤٩	مكة المكرمة
١٦٥ ، ١٦١ ، ١٥٩	منى
١٥٨	النفرة

فهرس أسماء الحيوانات

الاسم	الصفحة
الابل	١٦٠
الشي	١٦٠
الثور	٣٠١
الجراد	١٦٤ ، ١٥٤
الجذع	١٦٠
الحمامة	١٦٣
السك	٢٩٢ ، ٢٨٥
الثاة	١٦٤ ، ١٦٣
الضأن	١٦٠
القمل	١٦٤
الكلب	٢٣٧ ، ٥٤
النعامة	١٦٣

فهرس الكتب الواردة فى المتن

الصفحة	اسم الكتاب
٢١١	الاستبصار
٢١٣	ابضاح الفوائد
١٧٢ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢١٤	التحرير
٢٤٧	
٩٩ ، ١٠٢ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ، ١٨٣	التذكرة
١٨٤ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣	
٢٢٠	التهديب
١٠٤	الحلاف
٨١ ، ١٩٨ ، ٢٠٢ ، ٣٠٩	الدروس
٧٥ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ٢٤٨ ، ٢٥١	الذكرى
١٨١ ، ٢٠١ ، ٢١٥	شرائع الاسلام
٩٣	شرح أصول ابن الحاجب
١٧٥ ، ١٨٣ ، ٢١٤ ، ٢٧٢	قواعد الاحكام

٢٢١ ، ١٩٨ ، ٤٣	القواعد والقوائد
١٨١ ، ١٧٦ ، ١٠٤	المبسوط
٢١١ ، ١٩٣ ، ٨٢ ، ٨١	المختلف
١٠٦ ، ١٠٢	المعتبر
❏	من لأبحضره القبه
١٦٥ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ٨١ ، ٦٢ ، ٦٠ ، ٥٨	المتهى
٢ ٩ ، ٢٠٢ ، ١٠٤	النهاية للشبخ الطوسي
١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٤ ، ٨٢ ، ٥٨	النهاية للعلامة

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	مقدمة التحقيق
٥	ذكر الرسائل التي نحتويها هذه المجموعة نبذة مختصرة عن كل رسالة :
٧	رسالة في العدالة
٨	رسالة في التوبة
٨	رسالة في ملاقي الشبهة المحصورة
٩	رسالة في العسير العيني
١٠	رسالة في الحبس
١٠	رسالة في حكم العائض والنفساء
١٠	رسالة في صلاة وصوم المسافر
١١	رسالة في السجود على التربة المشوبة
١٢	رسالة في خروج المقيم عن حدود البلد
١٢	رسالة في ترتيب قضاء الصلاة الفائتة
١٣	رسالة في السهو والشك في الصلاة

- ١٥ رسالة في الحج
١٥ رسالة العيار في البيع
١٥ رسالة في اجارة الوارث قبل الموت
١٦ رسالة في الشباع
١٦ رساله في الأرض المنترمة
١٧ رسالة في طلاق الدائب
١٨ رساله في سماع الدعوى
١٨ رسالة تعيين المخالفين لأمر المؤمنين (ع)
١٩ جوابات الشيخ حسين بن مطح الصيمري
٢٠ فتاوى وأجوبة ومائل
٢٠ جوابات المسائل الفقهية
٢١ فتاوى خاتم المجتهدين
٢١ النسخ الخطبة المعتمدة في التحقيق
٢٥ - ٤٠ نماذج من النسخ الخطبة المعتمدة في التحقيق

(٧)

رسالة في العدالة

- ٤٣ تعريف العدالة واستلزامها ثبوت الثنوى والمرومة
٤٣ تعداد الكبائر
٤٤ تعريف الغيبة ومصاديقها
المواضع التي تستثنى الغيبة فيها :
الأول : القاصق المتظاهر بنفسه
٤٥

- ٤٥ الثاني : شكاية المتظلم
- ٤٥ الثالث : نصيحة المستشير في نكاح أو معاملة أو مجاورة
- ٤٦ الرابع : الجرح والتعديل للشاهد والراوي
- ٤٦ الخامس : ذكر المستدعة وتصانيفهم الفاسدة وآرائهم المضلة
- السادس : القذف بما يوجب الحد والتعزير من الشهود الذين يثبت بشهادتهم أحد الأمرين
- ٤٧ السابع : تذكر المشاهدين المحصية الغير فيما بينهم
- ٤٧ فيما إذا كانت الغيبة لعدم غير محصور

(٨)

رسالة في الثقة

- ٥١ تعريف الثقة ، وذكر بعض الأدلة عليها
- ٥٢ ذكر بعض مصاديق الثقة في العبادات والمعاملات
- ٥٣ حكم الثقة في القروج

(٩)

رسالة في علاقي الشبهة المحصورة

- ٥٧ بيان الشبهة المحصورة
- استدلال المصنف بطهارة ملاقي الشبهة المحصورة بوجوده :
- ٥٨ الأول : التمسك بأصالة البراءة
- ٥٨ الثاني : انتصاف الحال
- ٥٨ الثالث : انتهاء المفتصي لوجوب الاجتناب

- ٥٩ الرابع : عدم زوال حكم الاصل لاحتمال ملاقة الجسم
٥٩ الخامس : فيما لو كان الملاقي ماءً لا ينتقل الغرض الى التيمم
٦٠ ذكر أدلة المخالفين
٦٠ ذكر كلام العلامة في هذا الموضوع
٦١ جواب المصنف عن كلام العلامة

(١٠)

رسالة في العصور العنبي

- ٦٧ طهارة العصور العنبي عند عطائه بدعاب ثلثه أو صبرورته دساً
٦٧ طهارة الالة الموجودة فيه والانه
٦٨ حكم ما لو أصاب العصور العنبي بعد عطائه شيئاً نجساً
٦٨ طهارة ما يعمل من العصور العنبي في بلاد الشام والعسمى الملبس
٦٨ رد القائلين بنجاسة الملبس

(١١)

رسالة في الحيض

- ٧٣ تعريف الحيض
٧٣ استقرار العادة عدداً ووقناً
٧٤ استقرار العادة وقناً
٧٤ حكم المبتدئة
٧٤ حكم المضطربة
٧٥ لو ذكرت المضطربة الوقت خاصه

٧٧	حكم المبتدئة التي لها تميز
٧٧	حكم المبتدئة التي لا تميز لها
٧٨	حكم المعتادة عادة مضبوطة ولها تميز
٧٨	حكم المعتادة عادة مضبوطة ولا تميز لها

(١٢)

رسالة في حكم الحائض والنفساء

يجب على الحائض والنفساء الغسل لو طهرت قبل الفجر بمقدار زمان الغسل

٨٢

ويكفي ذلك وجوه :

الأول : ان الحائض والنفساء مائعات من الصوم اجمالاً

٨٢

الثاني : ان الصوم من الحائض والنفساء غير صحيح

٨٢

الثالث : ان المستحاضة الكثيرة الدم لا يصح صومها بدون الغسل

٨٢

الرابع : ان القول بصحة الصوم من دون الغسل يتوقف على وجود المصحح

٨٢

(١٣)

رسالة في صلاة وصوم المسافر

جواز قصر في السفر على من لا يعرف جميع ما يجب عليه

٨٥

ويكفي عليه وجوه :

الأول : عدم دلالة الأخبار على المنع

٨٥

- ٨٥ الثاني : تطرق السمع هذا الى اكابر طلبة العلم
 الثالث : الممنوع من القصر بهذا السبب يجب أن يمنع من كل الواجبات
 ٨٦
 الرابع : يتحقق هذا الحكم اذا كانت المعرفة للواجبات ممكنة
 ٨٦
 الخامس : علم وجود دليل شرعي على ذلك
 ٨٦

(١٤)

رسالة في السجود على التربة العشوية

- ٩١ سبب تأليف الرسالة
 ٩٢ ذكر قول سائر في هذه المسألة

المقام الاول

في الاستدلال على الجواز

- ٩٢ بيان أنواع الأدلة الشرعية
 يدل على جواز السجود هذه وجوه :
 ٩٣ الأول : الأصل
 الثاني : الاستصحاب ، وهو على وجهين :
 ٩٤ استصحاب الحكم المنصوص
 ٩٤ استصحاب الحكم المجمع عليه الى موضع النزاع
 ٩٤ الثالث : الاجماع
 الرابع : النصوص الدالة على السجود على الأرض
 ٩٦ ذكر وجه الاستدلال بهذه النصوص
 ٩٦

- ١٠٠ ذكر دليل المانع من السجود عليها
 ١٠١ رد المصنف على دليل المانع
 ١٠٢ ذكر كلام بعض العلماء في هذه المسألة
 ١٠٦ ذكر كلام المحقق في المختبر

المقام الثاني

في بيان عدم الكراهية

- ١٠٧ ذكر كلام سلاز القائل بالكراهية
 ١٠٨ رد كلام سلاز

(١٥)

رسالة في خروج المقيم عن حدود البلد

إذا خرج المسافر عن موضع الإقامة حتى تجاوز حدود البلد ولم يبلغ مسافة، فلا يخلو من ستة أحوال :

- الأول : أن يعزم على العود والإقامة عشرة أخرى
 الثاني : أن يعزم على العود مع عدم إقامة عشرة أخرى
 الثالث : أن يعزم على العود ويتردد في الإقامة
 الرابع : أن يعزم على المفارقة وعدم العود
 الخامس : أن يتردد في العود وعدمه
 السادس : أن يدل على قصد العود والإقامة وعدمهما

(١٦)

رسالة في ترتيب قضاء الصلاة الفائتة

- ١١٧ كيفية ترتيب قضاء الصلاة الفائتة في حالة سبب الترتيب
 ١١٧ الطرق التي تحصل بها البرامة
 ١١٨ اذا فات ظهر وعصر
 ١١٨ اذا فات ظهر وعصر ومغرب

(١٧)

رسالة في السهو والشك في الصلاة

- ١٢١ بيان سبب تأليف الرسالة

القسم الاول في السهو

- وفي مطالب :
 الأول : في المقدمات ، وهي خمسة
 ١٢١ الأولى : بيان حد السهو
 ١٢٢ الثانية : بيان الأركان التي تبطل الصلاة بتركها
 الثالثة : عدم معذوبة الجاهل بالصلاة وان أتى بها على الوجه الصحيح
 ١٢٢ الرابعة : بطلان الصلاة بفعل ما نهى عنه
 ١٢٢ الخامسة : يجب على كل مكلف معرفة أحكام السهو
 ١٢٢ المطلب الثاني : بيان سببه

ان كان المسهو عنه غير ركن فاقسامه ثلاثة :

الأول : ما لا يتدارك وهو صور :

الاولى : من سهى عن الحمد أو السورة أرعهما وذكر بعد الركوع ١٢٣

الثانية : من سهى عن الذكر في الركوع أو الطمأنينة بعده ١٢٣

الثالثة : من سهى عن الرفع من الركوع أو الطمأنينة ١٢٣

الرابعة : من سهى عن الذكر في السجدة الاولى أو الثانية ١٢٣

الخامسة : من سهى عن رفع رأسه من الاولى ولم يذكر حتى سجد ثانياً ١٢٣

القسم الثاني : ما يتدارك وهو صور :

الاولى : من نسي قراءة أو السورة أو بعضها ١٢٤

الثانية : من سهى عن التشهد أو بعضها ١٢٤

الثالثة : من سهى عن الركوع وذكر قبل أن يسجد ١٢٤

الرابعة : من سهى عن السجدة أو أحدهما وذكر قبل الركوع ١٢٤

فروع :

الاول : لو سهى عن السجدة الثانية وذكرها قبل الركوع ١٢٤

الثاني : لو سهى عن أربع سجعات من أربع ركعات ١٢٤

الثالث : لو كان السهو بزيادة أو نقص ١٢٥

الرابع : لو نسي ترك ركن من إحدى الصلاتين المتساويتين عدداً وهبة ١٢٥

الخامس : لو تيمم وجوب إحدى الطهارتين ونسي تيمنها ١٢٥

السادس : لو نوى المسافر القصر صلى أربعاً سهواً ١٢٦

المطلب الثالث : في أحكامه ، وفيه مباحث :

الاول : بيان موجبات السهو والشك ١٢٧

فوائد ثلاث ١٢٧

- ١٢٨ الثاني كيفية سجدة السهو
١٢٨ قائدتان
الثالث : في الواجب وفي صور :
١٢٨ الاولى : اذا نقص من عدد صلاته ركعة
١٢٩ الثانية : لو زاد على العدد الواجب ركعة سهواً
١٣١ الثالثة : لو شك في الركوع وهو قائم
١٣١ الرابعة : لو صلى الاولى متيقناً للطهارة شاكاً في مقصدها
١٣١ الخامسة : لو قدم المتأخر من الصلاتين على الاولى ظاناً انه صلاتها
١٣٢ عدة فروع وقائدة في السهو والشك

القسم الثاني : في الشك

- الفصل الاول : في المقدمات :
١٣٣ الاولى : تحقق الشك في الرباعيات
احدى عشر فرعاً في الشك
١٣٦ الثانية : حصول الشك في الزائد على الاثني من الرباعيات
الفصل الثاني : في السبب الموجب له ، ومما له سبع :
١٣٧ الاولى : بين الاثني والثلاث
١٣٧ الثانية : بين الاثني والاربع جالساً بعد السجود
١٣٧ الثالثة : بين الثلاث والاربع مطلقاً
١٣٧ الرابعة : بين الاثني والثلاث والاربع جالساً بعد السجود
١٣٧ الخامسة : بين الاربع والخمس قبل الركوع
١٣٧ السادسة : بين الاثني والخمس

- المسبعة : بين الثلاث والأربع والخمس قبل الركوع ١٣٧
 فروع مبعة في الشك ١٣٨
 الفصل الثالث في الأحكام وفيه بحثان :
 الأول : في كنية الاحتياط ١٤٠
 فروع خمسة ١٤١
 الثاني : في الواحق ، ومسائله عشرة ١٤٢

(١٨)

رسالة في الحج

- المقدمة : وفيها تعريف الحج لغة وشرها ١٤٩
 معرفة التمتع : وفيها مباحث :
 الأول : الأحرام ١٥١
 الثاني : الطواف ١٥٤
 الثالث : السعي ١٥٦
 الرابع : التضجير ١٥٧

أفعال الحج : وفيها مباحث :

- الأول : الأحرام ١٥٨
 الثاني : الوقوف بعرفة ١٥٨
 الثالث : الوقوف بالمشر ١٥٨
 الرابع : فزول منى يوم النحر ١٥٩

- ١٦١ الخافض : العود الى مكة للطوافين والسعي
 ١٦١ السادس : العود الى منى للمبيت بها ليالي التشريق
 ١٦٢ استحباب زيارة النبي (ص) وفاطمة والأئمة (ع)
 ١٦٣ بيان كفارات الاحرام

(١٩)

رسالة الخيار في البيع

- ١٦٩ الخيار اما للبائع او لهما
 ١٦٩ انتهاء تصرف المشتري اذا كان الخيار للبائع
 ١٧٠ استدلال المصنف على انتهاء تصرفات المشتري
 ١٧١ رد المصنف على بعض الاشكالات الواردة
 ١٧٥ ذكر كلام العلامة في التذكرة والفوائد
 ١٧٦ ذكر كلام الشيخ في المبسوط
 ١٧٨ حكم ان البائع في تصرفات المشتري
 ١٨٠ بطلان تصرفات المشتري قبل اجازة البائع
 ١٨١ ذكر كلام الشيخ والمحقق والعلامة
 ١٨٢ ذكر كلام العلامة في التذكرة

(٢٠)

رسالة في اجارة الوارث قبل الموت

- ١٩٣ الأقوال في المسألة

- ١٩٣ ذهب المصنف الى لزوم ، واستدلله على ذلك
 ١٩٤ رد القائلين بعد لزوم
 ١٩٤ ذكر كلام الشيخ والرد عليه

(٢١)

رسالة في الشباع

- ١٩٧ بيان تحديد الشباع ، والأقوال فيه
 ١٩٧ ذهب المصنف الى احد هذه الأقوال ، والاستدلال عليه
 ١٩٨ الكلام في ما يثبت به الشباع

(٢٢)

رسالة الأرض المندرسة

- الأرض المملوكة العامة اذا اندرست وكان ملكها مالكها بالاحياء ، ففيها أقوال :
 ٢٠١ الأول : لا يصح احياؤها لأحد
 ٢٠١ الثاني : أن المحيي لها يملكها
 ٢٠٢ الثالث : أن المحيي لها يملكها اذا كان الاحياء بأذن الامام
 ٢٠٢ نفوة المصنف لقول الأول ، واستدلله على ذلك
 ٢٠٤ ذكر أدلة القائلين بالقول الثاني
 ٢٠٥ رد أدلة القول الثاني
 ٢٠٥ ذكر أدلة القائلين بالقول الثالث
 ٢٠٦ رد أدلة القول الثالث

(٢٣)

رسالة في طلاق الغائب

- ٢٠٩ ذكر أقوال العلماء في الغائب اذا أراد أن يطلق زوجته
٢١٠ ذكر منشأ الاختلاف في هذه المسألة
٢١٢ اختيار المصنف لأحد هذه الأقوال ، والاستدلال عليه
٢١٣ ذكر فروع هذه المسألة

(٢٤)

رسالة في سماع الدعوى

هل يشترط في سماع الدعوى وقوعها من المدعي بصورة الجزم ؟ فيه ثلاثة أقوال :

- ٢١٩ الاول : يشترط
٢١٩ الثاني : عدم الاشتراط
٢٢٠ الثالث : السماع في ما يخفى عادة دون غيره
٢٢١ ذهب المصنف الى القول الثالث ورده لقولين الآخرين

(٢٥)

تعيين المخالفين لأمير المؤمنين « ع »

- ٢٢٥ ذكر سبب تأليف الرسالة
٢٢٦ ذكر المخالفين الأوائل
٢٢٧ ذكر بني أمية وعمر بن العاص

- ٢٢٨ ذكر الوليد بن عتبة وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف
 ٢٢٩ ذكر الحراح والربير بن العوام وولده عبد الله وخالد بن الوليد
 ٢٣٠ ذكر أبو موسى الأشعري وأبو هريرة

(٢٦)

اجوبة الشيخ حسين بن مفلح الصهرى

- ٢٣٥ مسألة في وجوب المهرية في بذل الأجنبي المهر للطلاق
 ٢٣٦ مسألة في الشك في حياة الغائب المسافر
 ٢٣٨ مسألة في عقد الشبهة المجرد عن الوطء
 ٢٣٩ مسألة في التخصير
 ٢٤١ مسألة في الدين
 ٢٤٢ مسألة في الوقف
 ٢٤٣ مسألة في تأخير دفع حق الامام

(٢٧)

فتاوى واجوبة ومسائل

- ٢٤٧ مسألة في التيمم
 ٢٤٨ مسألة في تطهير الحديد المشرب بالنجس
 ٢٤٩ مسألة في حكم التلميم
 ٢٤٩ مسألة في الهدية
 ٢٥٠ مسألة في المساقاة
 ٢٥٠ مسألة في اختلاف المزوج والزوجة في المهر

- ٢٥١ مسألة في اللحن في العقود
 ٢٥١ مسألة في الاقرار
 ٢٥٢ مسألة في الاستحاض بطله العلوم الدينية
 ٢٥٢ مسألة في قول المجتهد الميث

(٢٨)

جوابات المسائل الفقهية

وتحتوي هذه المجموعة على مائتين وتسعين مسألة وجواباتها

(٢٩)

فتاوى خاتم المجتهدين

- ٣١٧ مسألة الصلاة في المكان المنسوب
 ٣١٧ مسألة في اعطاء الامداد في الكفارة لغير واحد
 ٣١٨ مسألة في التيمم على المحل المجس
 ٣١٨ مسألة في صحة صلاة من لا يعرف واجبات الصلاة
 ٣١٨ مسألة في قراءة القرآن
 ٣١٨ مسألة في الوضوء
 ٣١٩ مسألة فيما قال شخص لآخر : يا مني ، وهو ضمني
 ٣١٩ مسألة في الشهادة
 ٣١٩ مسألة في الفرق الفاسدة
 ٣٢٠ مسألة في الطريقة القلندرية
 فهرس الكتاب :

٢٢٣	فهرس الآيات القرآنية
٢٢٥	فهرس الأحاديث
٢٢٨	فهرس أسماء المصومين (ح)
٢٣٠	فهرس الاعلام
٢٣٥	فهرس الأماكن والبقاع
٢٣٧	فهرس أسماء الحيوانات
٢٣٨	فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن
٢٤٠	فهرس الموضوعات







**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

